

جامعة وهران

كلية العلوم الاقتصادية ، علوم التسيير و العلوم التجارية
المدرسة الدكتورالية للاقتصاد و التسيير

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد

تخصص : مالية دولية

الموضوع :

الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي
دراسة حالة الجزائر

تحت إشراف:

المشرف : فقيه عبد الحميد

المشرف المساعد : حاكمي بوحفص

من إعداد:

صياد شهيناز

امام لجنة المناقشة :

جامعة وهران

استاذ التعليم العالي

رئيسا : كربالي بغداد

جامعة وهران

استاذ محاضر

مقرررا : فقيه عبد الحميد

جامعة وهران

استاذ محاضر

مقرررا : حاكمي بوحفص

جامعة سعيدة

استاذ محاضر

مناقشا : صوار يوسف

السنة الجامعية : 2012 – 2013

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ أَقْرَأْ بِأَسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ ﴿١﴾ خَلَقَ

الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ ﴿٢﴾ أَقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ ﴿٣﴾

الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ ﴿٤﴾ عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ

يَعْلَمُ ﴿٥﴾ ﴿

سورة العلق، الآيات: 1-5.

إهداء

شكر و تقدير

شكر و تقدير

احمد الله على جزيل نعماته ، واشكره شكر المعترف بمننه و آلائه ، و اصلي

و اسلم على صفوة انبيائه ، و على اله و صحبه و اوليائه .

اتقدم بالشكر الجزيل الى الاستاذين الفاضلين الذين تقبلا الاشراف على هذا

العمل و تقديمهما لي النصح و التوجيه

الدكتور حاكمي بوحفص والدكتور فقيه عبد الحميد .

كما لا يفوتني ان اتوجه بالتحية و الشكر الى كافة اساتذة كلية العلوم الاقتصادية

وعلوم التسيير و العلوم التجارية لجامعة بلقايد وهران

و اخص بالذكر كل اساتذتي المحترمين الذين تلقيت عنهم مبادئ البحث العلمي

عبر كامل مشواري الدراسي الجامعي .

دون ان انسى شكري للأساتذة اعضاء لجنة المناقشة ، والمدرسين و الخبراء العاملين

اجانب و وطنيين المؤلفين للكتب التي اعتمدها كمراجع لانجاز هذه

الدراسة فقد كان لي الحظ ان اطلع على عصارة فكرهم

و نتائج طول تجربتهم و التمس

خطى دريهم .

و الحمد لله من قبل و من بعد

إهداء

لك الحمد ربي على عظيم فضلك وكثير عطائك .

إنه لا يسعني في هذه اللحظات التي لعلني لا أملك أغلى منه

أن اهدي ثمرة هذا العمل المتواضع إلى

إلى ضياء قلبي ونور بصري، محمد صلوات الله وسلامه عليه .

فضاء المحبة وبحر الحنان، ریحانة الدنيا وبعثتها أمي الغالية حفظها الله

الذي علمني أن الحياة كفاح ونضال، أبي العزيز حفظه الله

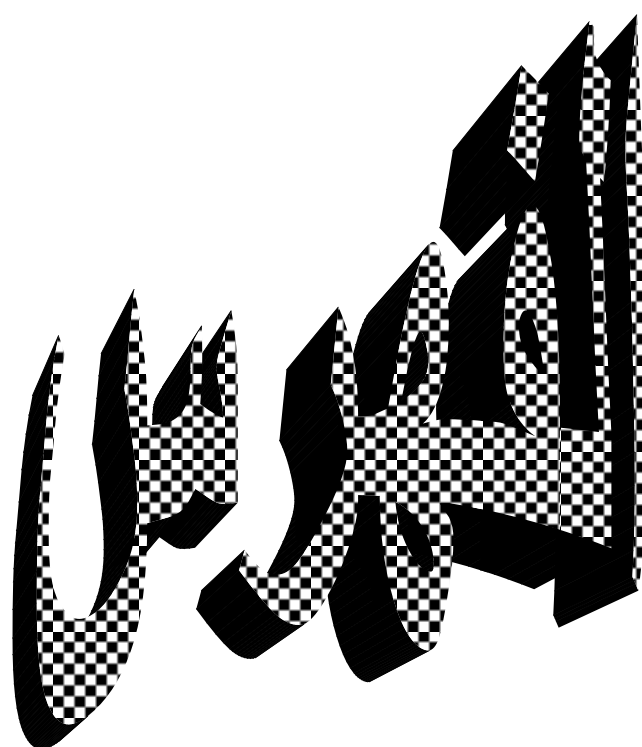
الأعمدة التي أظل أرتكز عليها للصمود و المعادلة التي ترسم

منحني حياتي : زوجي العزيز، أخواتي.

زملائي وزميلاتي في العمل.

إلى كل الذين عرفناهم من قريب أو بعيد.

إلى من فتح هذه الوريقات وتصفحها بعدي



الفهرس

I.....	الإهداء
II.....	كلمة شكر
01.....	الاطار المنهجي
02.....	التقديم
02.....	الإشكالية
03.....	فرضيات الدراسة
03.....	منهجية الدراسة
03.....	الدراسات السابقة
05.....	أهمية الدراسة
05.....	أهداف الدراسة
06.....	حدود الدراسة
06.....	خطة الدراسة
06.....	مبررات اختيار الموضوع

الفصل الأول

التفسير النظري للاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي

09.....	المبحث الأول: مفاهيم أساسية للاستثمار الأجنبي المباشر
09.....	المطلب الأول: الاستثمار الأجنبي المباشر
09.....	أولاً: تعريف الاستثمار
11.....	ثانياً: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر
12.....	ثالثاً: مكونات رأسمال الاستثمار الأجنبي المباشر
13.....	المطلب الثاني: المناخ الاستثماري و محدداته

الفهرس

- 13أولا: تعريف المناخ الاستثماري
- 14.....ثانيا: محددات المناخ الاستثماري
- 15المطلب الثالث: النظريات المفسرة لحركة الاستثمار الأجنبي المباشر
- 15.....أولا: التفسير التقليدي لحركة الاستثمار الأجنبي المباشر
- 15.....النظرية الكلاسيكية
- 16.....نظرية كمال السلعة
- 17.....نظرية الميزة الاحتكارية
- 18.....ثانيا: التفسير الحديث لحركة الاستثمار الأجنبي المباشر
- 18.....نظرية توزيع المخاطر
- 19.....نظرية دورة حياة المنتج
- 22.....النظرية الانتقائية لجون دوننج في الانتاج الدولي
- 23.....نظرية الميزة النسبية (المدرسة اليابانية)
- 24المطلب الرابع: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر
- 24.....أولا : أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر
- 24.....أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر حسب الغرض
- 25.....أهم أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر
- 28.....المطلب الخامس: مزايا وعيوب الاستثمار الاجنبي المباشر
- 32.....المبحث الثاني: التفسير النظري للنمو الاقتصادي
- 32.....المطلب الاول: مفاهيم أساسية حول النمو الاقتصادي
- 32.....أولا:تعريف النمو
- 34.....ثانيا:مقاييس النمو
- 36.....المطلب الثاني: تعريف التنمية و قياسها
- 36.....أولا:تعريف التنمية

الفهرس

- 37.....ثانيا: قياس التنمية.....
- 38.....المطلب الثالث: نماذج النمو النيوكلاسيكية و الحديثة.....
- 38 اولاً: نماذج النمو النيوكلاسيكية.....
- 38 1 نموذج هارود-دومار.....
- 40 2 نموذج سولو.....
- 42.....ثانيا: نماذج النمو الداخلي.....
- 46.....المبحث الثالث :علاقة الاستثمار الاجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي.....
- 47.....المطلب الاول : العلاقة من حيث عوائد التقدم التكنولوجي.....
- 49.....المطلب الثاني: العلاقة من حيث تطوير التجارة الخارجية.....
- 52.....المطلب الثالث: العلاقة من حيث الاستثمار المحلي.....
- 55.....المطلب الرابع : العلاقة من حيث تطوير الموارد البشرية.....
- 57 خاتمة الفصل الاول.....

الفرس

الفصل الثاني

الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

- المبحث الأول : تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر 61
- المطلب الأول : الإطار القانوني للاستثمار في الجزائر 61
- أولا : قوانين الاستثمار في الجزائر..... 61
- ثانيا : الضمانات و الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي في الجزائر 67
- المطلب الثاني : حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر و توزيعه 73
- أولا : تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر 73
- ثانيا : التوزيع الجغرافي و القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر 77
- المبحث الثاني : تحليل مناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر 84
- المطلب الأول : تحليل مكونات المناخ الاقتصادي 84
- أولا : المؤشرات الاقتصادية الكلية 84
- ثانيا : البنية التحتية للمواصلات و الاتصالات 85
- المطلب الثاني : تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر 87
- أولا : التقييم الكمي لمناخ الاستثمار في الجزائر 87
- ثانيا : التقييم النوعي لمناخ الاستثمار في الجزائر 88
- المبحث الثالث : عوائق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر 100
- المطلب الأول : المعوقات الاقتصادية 100
- أولا : الاستقرار السياسي 100
- ثانيا : عدم وجود سوق منافسة 100
- ثالثا : عائق العقار 102
- المطلب الثاني : المعوقات القانونية و الإدارية 103

الفهرس

- 103 أولاً : الفساد الإداري .
- 104..... ثانياً : عدم توفر الشفافية الجمركية
- 105.... ثالثاً : عوائق قانونية أخرى
- 109..... خاتمة الفصل الثاني :

الفصل الثالث

دراسة قياسية : قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر

- 113..... المبحث الأول تقديم النموذج و التعريف بالمتغيرات
- 113..... المطلب الأول : تقديم النموذج
- 115..... المطلب الثاني : التعريف بمتغيرات النموذج
- 116 المبحث الثاني : أثر الاستثمار الأجنبي على النمو الاقتصادي .
- المطلب الأول : فرضية تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر و الواردات و الاستثمار المحلي على النمو الاقتصادي
- 116.....
- 121..... المطلب الثاني : فرضية تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي
- 123..... المطلب الثالث : فرضية تأثير الواردات على النمو الاقتصادي
- 125..... المطلب الرابع : فرضية تأثير الاستثمار المحلي على النمو الاقتصادي
- 127 خاتمة الفصل الثالث
- 129 الخاتمة ..
- 133 قائمة الجداول و الأشكال
- 137 قائمة الملاحق
- 140 قائمة المراجع .

الأطار المنهجي

التقديم :

ان الموضوع الذي تتناوله هذه الدراسة يتعلق بتعظيم دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة على الصعيد العالمي، حيث أن جميع دول العالم مهما كانت مستويات تطورها تتعامل مع هذه الاستثمارات و هذا نظرا لما تحققه من عوائد على الدول المضيفة، حيث أنه في بداية هذا العقد و في الظروف العالمية المتحولة و المعروفة باسم العولمة، أصبحت العديد من الدول النامية في حاجة ماسة إلى الاستثمارات الأجنبية المباشرة نظرا لانخفاض المصادر الداخلية بسبب عدم كفاية المدخرات المحلية، كما أن البديل الآخر الخاص بالقروض الأجنبية أثبت عدم فعاليته نظرا للنتائج المترتبة عنه، حيث أصبحت أغلبية الدول النامية تعاني من عجز عن الوفاء بالتزاماتها .

و هكذا فإنه في ظل تصاعد مؤشرات المديونية و تضخم التكاليف المرافقة لاقتراض الدول النامية من العالم الخارجي فإن مصادر التمويل التي تبقى متاحة أمامها تنحصر في العمل على جلب الاستثمار الأجنبي المباشر من جهة، و تنشيط الاستثمار المحلي من جهة أخرى.

إن الاستثمار الأجنبي المباشر يشكل أحد أهم رؤوس الأموال التي شهدت تطورا كبيرا نظرا للدور المهم و الحيوي الذي يلعبه في نقل التكنولوجيا و التقنيات الحديثة و المساهمة في تراكم رأس المال، و رفع كفاءة رأس المال البشري و تحسين المهارات و الخبرات و هذا ما أكدته نماذج النمو النيوكلاسيكية (Solow-Swan) و نماذج النمو الداخلي .

من هذا المنطق اشتد التنافس بين الدول على جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة وذلك من خلال إزالة الحواجز و العراقيل التي تعيق طريقها، و منحها الحوافز و الضمانات التي تسهل قدومها و دخولها السوق المحلي. و رغم عوامل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر المتوفرة في الجزائر، فإن هناك جملة من العوائق التي تحد من جاذبيتها للاستثمار.

أ. الإشكالية:

لمعالجة الموضوع تطرح الدراسة الإشكالية التالية:

ماهو أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر.

من خلال ما سبق يمكن طرح التساؤلات التالية.

- ما المقصود بالاستثمار الأجنبي المباشر؟

- ما هو حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر؟

- ماهي القطاعات التي استحوذت على قدر أكبر من هذه التدفقات؟

ب . فرضيات الدراسة: تعتمد الدراسة على الفرضيات التالية:

- يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر تأثيرا إيجابيا على النمو الاقتصادي في الجزائر.

- يؤثر الاستثمار المحلي تأثيرا إيجابيا على النمو الاقتصادي في الجزائر.

ت. منهجية الدراسة : لمعالجة الموضوع قسمت الدراسة إلى ثلاث فصول كما يلي:

- الفصل الأول: نتطرق فيه الى التفسير النظري للاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي،

متناولين فيه ثلاث مباحث مبحثه الاول التفسير النظري للاستثمار الأجنبي المباشر اما المبحث

الثاني فتطرقنا فيه الى التفسير النظري للنمو الاقتصادي وفي المبحث الثالث تناولنا علاقة الاستثمار

الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي

- الفصل الثاني فخصصناه لدراسة الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، حيث تم تقسيمه إلى ثلاث

مباحث ، تطرقنا في المبحث الاول الى تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر و في المبحث

الثاني تناولنا تحليل مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر و اما في المبحث الثالث استعرضنا عوائق

الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

- الفصل الثالث: تعرضنا فيه الى قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في

الجزائر، و قد تم تقسيمه إلى مبحثين خصصنا المبحث الاول الى تحديد النموذج المستخدم و التعريف

بمتغيراته اما المبحث الثاني فقد تطرقنا فيه الى قياس تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو

الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة و ذلك لاختبار و محاولة تأكيد أو نفي فرضية الدراسة.

- و في الخاتمة العامة نحاول أن نلخص فيها أهم ما ورد في هذه الدراسة من نتائج وأفكار على

المستوى النظري لإبراز العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي ثم محاولة طرح الأفاق

المستقبلية لإشكالية النمو و أهم المحددات المؤثرة عليه و خاصة الاستثمار الأجنبي المباشر محل

الدراسة.

ث. الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات السابقة و من بين الدراسات التي أجريت في هذا الميدان نذكر ما يلي

(1)- الدراسة التي قام بها " بوحفص حاكمي " (2008 - 2009) بعنوان " الاصلاحات

الاقتصادية و اشكالية النمو الاقتصادي ، دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب وتونس " ، والتي تهدف

إلى معرفة درجة تقدم البلدان المغاربية الثلاثة الجزائر ، تونس ، المغرب في تطبيق الإصلاحات ونتائجه وانعكاساته على النمو الاقتصادي . وقد دلت النتائج على وجود علاقة سببية في اتجاهين بين الإصلاحات و أداء النمو كما دلت الدراسة على ان الاقتصاد الجزائري مقارنة بتونس و المغرب لم يستفيد بصورة كافية من الميزة المتعلقة بالموارد الطبيعي في دعم النمو على المستوى القطاعي بالأخص في مجال الصناعة و الزراعة ولم يستفيد لحد الان من الاستقرار الكلي .

(2)- الدراسة التي قام بها " زياد محمد أبو ليلي " و " زكية أحمد مشعل " (جوان 2007) بعنوان " أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الأردن " و التي تهدف إلى قياس و تحليل أثر الاستثمار الأجنبي المباشر و المستوردات على النمو الاقتصادي الأردني و هذا خلال الفترة (1976-2003) ، حيث دلت النتائج على وجود علاقة سببية متبادلة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و الناتج الإجمالي في الأردن و كذلك و جود علاقة سببية متبادلة بين الواردات و الاستثمار الأجنبي المباشر و بين الواردات و الناتج الإجمالي و وجود علاقة سببية تتجه من رأس المال المحلي إلى الاستثمار الأجنبي.

(3)- الدراسة التي قام بها "Rahman , Mohammad Mafizur, Shahbaz" (مارس 2011) بعنوان « Do Imports and Foreign Capital Inflows Lead Economic Growth in Pakistan » و التي تهدف إلى قياس أثر الواردات و تدفق رأس المال الأجنبي على النمو الاقتصادي في باكستان خلال الفترة (1993-2010) و قد دلت النتائج على جود أثر إيجابي و معنوي للواردات و تدفق رأس المال الأجنبي على النمو الاقتصادي و وجود علاقة سببية قوية من الواردات و تدفق رأس المال الأجنبي باتجاه الناتج المحلي الحقيقي الإجمالي.

(4)- الدراسة التي قام بها "Marouan Alaya" (مارس 2004) بعنوان "Investissement Direct Etranger et Croissance Economique (1973-2000) حيث استنتج أن ضعف التكنولوجيا المصاحبة للاستثمار الأجنبي المباشر هي التي أدت إلى عدم استفادة تونس من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إضافة إلى تركيزها في قطاعات صناعية تقليدية لا تتطلب تكنولوجيا عالية مثل قطاع النسيج.

(5)- في نفس الإطار توصل "رفيق نزاري" في الدراسة التي قام بها بعنوان "الاستثمار الأجنبي المباشر و

النمو الاقتصادي، دراسة حالة تونس و الجزائر و المغرب " و ذلك خلال الفترة (1991-2005) ، و التي استنتج من خلالها أن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في تونس كان سالبا و هذا ما يؤكد الدراسات السابقة المقامة على الاقتصاد التونسي و التي أثبتت عدم استفادة و استغلال هذا البلد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، أما النتائج الخاصة بالجزائر كانت متوافقة مع النظرية الاقتصادية أما المغرب فكان التأثير إيجابيا لكن في فترة محدودة.

(6) - الدراسة التي قام بها "Abdel Hameed M.Bashir" بعنوان "Foreign Direct

Investment and Economic Growth in Some MENA countries" و التي

تهدف إلى دراسة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و الناتج المحلي الإجمالي للفرد في بعض دول منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا مثل الجزائر، مصر، الأردن، المغرب، تونس و قد دلت النتائج على أن الاستثمار الأجنبي - و تركيا و ذلك خلال الفترة (1975-1990) المباشر يؤدي و يقود إلى النمو الاقتصادي ، و هذا الأثر يختلف من بلد إلى آخر ، كما أن الاستثمار المحلي و الانفتاح الاقتصادي من أهم عوامل النمو الاقتصادي

ت. أهمية الدراسة:

تكمن أهمية البحث في إدراك حقيقة أن الاستثمار الأجنبي المباشر يقوم بدور المحرك الرئيسي لعملية التنمية الاقتصادية، حيث أنه يقوم بدور معزز لاستكمال النقص الذي قد يوجد في رؤوس الأموال المحلية و ذلك من خلال ما يحمله من قدرة على نقل التكنولوجيا و التقنية المتطورة إلى الدولة المضيفة، و ما يصاحب ذلك من إمكانيات لتدريب العمالة الوطنية و إكسابها مهارات الإنتاج و التسويق و الإدارة المتقدمة مما يزيد من فرص التشغيل و رفع إنتاجية الأفراد و المؤسسات و بالتالي تحسن الأداء الاقتصادي.

ث . أهداف الدراسة:

إن الغرض من تناولنا لهذا الموضوع ينصب حول محاولة تحقيق الأهداف الآتية:

- تحليل و تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر.

- محاولة إبراز تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر و بالتالي اختبار مدى صحة الفرضية التي قامت عليها الدراسة.

- محاولة إضافة شيء جديد للدراسات السابقة في هذا الميدان.

ج . حدود الدراسة:

- الإطار المكاني: تم إجراء هذه الدراسة على مستوى الاقتصاد الوطني.
- الإطار الزمني: لقد تم تحديد فترة الدراسة على مدى (1993-2011)

ح. خطة الدراسة:

تعتمد الدراسة على الخطة التالية :

- التفسير النظري للاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي
- علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي
- الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر
- محاولة قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر

خ. مبررات اختيار الموضوع:

- من البديهي أن لكل دراسة أو بحث ، أسباب و دوافع تجعله يتمسك بموضوع بحثه و من هذه الأسباب ما هو موضوعي و ما هو ذاتي، حيث يمكننا حصرها في ما يلي:
- الأسباب الذاتية خاصة أساسا بمواصلة العمل المنجز في أطروحة اليسانس حول الاستثمارات الأجنبية المباشرة زيادة إلى إن هذا البحث يدخل في دائرة اهتماماتي البحثية.
- الأسباب الموضوعية فتتعلق أساسا ب :
- الدور البارز الذي يؤديه الاستثمار الأجنبي المباشر باعتباره مصدرا هاما لتمويل و تطوير القطاعات الاقتصادية و زيادة معدلات نموها.
- باعتبار الاستثمار الأجنبي المباشر موضوع الساعة و يشغل الأوساط الاقتصادية الوطنية.
- الميل إلى الخوض في المواضيع الحديثة التي تعرف تطورات و تحولات متلاحقة .

الفصل الأول

التفسير النظري للاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي

في هذا الجانب المتعلق بالإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي يجب التأكيد ان الاستثمار الأجنبي المباشر لعب دورا هاما في دعم النمو الاقتصادي ، وشهد زيادة كبيرة في حجم التدفقات الاستثمارية في ظل التغيرات المصاحبة للبيئة الاقتصادية والبيئة السياسية الدولية، وقد أعطى الاستثمار المباشر دفعة هامة لمسيرة التكامل العالمي باعتباره يشكل مصدرا هاما من مصادر التمويل الخارجي، كما يمكن اعتباره مؤشرا على انفتاح الاقتصاد وقدرته على التكيف مع المستجدات العالمية في ظل العولمة، كما يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر مصدرا لرفع كفاءة رأس المال البشري والتغير التكنولوجي في الاقتصاديات النامية وبالتالي أصبح محفزا للنمو الاقتصادي، ونتيجة لذلك أصبحت الحكومات تتنافس مع بعضها البعض لجذب مزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر و أولى العديد من متخذي القرار في الدول النامية اهتماما بالغاً لتفهم ودراسة العوامل و المحددات التي تجعل من بلادهم أماكن جاذبة لتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة. و نظرا لأهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في دفع عجلة النمو الاقتصادي، تسعى هذه الدراسة إلى استعراض أهم النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر وبعض المفاهيم الأساسية المتعلقة به وكذلك أهم تغيرات النمو الاقتصادي والمحددات الرئيسية له.

المبحث الأول: التفسير النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

لقد ظل الاستثمار الأجنبي يجذب اهتمام الشركات والدول و قد زاد الاهتمام به أكثر في السنوات الأخيرة نظرا للإمكانيات التي وفرها للدول النامية، حيث أن معظم السياسات الاقتصادية تشجع الاستثمار الأجنبي في شتى الميادين. و في ما يلي سنتطرق إلى ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر.

المطلب الأول: مفاهيم أساسية للاستثمار الأجنبي المباشر

تتعدد تعاريف الاستثمار تبعا لأنواعه ويختلف مفهومه باختلاف المجالات والميادين الموجه إليها.

أولا: تعريف الاستثمار

إن مفهوم الاستثمار لم يخرج عن كونه طلب الحصول على الثمرة و ثمرة الشيء ما تولد عنه وثمر الرجل ماله أي أحسن القيام به و نمّاه¹.

و من جهة أخرى هو عبارة عن الإضافة الجديدة من المنتجات الإنتاجية، أو الرأسمالية إلى رأسمال الدولة المتاح او عبارة عن التوظيف المنتج لرأس المال أو هو عبارة عن توجيه للأموال نحو استخدامات تؤدي إلى إشباع حاجات اقتصادية².

كما يعرف أيضا على أنه النشاط الذي يترتب عليه القيام بخلق طاقة جديدة للمؤسسة من خلال إضافة وحدات إنتاجية جديدة أو استبدال الأصول الحالية بأصول أكثر كفاءة وطاقة³.

يعرف كذلك على انه استخدام المدخرات في تكوين الطاقات الإنتاجية الجديدة اللازمة لعمليات إنتاج السلع والخدمات والمحافظة على الطاقة الإنتاجية القائمة أو تجديدها⁴.

من ناحية أخرى قد يكون الاستثمار داخليا (وطنيًا) وذلك عند تكوين رأس المال داخل الدولة أو خارجيا (أجنبيا) وهو استثمار خارج الحدود الوطنية للمستثمرين وبذلك يعد استثمارا أجنبيا للبلد المستثمر فيه⁵.

1- محمد محمد أحمد سويلم ، (2009) ، الاستثمارات الأجنبية في مجال العقارات ، دراسة مقارنة بين القانون والفقهاء الإسلاميين ، الطبعة الأولى،

الإسكندرية، منشأة المعارف بالإسكندرية ، ص23

2- موسى بودهان ، (2006) ، القوانين الأساسية للاستثمار في الدول المغاربية ، نصوص منقحة وفقا لأحداث تعديلاتها ، الجزائر، دار مدني ، ص

10

3- مبارك سلوس ، (2001) ، التسيير المالي، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية ، ص56 .

4-5 معاوية أحمد حسين ، (2009) ، الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على النمو والتكامل الاقتصادي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

الملتقى السنوي السابع عشر لجمعية الاقتصاد .السعودية ، الرياض ، ص2

قد يكون الاستثمار مباشراً عندما تقوم إحدى المؤسسات أو المستثمرين بشراء وتملك الأصول الرأسمالية (الآلات، المعدات... الخ) أو المشاركة في تأسيس الاستثمارات الرأسمالية كشركات المساهمة أو شركات التضامن و في هذه الحالة يكون للمستثمر حصة تؤهله للمشاركة بالإدارة أو التأثير على قرارات إدارتها.¹

أما الاستثمار غير المباشر فهو يتعلق بشراء المستثمرين للأسهم والسندات والأوراق المالية بهدف المضاربة، أما علاقة هذه الفئة من المستثمرين مع الشركات التي يشترون أسهمها أو سنداتها فهي علاقة غير مباشرة حيث لا يكون للمستثمر دوراً مؤثراً في قرارات الشركة، فإذا كانت نية المستثمر شراء الأسهم بقصد إعادة بيعها و تحقيق أرباح إضافية فإن علاقة هذا المستثمر بالشركة لا تحظى باهتمامه، أما إذا كانت نية المستثمر شراء الأسهم بقصد السيطرة على الشركة أو المشاركة في إدارتها فإن عملية الشراء هذه تصبح استثماراً مباشراً.²

من التعريفات السابقة نستخلص أن الاستثمار الأجنبي المباشر ينطوي على تملك المستثمر الأجنبي لجزء من أو كل الاستثمارات في المشروع المعين، بالإضافة إلى قيامة بالمشاركة في إدارة المشروع مع المستثمر الوطني في حالة الاستثمار المشترك أو سيطرته الكاملة على الدارة والتنظيم في حال ملكيته المطلقة لمشروع الاستثمار فضلاً عن قيام المستثمر الأجنبي بتحويل كمية من الموارد المالية والتكنولوجية والخبرة الفنية في جميع المجالات إلى الدول المضيفة".³

أما الاستثمار الأجنبي غير المباشر أو الاستثمار في الأوراق المالية فيقصد به إجمالي رؤوس الأموال التي تحصل عليها دولة ما أو مؤسسات معينة بها عندما تقوم بإصدار أوراق مالية (أسهم وسندات) في أسواق المال العالمية أو عندما يقوم مستثمرون أجانب (أفراد أو مؤسسات) بشراء أوراق مالية داخل السوق المحلي لهذه الدول المتلقية⁴ وهكذا فإن الاستثمار الأجنبي المباشر يختلف عن الاستثمار في المحافظ الاستثمارية في أنه يتضمن سيطرة نشيطة على جزء أو كل الرصيد المعني بينما مستثمروا المحفظة هم مستثمرون ليس لهم أي نوع من السيطرة والذي يحفزهم هو معدل العائد على الرصيد.⁵

1- 2 علي عباس، (2007)، إدارة الأعمال الدولية، الأردن، دار الحماد، ص36

3- عبد السلام أبو قحف، (1989)، نظريات التدويل والاستثمارات الأجنبية، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، ص13

4- حسين عبد المطلب الأسرج، ديسمبر (2005)، سياسات تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية، العدد 83، ص3

5- محمد صالح القرشي، (2008)، المالية الدولية، الطبعة الأولى، عمان، الوراق للنشر والتوزيع، ص15

ثانيا : تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر

لقد حوى الأدب الاقتصادي العديد من التعاريف العلمية لمفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر حيث أننا سنورد بعضا منها فيما يلي:

يعرف صندوق النقد الدولي FMI ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه: نوع من الاستثمار الدولي الذي يعكس هدف حصول كيان مقيم في اقتصاد ما (المستثمر المباشر) على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر (مؤسسة الاستثمار المباشر) و تنطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر والمؤسسة بالإضافة إلى تمتع المستثمر المباشر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة¹.

كما يعرف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه: ذلك الاستثمار الذي ينطوي على علاقة طويلة المدى، تعكس مصالح دائمة و مقدرة على التحكم الإداريين شركة في القطر الأم (القطر الذي تنتمي إليه الشركة المستثمرة) و شركة أو وحدة إنتاجية في قطر آخر (القطر المستقبل للاستثمار)²

أما المنظمة العالمية للتجارة (OMC) فتعرفه على أنه: ذلك النشاط الذي يقوم به المستثمر المقيم في بلد ما (البلد الأصلي) والذي من خلاله يستعمل أصوله في بلدان أخرى وذلك مع نية تسييرها³. يتضح من التعريفات السابقة أن المؤسسات الدولية تتفق جميعها في نظرتها للاستثمار الأجنبي المباشر كونه تدفق لرأس المال على دولة غير الدولة صاحبة رأس المال، بغرض إنشاء مشروع طويل الأجل يتولى المستثمر إدارته كلياً أو جزئياً و ذلك خدمة لهدفه المتمثل في تحقيق الربح⁴.

كما يقصد بالاستثمار الأجنبي المباشر كافة المشروعات التي يقوم بإنشائها المستثمرون الأجانب ويمتلكونها أو يشاركون المستثمر الوطني فيها أو يسيطرون فيها على الإدارة، حيث تتميز الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تعتبر استثمارات طويلة الأجل باستقرار كبير وهي غالباً ما تتم

1 - OECD , (1999),third edition of the detailed benchmark of foreign direct investment, Paris, P:07.

2 - علي عبد القادر علي، (2004)، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، قضايا التنمية في الأقطار العربية، العدد الواحد والثلاثون، ص4

3 - بلال بوجعة، (2007)، تحليل واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة و آفاقها في ظل اتفاقية الشراكة الأورو متوسطية، دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تلمسان، ص19

4-حاتم القرنشاوي،(2006)، تجارب عربية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، مؤتمر الاستثمار والتمويل، مصر، ص3

عن طريق شركات عالمية تساهم في نقل التكنولوجيا الحديثة والخبرة وتطوير الإدارة.¹ كما يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه المشاركة في ملكية رأسمال الشركة بنسبة 10% أو أكثر حيث ترتبط هذه الملكية بالتأثير في إدارتها،² و تختلف عينة الملكية من دولة لأخرى فهولندا مثلا تحدد نسبة الملكية ب 100% بينما النمسا وكندا تحدها ب 50% وتجعل دول أخرى نسبة الملكية 25% مثل أستراليا واليابان وبريطانيا وألمانيا أما فنلندا، فرنسا، إسبانيا تحدد نسبة الملكية 20% أما في الدنمارك والولايات المتحدة الأمريكية فنحدها 10%³

ينطوي الاستثمار الأجنبي المباشر على علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر ومؤسسة الاستثمار المباشر وقد يكون المستثمر المباشر فردا أو مؤسسة أو مجموعة من الأشخاص أو المؤسسات أو حكومة أو وكالة حكومية أو منظمة أخرى كمؤسسة التمويل الدولية.

تنقسم مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى ثلاثة أنواع هي: المؤسسات التابعة و التي يملك المستثمر غير المقيم أكثر من 50% من رأس مالها ومؤسسات مشاركة تتمثل في شركات مساهمة يملك المستثمر المباشر ما يتراوح بين 10% إلى 50% من رأس مالها و الفروع وهي مؤسسة استثمار مباشر فردية يملكها المستثمر المباشر بالكامل (100%) أو يملكها ملكية مشتركة.⁴

ثالثا: مكونات رأسمال الاستثمار الأجنبي المباشر

يقصد برأسمال الاستثمار بأنه رأس المال الذي يقدمه المستثمر المباشر، إما بشكل مباشر أو غير مباشر (من خلال مؤسسات أخرى ذات صلة به) إلى مؤسسة الاستثمار المباشر أو رأسمال حصل عليه المستثمر المباشر من مؤسسة الاستثمار المباشر⁵ ويتضمن رأسمال الاستثمار المباشر ما يلي:⁶

I. رأس مال حقوق الملكية (Equity capital):

ويشتمل على حصص الملكية في الفروع و كافة الأسهم في الشركات التابعة و الزميلة وغير ذلك من المساهمات في رأس المال مثل توفير الماكينات والمعدات.

1- أحمد زغدار، (2004)، الاستثمار الأجنبي المباشر كشكل من أشكال دعم التحالفات الإستراتيجية لمواجهة المنافسة، مجلة الباحث، عدد 3، الجزائر، ص 159

2- Michel Menry Bouhet, (2005), la globalisation, introduction à l'économie du nouveau monde, France, Pearson Éducatons, p 99

3 فيصل حبيب حافظ، (2005)، دور الاستثمار المباشر في تنمية اقتصاد المملكة السعودية، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، الجزائر، ص 24

4-5 طارق نوري، (2006)، تقييم جودة إحصائيات الاستثمار الأجنبي المباشر، مؤتمر الاستثمار والتمويل، مصر، ص 3

6- Maitena duce, (2003), definition of foreign direct investment, a methodological note, banco de espana, final draft, july 31, 2003, page 5.

II. العوائد المعاد استثمارها :

وتشمل نصيب المستثمر المباشر (بنسبة اشتراكه المباشر في الملكية) من العائدات التي لا توزعها الشركات التابعة و الزميلة كأرباح ونصيبه في عائدات الفروع غير المحولة إليه وتعامل هذه العوائد المعاد استثمارها كما لو كانت تدفقات جديدة.

III. رأس مال آخر ومعاملات الدين بين الشركات

وهو يغطي اقتراض وإقراض الأموال، بما في ذلك سندات الدين وائتمان الموردين بين المستثمر المباشر من جهة و مؤسسة الاستثمار المباشر من جهة أخرى.

المطلب الثاني: المناخ الاستثماري و محدداته

يتأثر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل رئيسي بمجمل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تسود في القطر المستقبل للاستثمار حيث تمثل هذه الأوضاع ما يسمى بمناخ الاستثمار.

أولاً: تعريف المناخ الاستثماري : هناك عدة تعاريف للمناخ الاستثماري و من بينها ما يلي :
يقصد بمناخ الاستثمار انه مجمل الظروف المؤثرة في اتجاهات تدفق رأس المال وتوظيفه وضمن هذا الإطار هناك مجموعة من المقومات المتعارف عليها عالمياً حيث يعتبر وجودها في بلد ما مؤشراً على توافر بيئة استثمارية مشجعة على الاستثمار ، سواء من قبل المستثمرين المحليين أو المستثمرين الأجانب بما يؤهل هذا البلد لزيادة حجم الاستثمارات في الاقتصاد الوطني¹.

حسب تعريف المؤسسة العربية لضمان الاستثمار فان مناخ الاستثمار هو مجمل الأوضاع والظروف المكونة للمحيط الذي تتم فيه العملية الاستثمارية وتأثير تلك الأوضاع والظروف سلبيًا وإيجابيًا على فرص نجاح المشروعات الاستثمارية وبالتالي على حركة واتجاهات الاستثمارات وهي تشمل الأوضاع و الظروف السياسية والاقتصادية و الاجتماعية و الأمنية، كما تشمل الأوضاع القانونية والتنظيمات الإدارية.²

1-أسامة كردي، (2001) ، آفاق وضمانات الاستثمارات العربية الأوربية، الطبعة الأولى، بيروت، مركز الدراسات العربي الأوربي، ، ص288

2-حسين عبد المطلب الأسرج ، مرجع سابق ، ص29

كما يعرف مناخ الاستثمار على انه سياسة الاستثمار بالمعنى الواسع والتي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على القرارات الاستثمارية بما فيها سياسات الاقتصاد الكلي و الاقتصاد الجزئي حيث ترتبط هذه القرارات ارتباطا وثيقا بالسياسة النقدية والمالية والتجارية إضافة إلى الأنظمة القانونية، القضائية وقوانين الضرائب والعمل والإطار التنظيمي العام ، أما المعنى الضيق لمناخ الاستثمار فنعني به السياسات التي تستهدف تقوية حوافز الاستثمار وإزالة العقبات التي تعيقه. ويدخل في ذلك منح الإعفاءات الضريبية والامتيازات والضمانات وإنشاء المناطق الحرة لتشجيع الاستثمار¹ . وهكذا نستخلص أن مناخ الاستثمار هو مجموعة الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والقانونية التي تشكل البيئة المحددة للاستثمار، إضافة إلى الحوافز الممنوحة له قصد استقطابه.

ثانيا :محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

يعتمد مناخ الاستثمار بصورة رئيسية على أوضاع مختلفة يمكن أن يطلق عليها بيئات حيث تصنف إلى بيئات سياسية واقتصادية وبيئات قانونية وتشريعية وبيئات إدارية.

I. البيئة السياسية :

يعتبر النظام السياسي القائم في البلد أحد أهم العوامل المشكلة للبيئة السياسية، حيث أن للاستقرار السياسي في أي بلد تأثيرا كبيرا على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة أو غير المباشرة فالمستثمر الأجنبي يتخذ قرارا بقبول أو رفض المشروع، ليس على أساس حجم السوق أو العائد وحسب وإنما على أساس درجة الاستقرار للنظام السياسي في البلد فالمستثمرون يفضلون الأنظمة الديمقراطية لأنها مستقرة أما الأنظمة الأخرى فهي عرضة للتغيير².

II- البيئة الاقتصادية

إن توفر الموارد الطبيعية القابلة للاستغلال وإمكانية تصنيعها تمثل عامل مهم من عوامل الاستثمار حيث أن تدفق رأس المال الأجنبي لاستغلال هذه الموارد يبرر بإمكانية الحصول على معدلات عائد كبير ، إلا أن استغلال هذه الموارد يرتبط بضرورة توفر كفاءات معينة وأيدي عاملة مدربة ذات تكلفة منخفضة ، كما أن توفر هذه العوامل لا يكفي لخلق بيئة اقتصادية سليمة فلا بد أن يصاحب هذه الموارد توفر حوافز مثل :مستوى التنمية الاقتصادية معبرا عنها بمعدل النمو في الناتج القومي

1- ناجي بن حسين،(2009) ، تحليل و تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 31، ص59

2-علي عباس، مرجع سابق، ص17

الإجمالي ، معدل الدخل الفردي، معدلات التضخم وحجم السوق و السياسات الاقتصادية من حيث التحرر الاقتصادي والخصخصة ودرجة المنافسة في السوق . إضافة إلى توفر البنى الهيكلية للاقتصاد كميزة جاذب للاستثمار مثل الطرق، خدمات الكهرباء ، الاتصالات، فالدول التي تتوفر فيها هذه البنى تعتبر جاذبة للاستثمار.¹

III - البيئة القانونية والتشريعية :

تعتمد الاستثمارات بصفة رئيسية على وجود قوانين وتشريعات تكفل للمستثمر حوافز وإعفاءات جمركية وضريبية بالإضافة لضمانات ضد المخاطر غير الاقتصادية مثل :مخاطر التأميم والمصادرة بالإضافة لحق المستثمر في تحويل أرباحه لأي دولة في أي لحظة ، حيث تتنافس دول العالم على إصدار تشريعات للاستثمار تفوق الحوافز التي تقدمها الدول الأخرى بشرط ألا تؤدي هذه الحوافز لضیاع الموارد القومية والأخذ من سيادة الدولة المضيفة ومكانتها.²

IV. البيئة الإدارية :

يعتبر النظام الإداري السائد في الدولة من العوامل المهمة لخلق بيئة إدارية جاذبة للاستثمار وأهم مظاهر البيئة الإدارية وجود أجهزة حكومية تقوم على العملية الإدارية بطريقة تقلل من الزمن المطلوب للحصول على الترخيص لإنشاء مشروع الاستثمار، كما يتطلب ذلك تخفيض أو القضاء على بيروقراطية الجهاز الحكومي ومحاربة الفساد المالي والإداري في الأجهزة الحكومية.³

المطلب الثالث: النظريات المفسرة لحركة الاستثمار الأجنبي المباشر:

نظرا للتأثير المزدوج لظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر على الدولة الأم و على الدولة المضيفة ، فان العديد من المدارس تناولت هذا الموضوع و كل مدرسة كان لها تفسيراً يتماشى و الفرضيات التي تقوم عليها، و في هذا الإطار سنقسم هذه التفسيرات إلى :التفسير التقليدي و التفسير الحديث

1 :التفسير التقليدي لحركة الاستثمار الأجنبي المباشر

لقد تعددت النظريات التي تناولت التفسير التقليدي لحركة الاستثمار الأجنبي المباشر و سنقوم بعرض لبعض هذه النظريات فيما يلي :

1/1 :المدرسة الكلاسيكية:

لقد استند التحليل الكلاسيكي على فرضيات عديدة أهمها الملكية الخاصة والمنافسة التامة وسيادة

- حالة الاستخدام الكامل للموارد والحرية الفردية في ممارسة النشاط¹ .
- يفترض الكلاسيك أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تنطوي على الكثير من المنافع ، غير أن هذه المنافع تعود في معظمها على الشركات متعددة الجنسيات ، أما الاستثمارات من وجهة نظرهم هي بمثابة مباراة من طرف واحد حيث أن الفائز بنتيجتها الشركات متعددة الجنسيات وتستند وجهة نظر الكلاسيك في هذا الشأن إلى عدد من المبررات والتي من بينها ما يلي:
- 1- ميل الشركات متعددة الجنسيات إلى تحويل أكبر قدر ممكن من الأرباح المتولدة من عملياتها إلى الدولة الأم بدلا من إعادة استثمارها في الدولة المضيفة.
 - 2- قيام الشركات متعددة الجنسيات بنقل التكنولوجيا التي لا تتلاءم مستوياتها مع متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالدول المضيفة.
 - 3- إن ما تنتجه الشركات متعددة الجنسيات قد يؤدي إلى خلق أنماط جديدة للاستهلاك في الدول المضيفة لا تتلاءم مع متطلبات التنمية الشاملة في هذه الدول.
 - 4- قد يترتب على وجود الشركات متعددة الجنسيات اتساع الفجوة بين أفراد المجتمع فيما يخص هيكل توزيع الدخل وذلك من خلال ما تقدمه من أجور مرتفعة للعاملين فيها بالمقارنة بنظائرها من الشركات الوطنية ويترتب على هذا خلق الطبقة الاجتماعية.
 - 5- وجود الشركات الأجنبية قد يؤثر على سيادة الدولة المضيفة واستقلالها من خلال خلق التبعية الاقتصادية والتبعية السياسية² .
- من بين الانتقادات التي قدمت لهذه النظرية أنها مبنية على فرضية المنافسة التامة وهي فرضية غير واقعية³ .

2/1: نظرية عدم كمال الأسواق:

- تقوم هذه النظرية على افتراض غياب المنافسة الكاملة في أسواق الدول النامية، بالإضافة إلى نقص المعروض من السلع فيها⁴ .
- كما أن توافر بعض جوانب وعناصر القوة تجعل هذه الشركات أكثر قدرة على منافسة المشروعات

1- مدحت القرشي ، (2007) ، التنمية الاقتصادية، نظريات وسياسات وموضوعات، الطبعة الأولى، الأردن ، ص55

2 - 3 عبد السلام أبو قحف، مرجع سابق، ص32

4- عمر صقر ، (2003) ، العولة وقضايا اقتصادية معاصرة ، الإسكندرية، الدار الجامعية بالإسكندرية ، ص48

المحلية في الدول النامية ومن أهم عناصر القوة للشركات الأجنبية التي توفر لها قدرة تنافسية أكبر ما يلي:

- 1- اختلافات جوهرية في نوعية إنتاجها بالمقارنة مع الإنتاج المحلي؛
- 2- توفر مهارات إدارية وإنتاجية وتسويقية مقارنة مع ما متوفر منها في الشركات والمشروعات المحلية؛
- 3- قدرات تتيح لها تحقيق أحجام كبيرة في الإنتاج والاستفادة من وفورات الحجم التي تجعل إنتاجها اقل كلفة وسعرا بالمقارنة مع الشركات المحلية التي تتيح بكلفة وسعر أعلى؛
- 4 - اختراق إجراءات الحماية الإدارية والجمركية من خلال مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر؛
- 5- التفوق التكنولوجي للشركات الأجنبية باستخدامها وسائل وأساليب إنتاجية أكثر حداثة وتطور
- 6 - الاستفادة من الامتيازات والتسهيلات المالية وغيرها والتي تمنح للشركات الأجنبية بهدف جذبها للاستثمار في الدول النامية

7- الخصائص الإدارية المتمثلة بالخصائص التكنولوجية والتنظيمية والإدارية والتكاملية والتي تتيح لها قدرة أكبر على المنافسة ونتيجة للقوة التنافسية الأكبر والمستندة إلى قدرة الشركات الأجنبية في كافة المجالات السابقة ، فإنها تعمل في أسواق الدول النامية بشكل يحقق لها التفوق في أسواق هذه الدول بسبب ضعف المنافسة في هذه الأسواق نتيجة نواقص السوق ، أي وجود السوق غير التامة¹ .

من بين الانتقادات التي قدمت لهذه النظرية أنها تفترض إدراك ووعي الشركة متعددة الجنسيات بجميع فرص الاستثمار الأجنبي في الخارج و هذا غير واقعي من الناحية العلمية.

- كما يمكن القول بأن مدى إمكانية أو واقعية نظرية عدم كمال السوق في تحقيق أهداف الشركات متعددة الجنسيات مشروط بمدى مرونة و تعدد الشروط و الإجراءات الجمركية و الضوابط التي تضعها حكومات الدول المضيفة النامية أو المتقدمة ومن ثم فإن قدرة الشركة على استغلال جوانب القوة فيها التي تميزها عن غيرها من الشركات الوطنية سوف تتأثر هي الأخرى نتيجة لنفس السبب.²

3/1 - نظرية الميزة الاحتكارية :

تعتمد هذه النظرية على فرضية التدويل في تفسيرها للأسباب التي تؤدي بالشركات المتعددة الجنسيات

1 - محمد قويدري، (2006) ، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في ترقية أداء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية 17 و 18 أبريل، الجزائر، ص 289 .

2 - عبد السلام ابو القحف، مرجع سابق ، ص398

إلى اللجوء للاستثمار الأجنبي المباشر و تركز هذه النظرية على فكرة أن الشركات المتعددة الجنسيات تمتلك قدرات وإمكانيات خاصة لا تتمتع بها الشركات المحلية بالدول المضيفة، كما أن هناك عوائق مثل عدم كمال السوق تمنع الشركات المحلية من الحصول على تلك المميزات و يذكر أن تلك المميزات تجعل الشركات تحصل على عائدات أعلى من الشركات المحلية .

و من تلك المميزات التنافسية إنتاج شركة معينة لسلعة متميزة لا يمكن للشركات المحلية أو الشركات المنافسة الأخرى إنتاجها بسبب فجوة المعلومات أو حماية العلامة التجارية أو مهارات التسويق.

و كان (هايمر) أول من وضع أن أهم عنصر لحدوث الاستثمار الأجنبي المباشر هو رغبة الشركة في تعظيم العائد ، اعتمادا على الميزات التي تتمتع بها الشركة في ظل سوق ذات هيكل احتكاري.

و قد تطورت هذه النظرية ولكن تطورها ظل في سوق احتكاري ولم تراع النظرية السوق اليابانية ، حيث تقوم شركات صغيرة متوسطة الحجم في ظل هياكل سوق تنافسية نسبيا و يركز هذا النموذج على نقل التكنولوجيا المكثفة لعنصر العمل ، بعكس النموذج الأمريكي الذي يعتمد على الحجم و تقليل لعنصر العمل و الميزة التنافسية و لم تشرح كذلك الحكمة في أن الإنتاج الخارجي هو أفضل وسيلة للاستفادة من المزايا الاحتكارية للشركة.¹

2/ التفسير الحديث لحركة الاستثمار الأجنبي المباشر

من أهم النظريات التي تناولت هذا الموضوع ما يلي :

1/2 : نظرية توزيع المخاطر :

ركز كوهين عام 1975 على² فكرة توزيع المخاطر في شرح أسباب حدوث الاستثمار الأجنبي المباشر فوفقا لهذه النظرية، الشركات تستثمر بالخارج وذلك بغرض زيادة أرباحها من خلال تخفيض حجم المخاطر التي تواجهها فعملية تخفيض المخاطر تتم من خلال التوزيع للأنشطة و من ثم تختلف عوائد الاستثمار من بيئة استثمارية إلى أخرى فهي فكرة مشابهة للفكرة العامة القائلة بعدم وضع البيض في سلة واحدة و بالتالي تقوم شركة توزيع لاستثماراتها من خلال الاستثمار في دول متعددة حيث أن اقتصاديتها غير متشابهة و غير مرتبطة مع بعضها البعض بالرغم من أن هذه النظرية تجد جانبا من التطبيق في حياتنا المعاصرة، إلا أن ما حدث بالولايات المتحدة الأمريكية خلال سبتمبر 2001

¹⁻² رضا عبد السلام، (2007)، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة ، دراسة مقارنة لتجارب كل من شرق وجنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية مع التطبيق على مصر ، الطبعة الأولى ، مصر، المكتبة العصرية بالمنصورة، ص48.

كان بمثابة ضربة قاضية للعديد من الشركات الدولية الكبرى العاملة بالولايات المتحدة خاصة تلك التي تعمل لخدمة السوق الأمريكي فما حدث بالولايات المتحدة لم يؤثر فقط على سوق و الاقتصاد الأمريكي و إنما على كافة الأسواق العالمية و من ثم لن يغير من الأمر شيء لو قامت الشركة بتوزيع أنشطتها في دول أخرى غير الولايات المتحدة ، كما أن النظرية لم تستطع تقديم تفسير مقنع للحكمة من قيام الشركة بالاستثمار المباشر بدلا من الاستثمار غير المباشر في عملية توزيع مخاطرها.

2/2 : نظرية دورة حياة المنتج:

"تقوم هذه النظرية على أساس افتراض أن دورة الحياة المنتج تتضمن المرور بمراحل عديدة ومنها البحث والابتكار ثم مرحلة تقديم السلعة بعد إنتاجها في السوق المحلية ، ثم مرحلة النمو في إنتاجها وتسويقها محليا ودوليا و مرحلة تشبع السوق المحلية ومن ثم مرحلة إنتاجها من قبل الدول المتقدمة الأخرى وأخيرا مرحلة إنتاج السلعة في الدول النامية بعد أن تكون السلعة قد تدهور إنتاجها نتيجة المنافسة السعرية والجودة، حيث يؤيد الواقع العملي والممارسات الفعلية ذلك في حالات ليست بالقليلة والتي من ابرز الأمثلة لها الصناعات الالكترونية والحسابات الآلية منها بشكل خاص¹ ".

ولكي تفهم نظرية حياة المنتج لا بد من استعراض المراحل التي تمر بها وهي كالآتي² :

I - مرحلة الظهور (الإنتاج) والبيع في السوق المحلي :

من المعروف أن أي دولة عندما تفكر بإنتاج سلعة جديدة غير مسبوق إنتاجها في بلد آخر يكون غرضها أن تبيعها في السوق المحلية وإشباع حاجات مواطنيها المتجددة وليس بالضرورة تصديرها أو بيع كمية منها في الخارج فالدفعة الأولى من إنتاج السلعة الجديدة تكون عالية التكلفة لا يشتريها في السوق إلا نخبة الأغنياء ، إلا أن عرض هذه السلعة يظل محدودا لفترة حتى تتجمع لدى الشركة المنتجة جميع ردود الفعل من المستهلكين الأوائل وفي الدفعة الثانية من إنتاج السلعة تكون بعض المشكلات المتعلقة بالسوق وارتفاع تكلفة الإنتاج قد تم التغلب على معظمها فإذا لاحظت الشركة أن الطلب على السلعة يتزايد في السوق المحلي فان الشركة تبدأ في التفكير و وضع الخطط للاستفادة من مزايا عملية الإنتاج الكبير الذي يفوق قدرة السوق المحلي على استيعابها وفي نهاية هذه المرحلة تبدأ بتصميم الآلات الكبيرة والمتخصصة والبحث عن قوى عاملة مدربة.

1- فليح حسن خلف، (2004)، التمويل الدولي ، عمان ، مؤسسة الوراق، ص182

2- علي عباس ، مرجع سابق، ص165

II - مرحلة النمو والتصدير :

في هذه المرحلة يزيد الطلب على السلعة بصورة كبيرة ويقبل الناس على شرائها في السوق المحلي وتبدأ الشركة المنتجة باستغلال ميزة امتلاك السلعة بصورة سريعة قبل أن تفقد قدرتها على المنافسة ، حيث تبدأ بتصدير السلعة إلى الخارج مبتدئة بالأسواق المجاورة ، كما يزيد الطلب من المستهلكين في الأسواق الخارجية في حين تعمل الشركة بكل خبرتها على الاستفادة من الفرصة فتواصل الإنتاج وتواصل تحسين السلعة وتعمل الإيرادات والأرباح التي تجنيها الشركة على إطالة هذه المرحلة من دورة حياة السلعة فتشتري الشركة الآلات الحديثة لتصنيع السلعة بطرق نمطية حديثة بهدف مضاعفة كميات الإنتاج للاستجابة لطلبات السوق المحلي والدولي وفي نهاية هذه المرحلة تشدد الشركة من حملتها الترويجية الموجهة نحو المستهلكين وتجار الجملة و التجزئة، مركزة في حملتها على جودة السلعة وفوائدها.

III - مرحلة نضوج السلعة :

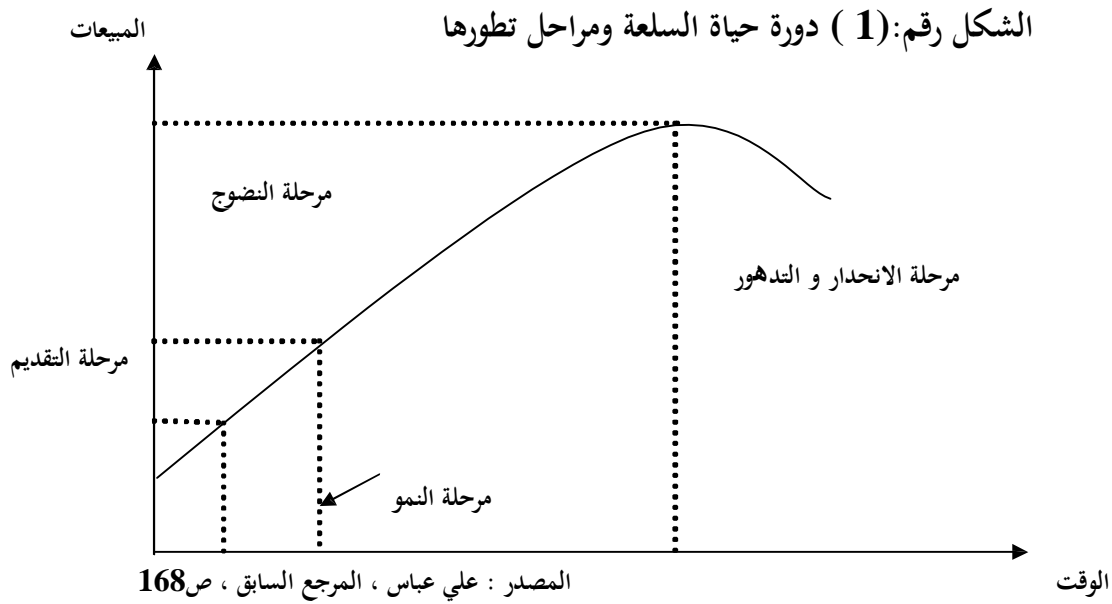
في هذه المرحلة يفترض أن يكون المنتج قد شق الطريق في السوق المحلي والأجنبي بنجاح وأصبح المستهلك نتيجة تجربته الناجحة مع المنتج يكرر شراؤه له وفي هذه المرحلة كذلك يكون الشغل الشاغل للمدير هو تذكير المستهلك بالمنتج واستمرار مستوى جودته والتأكد من أن ثقة المستهلك بالمنتج لا زالت بدون تغيير سلبي لا في السوق المحلي أو الأجنبي وفي إطار التخطيط للمرحلة المقبلة تعمل الشركة على تعزيز مكانتها في السوق المحلي والخارجي والحفاظة على أرباحها ومبيعاتها ، حيث تبدأ بتطوير إستراتيجيتها الترويجية عن طريق نقل مراكز الإنتاج و التوزيع إلى أماكن قريبة من الأسواق الخارجية فالسوق المحلي مشبع ، أما في السوق الخارجي فقد تفاجأ الشركة بان وضعها فيه أصبح مهددا إما بسبب دخول منافسين جدد أو بسبب أن الدولة المستوردة بدأت تفرض قيودا حماية مثل الرسوم والجمارك و الضرائب... الخ.

من هنا تقوم الشركة بتأسيس وبناء وحدات إنتاجية (فروع) في الأسواق الخارجية التي يتزايد فيها الطلب على السلعة ومع مرور الزمن تتسرب المعلومات عن التركيبة الفنية للسلعة والتكنولوجيا المستخدمة من جانب الدولة والشركة المخترعة للسلعة حيث تصبح السلعة معروفة وشائعة ومألوفة ويصبح أمر تقليدها من جانب المنتجين في الدول الأجنبية واردا واحتمالات بيعها مقلدة بأسعار منافسة أمرا واردا وعندئذ تبدأ الدولة أو الشركة بفقدان ميزتها التنافسية تدريجيا حتى الوصول إلى

مرحلة التدهور وانخفاض المبيعات عندئذ تقوم الشركة مرة أخرى بتغيير إستراتيجيتها الترويجية من التركيز على الجودة فقط، إلى التركيز على السعر أولاً ثم الجودة ويصبح السعر وسيلة ترويجية بعد أن تضطر الشركة إلى تخفيض الأسعار للتخلص من الفائض في المخزون (stock) كما تلجأ ضمن الإستراتيجية الجديدة إلى أساليب تنشيط المبيعات وغيرها من الإجراءات .

IV- مرحلة الانحدار و التدهور:

في هذه المرحلة تصبح زيادة المبيعات هدفا إستراتيجيا للشركة والعمل على تدعيم موقفها في السوق فعنصر تكلفة إنتاج السلعة أصبح للشركة مهما للغاية وبدأ المستهلكون يغيرون من ولاءهم للسلعة بحثا عن السلعة جديدة ماثلة وتبدأ الشركة بالعمل على تخفيض تكاليفها خاصة في الدول ذات الدخل المنخفض ، كما تحاول إعادة تجديد دورة حياة السلعة في دول أخرى لم تصل السلعة إلى أسواقها وتقوم بإجراءات دفاعية مثل إجراء بعض التغييرات على شكل السلعة وأحجامها وألوانها وعبواتها وأسعارها ... الخ ، بهدف البقاء في السوق لأطول فترة مقبلة، في الوقت ذاته تكون الشركة تعمل على اختراع سلعة جديدة تغزو بها الأسواق وهو ما يطلق عليه بالإستراتيجية الهجومية تعزى نظرية دورة حياة السلعة إلى البروفسور راييموند فيرنون (Raymond Vernon) من جامعة هارفارد الأمريكية (Harvard university in U.S.A) في قسم إدارة الأعمال فقد لاحظ فيرونون أن سلوك بعض السلع سريعة الاستهلاك في السوق يختلف عن تلك السلع المعمرة بطيئة الاستهلاك، حيث وجد فيرونون (Vernon) أن سرعة استهلاك السلع ذات العمر القصير يتزامن مع سرعة الاختراعات للسلع الجديدة التي تقع في مجالها وطبقا لفيرونون فإن هذه السلع تكون دورة حياتها قصيرة بحيث أنها لا تصل إلى مرحلة تخفيض التكاليف والتوسع في الإنتاج الكبير وفتح فروع للشركة في الأسواق الدولية مثل السلع الإلكترونية التي تتقدم بسرعة كبيرة وكذلك بعض السلع الغذائية التي يخضع مستوى الطلب عليها على التغير في اتجاهات وأذواق المستهلكين، أما بخصوص السلع الاستهلاكية المعمرة فقد وجد أن سلوكها في السوق ينسجم مع مضمون النظرية مثل المواد الصناعية جاهزة الصنع ونصف المصنعة وبعض السلع الإلكترونية ذات الاستخدام المتعدد وغيرها من السلع في نفس المجال ، أي أن هذه السلع ستمر بكافة مراحل دورة حياتها في السوق حتى تصل لمرحلة تخفيض التكاليف والتوسع في الإنتاج وفتح الفروع بقصد الاستفادة من اقتصاديات الحجم والاحتفاظ بالميزة التنافسية لفترة طويلة ، ويوضح الشكل التالي مراحل تطور دورة حياة المنتج .



من أهم عيوب هذه النظرية ما يلي:

- 1/ ليس من الضروري أن تمر جميع أنواع السلع بنفس المراحل التي ذكرت في دورة حياة السلعة، فبعض السلع لا تتعدى دورتها مراحل حياتية معينة.
- 2/ ركزت هذه النظرية في تفسيرها لسلوك التسويق الدولي على أنواع معينة من السلع وبالأخص السلع ذات التقنية الفنية العالية.

3/ النظرية الانتقائية لجون دنينج في الإنتاج الدولي:

"لقد قام دنينج (Dunning) بالتقاط أفكار من مجالات متعددة في أدبيات الاستثمار الأجنبي المباشر و تجميعها في نظرية شاملة و لهذا أطلق عليها النظرية الانتقائية¹".

"و قد قام دنينج بتحقيق التكامل والترابط بين نظرية المنشأة الصناعية و نظرية الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية و نظرية الموقع و قد أوضح دنينج أنه يلزم توافر ثلاثة شروط لكي تقوم الشركة بالاستثمار في الخارج " و هي:

- 1- تملك الشركة لمزايا احتكارية قابلة للنقل في مواجهة المنشآت المحلية في الدول المضيفة.
- 2- أفضلية الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية في شكل استثمار أجنبي مباشر في الخارج عن الاستخدامات البديلة لهذه المزايا مثل التصدير أو التراخيص.

1- عمر صقر، مرجع سابق، ص50

3- أن تتوافر للدولة المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر مزايا مكانية أفضل من الدولة التي تنتمي إليها الشركة المستثمرة، مثل: انخفاض الأجور واتساع السوق وتوافر المواد الأولية¹ "ويرى ديننج، أنه يوجد اتفاق على نطاق كبير ، على أن الاستثمار الأجنبي المباشر، يحدث عندما تتطافر العوامل الثلاثة السابقة، حيث أن امتلاك الشركة لمزايا مثل التكنولوجيا إذا ما استغلت بطريقة مثلى ، يمكن أن تعوض الشركات عن التكاليف الإضافية لإقامة تسهيلات إنتاجية في الدول المضيفة و يمكن أن تتغلب على المعوقات التي تضعها المنشآت المحلية و يجب أن تقتزن ملكية الشركات متعددة الجنسيات لمزايا احتكارية بمزايا مكانية للدولة المضيفة مثل: انخفاض تكلفة الموارد، اتساع السوق و هكذا يجب أن تحصل هذه الشركات على مكاسب كبيرة من استغلالها لكل من المزايا الاحتكارية و المزايا المكانية في شكل استثمار أجنبي مباشر عن الاستخدامات البديلة لهذه المزايا² ."

4/ نظرية الميزة النسبية (المدرسة اليابانية):

رواد هذه النظرية هما (كوجيما و أوزاوا) و قد عنيت بتحليل أركان النظرية إلى عدد من الفروض الاقتصادية الكلية و تجمع النظرية بين الأدوات الجزئية مثل القدرات و الأصول المعنوية للشركة و مثل التميز التكنولوجي و كذلك الأدوات الكلية مثل السياسة التجارية و الصناعية للحكومات لتحديد عوامل الميزة النسبية للدولة و تؤكد المدرسة على أن السوق غير قادر على التعامل مع التطورات و الاختراعات التكنولوجية المتلاحقة ، لذلك توصى بالتدخل الحكومي لخلق نوع من التكيف الفعال من خلال السياسات التجارية.

كما برهن (كوجيما) على أن الاستثمارات الأمريكية ما هي إلاّ بديل للتجارة في حين أن الاستثمارات اليابانية تشجع على خلق قاعدة تجارية ، حيث يتكلف الهيكل الصناعي للاستثمار الأجنبي المباشر الذي تقوم به اليابان عن الذي تتبناه الدول الأخرى، حيث تعمل اليابان على خلق قاعدة تجارية في الدول المضيفة بينما مثلا الاستثمارات الأمريكية ما هي إلاّ بديل للتجارة تعاني هذه النظرية من البساطة الشديدة في إطارها أو مرجعيتها و النموذج الذي تتبناه غير كاف لتفسير الاستثمار الأجنبي المباشر ، حيث تؤكد النظرية أن الاستثمار الأجنبي المباشر يرفع من القدرة التنافسية و يساعد في تسريع عمليات الإصلاح الاقتصادي للدول المضيفة ، دون تقديم التفاصيل³.

1-2 عمر صقر ، مرجع سابق، ص49

3- رضا عبد السلام ، مرجع سابق، ص56

المطلب الرابع: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

في الواقع لا يوجد هناك اتفاق حول أشكال محددة للاستثمار الأجنبي المباشر وقد يرجع ذلك إلى تباين المرجعية الفكرية للكتاب من جهة وإلى الطبيعة المتجددة للشركات المتعددة الجنسيات من جهة أخرى.

فيما يلي سنورد أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر التي تختلف باختلاف الغرض الذي تسعى إليه هذه الاستثمارات.

أولاً : أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر حسب الغرض

لقد تم وضع تصنيفات مختلفة لأنواع الاستثمار الأجنبي المباشر استناداً إلى الدوافع والمحفزات التي تؤدي إلى حدوث الاستثمار و قد أمكن تصنيف أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر وفق المحددات التالية:

I. الاستثمار الباحث عن الثروات الطبيعية :

تسعى العديد من الشركات متعددة الجنسية نحو الاستفادة من الموارد الطبيعية والمواد الخام التي تتمتع بها العديد من الدول النامية وخاصة في مجالات البترول والغاز والعديد من الصناعات الاستخراجية الأخرى.¹

II. الاستثمار الباحث عن الأسواق :

"إن وجود هذا النوع من الاستثمار في البلد المضيف سببه القيود المفروضة على الواردات، كما أن هناك أسباباً أخرى للقيام بهذا النوع من الاستثمار منها ارتفاع تكلفة النقل في الدولة المضيفة مما يجعل الاستثمار فيها أكثر جدوى من التصدير إليها ففي هذه الحالة فإن هذا النوع من الاستثمار لا يؤثر على الإنتاج لأنه يجل محل الصادرات وإنما له آثار إيجابية على الاستهلاك وآثار إيجابية غير مباشرة على التجارة ، حيث انه يساهم في ارتفاع معدلات النمو في الدول المضيفة للاستثمار عن طريق زيادة رصيد رأس المال فيها ، كما أن له آثار توسعية على التجارة في مجالي الإنتاج والاستهلاك وذلك بزيادة صادرات الدولة المضيفة وزيادة وارداتها من مدخلات الإنتاج والسلع الواردة إليها من الدول المصدرة للاستثمار.²

1-2 حسين عبد المطلب الأسرج ، مرجع سابق ، ص11

III. الاستثمار الباحث عن الكفاءة في الأداء :

" يتم هذا النوع من الاستثمار عندما تقوم الشركات متعددة الجنسيات بتركيز جزء من أنشطتها في الدول المضيفة بهدف زيادة الربحية. فقد دفع ارتفاع مستويات الأجور في الدول الصناعية بعض هذه الشركات إلى الاستثمار في العديد من الدول النامية ويتميز هذا النوع من الاستثمارات بآثاره التوسعية على تجارة الدولة المضيفة، كما يؤدي إلى تنوع صادراتها فضلا عن آثاره التوسعية على الاستهلاك عن طريق استيراد كثير من مدخلات الإنتاج¹ ".
 "ويحدث هذا النوع من الاستثمار فيما بين الدول المتقدمة والأسواق الإقليمية المتكاملة كالسوق الأوروبية أو شمال القارة الأمريكية² ".

IV. الاستثمار الباحث عن الأصول الإستراتيجية :

يتعلق هذا النوع بقيام الشركات بعمليات تملك أو شراكة لخدمة أهدافها الإستراتيجية . كما تقوم هذه الشركات بالاستثمار في مجال البحوث والتطوير في إحدى الدول النامية أو المتقدمة مدفوعة برغبتها في تعظيم الربحية³.

ثانيا : أهم أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

إن الاستثمار الأجنبي المباشر يأخذ عدة أشكال وفيما يلي سنشير إلى أهم وأبرز هذه الأشكال:

I. الاستثمار المشترك :

هو أحد مشروعات الأعمال الذي يمتلكه أو يشارك فيه طرفان (أو شخصيات معنويتان) أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة والمشاركة هنا لا تقتصر على الحصص في رأس المال بل تمتد أيضا إلى الإدارة والخبرة وبراءات الاختراع، كما أنه في حالة اشتراك طرف أجنبي أو أكثر من طرف محلي للقيام بإنتاج سلعة جديدة أو تنمية السوق أو أي نشاط إنتاجي أو خدماتي آخر سواء كانت المشاركة في رأس المال أو بالتكنولوجيا فإن هذا يعتبر استثمار مشتركا⁴.

1- حسين عبد المطلب الأسج ، مرجع سابق ، ص11

2-3 صالح مفتاح ، دلال بن سميحة" ، (2008)، واقع وتحديات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية - دراسة حالة الجزائر "، مجلة بحوث اقتصادية عربية ، العدد43 ص 121.

4 - عبد السلام أو قحف، (2002)، إدارة الأعمال الدولية، مصر، دار الجامعة الجديدة بالإسكندرية، ص364

II. الاستثمارات الأجنبية المباشرة متعددة الجنسيات (الشركات متعددة الجنسيات) :

تعتبر الشركات متعددة الجنسيات بمثابة القاطرة التي تجر وراءها الاستثمار الأجنبي المباشر نحو أقاليم العالم المختلفة وقد تعددت التعاريف الخاصة بها حيث أن التسميات العديدة التي تطلق على هذا الشركات ناجم بالأساس عن اختلاف وجهة النظر بخصوصها وحتى بخصوص تعريفها.¹

فقد كان يطلق عليها في بداية ظهورها الشركات المتعددة الجنسيات Multinational company حيث كانت ملكيتها تخضع لسيطرة جنسيات متعددة كما يتولى إدارتها أشخاص من جنسيات متعددة و في مرحلة لاحقة رأت لجنة العشرين والتي شكلتها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة في تقريرها الخاص بنشاط هذا النوع من الشركات أن يتم استخدام كلمة transnational بدلا من multinational و كلمة corporation بدلا من entreprise، حيث أن هذه الشركات تتعدى القوميات، ذلك لأنها تتمتع بقدر كبير من حرية، تحريك ونقل الموارد والمزايا بين الدول.²

وقد عرفت منظمة الأونكتاد هذه الشركات على أنها تلك المؤسسات ذات المسؤولية المحدودة أو غير المحدودة التي تتألف من الشركة الأم وفروعها الأجنبية فالشركة الأم هي المالكة للأصول المستخدمة في الإنتاج في الخارج .

أما الفرع الأجنبي (foreign branch) المملوك كليا أو جزئيا فهو المؤسسة ذات المسؤولية المحدودة أو غير المحدودة التي مقرها الدولة المضيفة (country Host) والتي تمتلك حق المشاركة في الإدارة".³

كما تعرف الشركات متعددة الجنسيات على أنها شركات ذات رؤوس أموال ضخمة ، تملك أعمالا و وسائل إنتاج في أكثر من دولة ويدير نشاطها على المستوى الدولي مجلس إدارة يتخذ من الوطن الأم مركز رئيسيا لها.⁴

1 - فليح حسن خلف، (2007)، اقتصاد المعرفة، الأردن، عالم الكتب الحديث، ص188

2 - عثمان أبو حرب، (2008)، الاقتصاد الدولي، الطبعة الأولى، عمان، دار أسامة للنشر، ص278

3- حسين عبد المطلب الأسرج، مرجع سابق، ص 782

4 - موسى سعيد مطر، شقيري نوري موسى، ياسر المومني، (2008)، التمويل الدولي، الطبعة الأولى، عمان، دار صفاء، ص179

- و تتميز الشركات المتعددة الجنسيات بمجموعة من الخصائص هي كالتالي :¹
- 1/ كبر حجمها وتشجيعها في العالم بأسره؛
 - 2 / تنوع المنتجات ؛
 - 3/التفوق التكنولوجي؛
 - 4/هيمنتها على الاقتصاد؛
 - 5/الطبيعة الاحتكارية لهذه الشركات؛
 - 6/قدراتها المالية الكبيرة حيث أن الشركة التي تقل مبيعاتها عن 100 مليون دولار لا تعبر من الشركات متعددة الجنسيات؛
 - 7/قرارات التخطيط والاستثمار والإنتاج والتسويق والتسعير يتم اتخاذها من قبل الشركة الأم ؛
 - 8 /القدرة الهائلة على التسويق والاعتماد الكبير على الإعلان الدائم في مختلف وسائل الإعلام المتاحة ؛
 - 9/رغبتها الدائمة في التحكم والسيطرة على سوق التكنولوجيا في العالم وذلك لبسط سيطرتها الاقتصادية وزيادة نفوذها في العالم.

1- موسى سعيد مطر ، شقيري نوري موسى ، ياسر المومني، مرجع سابق، ص179

المطلب الخامس: مزايا وعيوب الاستثمار الأجنبي المباشر.

أولاً: مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر للدول المضيفة المستقبلية .

تتنافس معظم الدول لجذب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك لدوره الهام في تحقيق معدلات نمو مستهدفة، من خلال دوره الإيجابي في:

- توفير فرص عمل أكبر نتيجة محدودية النشاطات الاقتصادية التي تستوعب فائض العمل غير المحدود وغير الماهر في الغالب والمساهمة في التخفيف من حدة البطالة الظاهرة أو المقنعة واسعة الانتشار خاصة في البلدان النامية.

- يمكن أن توفر مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر عملات أجنبية للدول النامية من خلال إقامة مشروعات إنتاجية يتاح إنتاجها لأغراض التصدير، أو تحل محل الواردات، وبالتالي تخفيف الحاجة لاستعمال العملات الأجنبية لتمويل الواردات واستغلالها لتمويل واردات جديدة، يمكن أن تساهم في زيادة القدرة الإنتاجية في الاقتصاد من خلال استخدامها في إقامة مشاريع جديدة أو توسيع المشروعات القائمة التي تمكن الاقتصاد من زيادة قدرته الإنتاجية⁽¹⁾.

- تعاني الدول النامية من قلة مهارات العاملين وقدراتهم الإدارية والتنظيمية وبالتالي يساعد الاستثمار الأجنبي المباشر على تفادي تلك المشكلة باعتبار عمل تلك المشروعات يرتبط بأساليب ووسائل أحدث وأكثر تطوراً في العمل والإدارة.

- في ظل الشروط المخفضة للقروض الخارجية وتقلص المساعدات للدول النامية يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر للدول المضيفة خاصة النامية منها أفضل وسيلة للجوء إلى الاقتراض من العالم الخارجي والتخفيف من فجوة الادخار والاستثمار وبالتالي تحقيق قيمة مضافة أكبر من خلال استخدام الموارد المحلية والطاقت الإنتاجية غير المستغلة وبالتالي يوفر مستوى معيشي أفضل ودرجة رفاهية أعلى.

- يمكن القول بأن الاستثمار الأجنبي المباشر، خاصة المشترك إضافة إلى أنه يساهم في زيادة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية، والتنمية التكنولوجية فهو يساهم في تحسين ميزان المدفوعات عن طريق زيادة

1 - فليج حسن خلف، مرجع سابق، ص 17 .

فرص التصدير أو الحد من الاستيراد ويعتبر الاستثمار المشترك أكثر أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر قبولاً في معظم الدول خاصة النامية لأسباب سياسية واجتماعية من أهمها تخفيض درجة تحكم الطرف الأجنبي في الاقتصاد الوطني.

- استفادة الشركات المحلية في الدول المضيفة من قنوات الاتصال وأحدث التقنيات التي تتاح لها إما من خلال المشروعات المشتركة، باستخدام عدة طرق منها انتقال العاملين من فروع الشركات متعددة الجنسيات المحلية والذي يؤدي إلى زيادة الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج وبما يعكس إيجاباً على معدل النمو الاقتصادي، ويتوقف نجاح الشركات المحلية في تحقيق ذلك على مدى قدرة العاملين المحليين على الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة المصاحبة للاستثمار الأجنبي المباشر، ومدى استجابة الشركات الوطنية لزيادة الإنفاق على البحوث والتطوير، ومدى تركيز الاستثمار في المناطق ذات الربحية والتي تشجع تلك الشركات على تطبيق التكنولوجيا الحديثة⁽¹⁾.

- قيام العديد من الدول النامية بإتباع إجراءات تحرير التجارة والاستثمار وبالشكل الذي وفر مناخاً ملائماً للاستثمار الأجنبي المباشر والذي ميزه توفير تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات كالمهند التي أصبحت أكثر تقدماً في تكنولوجيا المعلومات وأصبحت من مصدري برامج الكمبيوتر، إضافة إلى جهود الإصلاح الاقتصادي والتحول إلى اقتصاديات السوق وتقديمها للعديد من الحوافز والإعفاءات الضريبية، وتطبيق برامج الخصوصية هذه العوامل أدت إلى زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى الدول النامية بشكل متزايد.

ثانياً: عيوب الاستثمار الأجنبي المباشر .

بالرغم من المزايا والدور الذي يقوم به الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق نمو اقتصادي في الدول المضيفة إلا أن عدداً غير قليل من الباحثين والكتاب يرون أن الدول المضيفة للاستثمارات الأجنبية المباشرة لا تحقق الأهداف والغايات المرجوة من ذلك بل يؤدي إلى إعاقه تطور هذه الدول بسبب العيوب التي تصاحب تلك الاستثمارات منها:

- إن الشركات العابرة للقارات تحول معظم أرباحها إلى الخارج، أو لاستيراد متطلبات الاستثمار من

1 - عبد السلام أبو قحف، مرجع سابق، ص 489

الخارج، خاصة في ظل عدم توافرها في السوق المحلي، أو أنها ذات جودة أقل مقارنة بمثيلاتها في الخارج، وهذا ما ينعكس على الميزان التجاري من خلال زيادة الواردات والتي تفوق على ما يضيفه الاستثمار إلى الصادرات وبالتالي تأثيره على ميزان المدفوعات .

- لا توفر الفرصة الكافية لتطوير مهارات وخبرات العاملين وتطوير القدرات الإدارية والتنظيمية فالشركات العابرة للقارات تعتمد على عنصر العمل الأجنبي نتيجة لقلّة عنصر العمل المحلي المؤهل في هذه المجالات، وعدم سماح مشروعات الاستثمار الأجنبي بالإطلاع على الأسرار الصناعية من طرف الشركات المحلية، وفي حالة تقديم مثل تلك الأسرار المتمثلة في الخبرة الفنية والصناعية للجهات المحلية، فإنها تكون بمقابل وبكلفة عالية، وتعمل على تحديثها باستمرار.

- لا تساهم مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر في توفير فرص العمل بشكل كبير والتي من شأنها أن تحد من البطالة الواسعة الانتشار بمختلف أشكالها وفي المجالات المختلفة ونظرا للجوء هذه المشروعات إلى أساليب إنتاج مكثفة لرأس المال ووسائل إنتاج تتطلب عمل من نوعية أعلى والذي يتم استيراده من الخارج وهو الأمر الذي يحد من فرص استخدام العمل المحلي بدرجة كبيرة¹.

-تقوم مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر بتخفيض الأرباح التي تتحقق في سجلات الشركات من أجل التهرب الضريبي، وتقوم برفع كلفة براءات الاختراع، أو العلامات التجارية أو تكاليف البحث والتطوير هذه الممارسات يصعب ملاحظتها والكشف عنها إضافة إلى ذلك الإعفاءات الضريبية التي تقدمها الدول المضيفة والتي تؤدي إلى تآكل إيرادات الدولة الضريبية، مما يؤثر سلبا على الموازنة العامة، حيث لجأت بعض الشركات إلى تغيير نشاطها أو اسمها التجاري أو ما من شأنه ثبوت انقضاء وانحلال الشركة بعد انتهاء مدة الإعفاء الممنوحة لها.

-قد يكون تركيز الاستثمار الأجنبي المباشر أحيانا في بعض القطاعات خاصة الصناعات الملوثة للبيئة في الدول المضيفة، هذه الصناعات تتطلب تكاليف كبيرة للمحافظة على البيئة وهذا مالا تستطيع الدول النامية القيام به مقارنة بالدول الصناعية الكبرى وتشمل تلك الصناعات، المنسوجات، الصناعات الكيماوية، الصلب الإسمنت... الخ²

1-فليح حسن خلف، مرجع سابق، ص.ص 177 .

2 -محمد قويدري، مرجع سابق، ص.ص 38 .

يتوقف الدور الإيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة من خلال نقل التكنولوجيا على مدى توافر ظروف وإمكانيات تلك الدول، وغالبا ما لا تتلائم التقنية المستخدمة مع ظروف الدول النامية، حيث أن تلك التقنية اخترعت لتناسب ظروف الدول الصناعية، وهذا ما يؤدي إلى صعوبة استيعابها من قبل العناصر البشرية في البلدان النامية، إضافة إلى تكاليفها الباهظة والشروط القاسية التي تعجز البلدان النامية عن الوفاء بها.¹

-تقوم الشركات الأجنبية بعملية تحويل الأرباح أكثر من حجم رؤوس الأموال التي تندفق إلى الدول المضيفة في شكل استثمارات أجنبية مباشرة، وهذا ما يؤدي بالدول النامية إلى المزيد من الاقتراض، وبالتالي ترتفع مديونيتها وهو ما حدث لدول أمريكا اللاتينية.

1-فليح حسن خلف، مرجع سابق، ص 180.

المبحث الثاني: مفاهيم أساسية حول النمو الاقتصادي

نظرا لوجود علاقة بين مفهوم النمو و التنمية فإنه عادة يتم نوع من الخلط بين المفهومين و لهذا الغرض سنقوم في هذا المبحث بتعريف كل من النمو الاقتصادي و التنمية، و المقاييس المستعملة لقياسهما.

المطلب الأول: النمو الاقتصادي

أولاً: تعريف النمو:

لقد تعددت تعاريف النمو الاقتصادي، بحيث يعرف النمو الاقتصادي على أنه الزيادة المستمرة في كمية السلع والخدمات المنتجة في بلد ما لمدة سنة¹.

كما يقصد بالنمو الاقتصادي حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل القومي بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، وهذا المفهوم يعني ما يلي:

1- أن النمو الاقتصادي لا يعني فقط حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي، بل لا بد و أن يترتب عليه زيادة في دخل الفرد الحقيقي، بمعنى أن معدل نمو الدخل الكلي يفوق معدل النمو السكاني. وكثيرا ما يزيد إجمالي الناتج المحلي في بلد ما و يزيد عدد السكان بمعدل أعلى وبالتالي لا تكون هناك زيادة في متوسط دخل الفرد الحقيقي بالرغم من زيادة الناتج المحلي².

ومما سبق يمكن القول أن³:

معدل النمو الاقتصادي = معدل النمو الدخل القومي - معدل النمو السكاني

2- أن النمو الاقتصادي يعني حدوث زيادة في الدخل الفردي الحقيقي وليس النقدي، فالدخل النقدي يشير إلى عدد الوحدات النقدية التي يتسلمها الفرد خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة وذلك مقابل الخدمات الإنتاجية التي يقدمها، أما الدخل الحقيقي الذي يساوي نسبة الدخل النقدي إلى المستوى العام للأسعار فهو يشير لكمية السلع والخدمات التي يحصل عليها الفرد من انفاق دخله النقدي خلال فترة زمنية معينة.

1- Amine .V.Sarkan,(mars 2003) , poverty alleviation towards sustainable development , revue economie et management, université de Tlemcen, N° 02, P113.

2- 3 محمد عبد العزيز عجمية، إيمان غظية ناصف، (2000)، التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية"، الاسكندرية، قسم الاقتصاد،

كلية التجارة بالإسكندرية، ص51

فإذا زاد الدخل النقدي بنسبة معينة وزاد المستوى العام للأسعار بنفس النسبة فإن الدخل الحقيقي سوف يظل ثابتا ولا يحدث هناك تحسن في مستوى معيشة الفرد، وإذا زاد الدخل النقدي بمعدل أقل من معدل الزيادة في الأسعار فإن الدخل الحقيقي للفرد سوف ينخفض ويتدهور مستوى معيشتة. و من ثم لن يحدث هناك نمو اقتصادي إلا إذا كان معدل الزيادة في الدخل النقدي أكبر من معدل التضخم¹.

ومما سبق يمكن القول أن² :

معدل النمو الاقتصادي الحقيقي = معدل الزيادة في الدخل الفردي النقدي - معدل التضخم

3- إن النمو الاقتصادي ظاهرة مستمرة وليست ظاهرة مؤقتة، فقد تقدم دولة غنية إعانة لدولة فقيرة، تزيد من مستوى الدخل الحقيقي فيما لمدة معينة ولكن لا تعتبر هذه الزيادة المؤقتة نموا اقتصاديا³.

هكذا فإنه لا بد للاقتصاد من النمو حتى يتمكن من توفير مستوى معيشي مرتفع ومتزايد للناس، أي ما يكفل لهم الحصول على المزيد من السلع والخدمات ، وأن تكون نوعيتها أفضل فكلما تسارع نمو اقتصاد بلد ما تحسنت مستويات المعيشة فيه وارتفعت، ولتحقيق النمو فإن اقتصاد دولة معينة لا بد أن يزيد من مواردها الإنتاجية المتمثلة فيما يلي⁴ :

1-الموارد الطبيعية: يعرف الاقتصاديون الموارد الطبيعية بأنها تشمل الأرض والمواد الخام مثل:

المعادن والمياه ، وضوء الشمس.

2-رأس المال : ويضم المصانع والأدوات والمؤن والمعدات.

3-اليد العاملة : تعني كل الناس الذين يبحثون عن عمل أو يعملون ، كما تعني مستوياتهم

التعليمية وخبراتهم العملية.

4-التقنية : وتشير إلى البحث العلمي والبحث في مجال الأعمال والمخترعات.

1 -عبد القادر محمد عبد القادر عطية ،(2000)، اتجاهات حديثة في التنمية ، الإسكندرية، الدار الجامعية بالإسكندرية ، ص12

2- عبد القادر محمد عبد القادر عطية ،المرجع نفسه،ص12

3- عبد القادر محمد عبد القادر عطية ،المرجع نفسه، ص13

4-عثمان أبو حرب ، (2008)،الاقتصاد الدولي، الطبعة الأولى ، الأردن ، ص34

ثانيا مقاييس النمو الاقتصادي

من أهم مقاييس التغيير الحاصل في حجم النشاط الوطني و الذي يعبر عن النمو الاقتصادي مايلي:

I : المعدلات النقدية للنمو :

يتم قياس معدلات النمو من خلال تحويل المنتجات العينية و الخدمية إلى ما يعادلها بالعملات النقدية المتداولة ، و يعتبر ذلك أفضل الأساليب المتاحة للتقدير خاصة بعد إجراء التعديلات و الأخذ بعين الاعتبار سوء التقدير و التضخم، و نسب التحويل بين مختلف العملات ، حيث تحاول الدول الاتفاق على نظام محاسبي موحد تلتزم به مما يسهل التعامل مع البيانات الاقتصادية ، و يتم قياس معدلات النمو باستخدام مختلف أنواع الأسعار منها مايلي¹ :

1-معدلات النمو بالأسعار الجارية:

عادة ما يتم قياس النمو الاقتصادي باستخدام البيانات المنشورة سنويا و ذلك باستخدام العملات المحلية، و يكون ذلك عند دراسة معدلات النمو المحلية لفترات قصيرة، حيث يتم استخدام معدل نمو الناتج الوطني الإجمالي و معدل نمو الدخل الوطني، إلا انه مع بروز ظاهرة التضخم تم اللجوء إلى حساب معدلات النمو بالأسعار الثابتة.

2-معدلات النمو بالأسعار الثابتة:

لقد أصبحت الأسعار الجارية لا تعبر عن الزيادة في الإنتاج أو الدخل نتيجة لارتفاع الأسعار و ظهور التضخم ، مما استلزم تعديل البيانات استناد إلى الأرقام القياسية للأسعار ، و يتم تقديرها بالأسعار الثابتة بعد إزالة اثر التضخم و يكون ذلك عند قياس معدلات النمو الاقتصادي طويل الأجل.

3- معدلات النمو بالأسعار الدولية:

لا يتم استخدام العملات المحلية عند إجراء الدراسات الاقتصادية الدولية المقارنة ، بل يتم استخدام عملة واحدة عادة ما تكون الدولار الأمريكي لحساب المقاييس المطلوب حسابها خاصة في مجال التجارة الخارجية ، و بالتالي تقوم العملات المحلية و تحول إلى ما يعادلها من تلك العملة الموحدة دوليا بعد إزالة اثر التضخم.

1 - محمد مدحت مصطفى ، سهير عبد الظاهر احمد ،(1999)،النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية ، مصر، الإشعاع الفنية ، ص 118

II : المعدلات العينية للنمو الاقتصادي :

يعتبر معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، أو من الناتج الوطني أو من الدخل الوطني من أهم مؤشرات قياس النمو الاقتصادي و علاقته بالنمو السكاني ، و كان هذا نتيجة للزيادة الهائلة في معدلات زيادة السكان في الدول النامية و التي تقارب زيادة معدلات نمو الناتج الوطني ، أما في مجال الخدمات و نظرا لعدم دقة استخدام المقاييس النقدية فقد تم استخدام مقاييس أخرى و التي تعبر عن النمو الاقتصادي مثل : عدد الأطباء لكل ألف نسمة ... الخ¹ .

III : مقارنة القوة الشرائية :

لقد اعتمد صندوق النقد الدولي مقياس يعتمد على القدرة الشرائية للعملة الوطنية داخل حدودها والذي يعني حجم السلع والخدمات التي يحصل عليها المواطن مقابل وحدة واحدة من عملته الوطنية مقارنة بالقدرة الشرائية للعملة في البلدان الأخرى ، وقد كانت المنظمات الدولية تقوم بترتيب الدول حسب درجة التقدم وفقا لمقياس الناتج الوطني مقوما بالدولار الأمريكي، حيث أن تلك الطريقة تربط قوة الاقتصاد في حد ذاته وبين معدل تبادل العملة الوطنية بالدولار ، ورغم ذلك فالمؤسسات الدولية لم تقم بالأخذ بهذه الطريقة لأنها تبرز التقدم الذي أحرزته بعض الدول التي تبنت الاقتصاد المخطط في السبعينات وفي الآونة الأخيرة قام صندوق النقد الدولي بتبني هذه الفكرة.²

2-1 محمد مدحت مصطفى ، سهير عبد الظاهر احمد، مرجع سابق، ص 119 - 120 .

المطلب الثاني : تعريف التنمية وقياسها:

أولا :تعريف التنمية

يعرف Sylvie Brunel التنمية على أنها قدرة البلد على إشباع حاجيات السكان الضرورية مما يوفر لهم الرفاهية¹ .

كما تعرف التنمية كذلك بأنها كل ما يفعله الإنسان لتحسين حياته وتطويرها للأفضل، مستخدما كل ما لديه من موارد ووسائل وأدوات و خبرات متاحة² .

وهي عبارة عن العملية التي بمقتضاها يتم الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم، حيث أن هذا الانتقال يقتضي إحداث العديد من التغيرات الجذرية والجوهرية في الهيكل الاقتصادي³ .

من ثم فإن التنمية الاقتصادية لا تنطوي فقط على تغييرات اقتصادية معينة بل وتتضمن كذلك تغييرات هامة في المجالات الاجتماعية والهيكلية والتنظيمية، حيث أنها تتضمن زيادات في الدخل القومي الحقيقي وكذلك في نصيب الفرد منه وهذا يحسن في الدخل أو الإنتاج و يساعد على زيادة الادخار مما يدعم التراكم الرأسمالي والتقدم التكنولوجي في المجتمع، وتساعد هذه بدورها على دعم الإنتاج والدخل، كما تشتمل التنمية الاقتصادية كذلك على تحسين المهارات وتنظيم الإنتاج، وتطوير وسائل النقل والمواصلات وتحسين مستويات الصحة والتعليم⁴ .

هكذا فإن حدوث النمو الاقتصادي لا يعني بالضرورة تنمية، حيث التجارب في الواقع والوقائع تؤكد أن الزيادة في الدخل الوطني الحقيقي ونصيب الفرد ومعدلات الادخار تمثل فقط جزء من التغيرات الأساسية التي تتضمنها عملية التنمية . كما أنه من المحتمل أن يتحقق نمو اقتصادي سريع بينما قد يحدث تباطؤ في عملية التنمية، و ذلك لعدم مواكبة تحسن النمو الاقتصادي للتحويلات الاجتماعية والسياسية والثقافية، فمثلا بلغ النمو الاقتصادي للدخل الوطني معدلات مرتفعة تقارب 6% في بعض الدول النامية في أمريكا اللاتينية ومع ذلك بقيت مستويات المعيشة فيها منخفضة واستمرت

1- Pierre Dallence , luc lecru, (1999) , croissance et mutations de l'économie mondiale depuis 1945, Edition de seuil, p152.

2- حسين عبد الحميد أحمد رشوان، (2009)، التنمية-اجتماعيا، ثقافيا، اقتصاديا، سياسيا، إداريا ، بشريا، الإسكندرية ، مؤسسة شباب الجامعة ،

ص11

3- محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف ، مرجع سابق ، ص55

4- محمد عبد العزيز عجمية ، محمد علي الليثي، (2003)، التنمية الاقتصادية ، الإسكندرية، الدار الجامعية بالإسكندرية ، ص 20

فئات واسعة من سكانها تعاني من الفقر والجهل والمرض والبطالة ، كما أن الفجوة بين الأغنياء والفقراء اتجهت نحو الاتساع حيث ارتفعت نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر، في حين حققت دول أخرى معدلات نمو اقتصادي متواضعة في نمو الدخل الوطني، فقد استطاعت أن تحقق تقدما لا بأس به على مستوى مؤشر مركب التنمية البشرية في عدد الحالات المتصلة بإشباع الاحتياجات الأساسية ، فمثلا استطاعت سيريلانكا في الثمانينات من القرن الماضي من رفع العمر المرتقب عند الولادة إلى 73 سنة وهو قريب من معدل الدول المتقدمة (74 سنة) كما تمكنت من زيادة متوسط الملمين بالقراءة والكتابة إلى 78 % من السكان¹ .

ثانيا :قياس التنمية

نظرا لصعوبة تحديد التنمية الاقتصادية قامت منظمة الأمم المتحدة في إطار برنامج الأمم المتحدة للتنمية (PNUD) بإصدار مقياس للتنمية و المتمثل في دليل التنمية البشرية (HDI)، والذي ظهر سنة 1990 ، وهو يشمل ثلاث معايير أساسية متمثلة في المستوى الصحي المعبر عنه بالسن المتوقع عند الميلاد ، و المستوى التعليمي ، و العامل الثالث مستوى المعيشة المعبر عنه بمستوى الدخل الحقيقي المعدل، بالإضافة إلى هذا الدليل هناك دليل آخر يأخذ بعين الاعتبار عدم العدالة في توزيع القدرات البشرية بين الذكور و الإناث بالإضافة إلى المعايير الثلاثة السابقة المذكورة ، ويتمثل هذا المقياس في دليل التنمية البشرية المعدل للجنس² .

أما الدليل الأخير للتنمية يتمثل في مؤشر الفقر التنموي الذي يرجع استعماله إلى التقرير العالمي حول التنمية البشرية لسنة 1997 ، ويهتم هذا المؤشر أساسا بالاختلالات و النقائص في نفس مكونات أو عناصر التنمية، حيث أن الفقر التنموي يتمثل في حرمان الفرد من العناصر الأساسية للتنمية البشرية و المتمثلة في رعاية صحية جيدة و مستوى تعليمي مرضي ومستوى معيشي عام مقبول لحد ما³ .

1 - علي عبد الله ، (2003)، موقع التنمية البشرية ضمن الإصلاح الهيكلي، مجلة الباحث، عدد 02 ، الجزائر ، ص103

2- صدر الدين صوالبي، (2006)، النمو والتجارة الدولية في الدول النامية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر ، ص60

3- نصيب رحم، (مارس2005) ، ظاهرة الفقر و أثارها على التنمية الاقتصادية، مجلة الاقتصاد والمناجنت، العدد ، جامعة تلمسان ، ص 192

المطلب الثالث: نماذج النمو النيوكلاسيكية والحديثة

تعتبر النماذج النيوكلاسيكية للنمو و نماذج النمو الداخلي (نماذج النمو الحديثة) المنطلق الأساسي لمعظم لدراسات النظرية والتطبيقية حول جدوى الاستثمار الأجنبي المباشر ومدى تأثيره على النمو الاقتصادي وسوق نتعرض لكل منهما فيما يلي:

اولا :نماذج النمو النيوكلاسيكية

تتبع النظرية النيوكلاسيكية للنمو الاقتصادي مباشرة قبل نموذج هارود -دومار، كما تعتبر النظريات التي أتت قبل نموذج سولو للنمو منبع الأفكار التي اعتمد عليها سولو في بناء نموذجه المتعلق بالنمو الاقتصادي، حيث أن الأسباب التي أدت إلى كتابة مقاله سنة 1956: "A contribution to the theory of economic growth" متمثلة في المسار الذي سطره كل من هارود و دومار في تفسيرهما للنمو الاقتصادي.

1/ : نموذج هارود-دومار:

لقد حاول كل من هارود و دومار (Harrod-Domar) البحث عن صيغة موحدة ومتكاملة للنمو الاقتصادي، تعتمد على الجمع بين التحليل الكنتزي و عناصر النمو الاقتصادي، حيث تم صياغة أفكارهما في شكل نموذج يظهر أن¹ :

الافتراض الأساسي للنموذج هو أن الإنتاج يعتمد على كمية رأس المال (k) المستثمر في الوحدة الإنتاجية، وأن معدل النمو في الناتج ($\Delta Y/Y$) يعتمد على الميل الحدي للادخار (Marginal Propensity to Save MPS) ورمزها ($\Delta Y/\Delta S$) وكذلك معامل رأس المال / الناتج (capital output ratio) ورمزها (K/Y) وبافتراض تساوي الميل الحدي للادخار مع الميل المتوسط للادخار أي² :

$$\Delta Y/\Delta S = S/Y=S.....(1)$$

حيث أن (S) هي معدل الادخار

1 - رفيق نزاري، (2008)، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، دراسة حالة تونس-الجزائر-المغرب، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، باتنة، ص79

2-مدحت القرشي ، مرجع سابق ، ص75

وفي حالة التوازن فإن الادخار يساوي الاستثمار أي: $S=I$

$$i=I/Y \dots \dots \dots (2)$$

حيث (i) هي معدل الاستثمار ، وأن الاستثمار (I) هو التغيير الذي يحصل في خزين رأس المال أي أنّ :

$$I=\Delta K \dots \dots \dots (3)$$

(Incremental Capital Output Ratio) يساوي (k) أي أنّ:

$$\Delta K/\Delta Y=K=I/ \Delta Y \dots \dots \dots (4)$$

ومن المعادلة (4) نحصل على:

$$\Delta K/\Delta Y= I/ \Delta Y \dots \dots \dots (5)$$

وبقسمة طرفي المعادلة (5) على Y نحصل على Y :

$$\Delta Y/Y=(1/Y)/K \dots \dots \dots (6)$$

وعليه فإن معدل النمو في الناتج يساوي معدل الاستثمار) أو معدل الادخار (مقسوما على المعامل الحدي لرأس المال/ الناتج.

ويمكن إعادة صياغة المعادلة بالشكل التالي:

$$g = S/K$$

حيث أنّ:

g : تمثل معدل نمو الناتج

S : معدل الادخار

k : المعامل الحدي لرأس المال/ الناتج

كما أنّ رصيد رأس المال يساوي الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي، أي أنّ¹ :

$$I = I_f + I_d \dots \dots \dots (7)$$

1-رفيق نزارى ، مرجع سابق، ص80

حيث أن:

Id : الاستثمار المحلي

If : الاستثمار الأجنبي

وبالتعويض في المعادلة (7) نتحصل على:

$$\Delta Y/Y = ((Id+If)/Y)/k.....(8)$$

$$g=(Id/Y+If/Y)/K.....(9)$$

$$g=(If/Y+S)/K.....(10)$$

من هنا فإن النمو الاقتصادي ينخفض بانخفاض الادخار المحلي أو رصيد رأس المال، ونظراً لانخفاض معدلات الادخار في الدول النامية فإنها تعتمد على بدائل لسد الفجوة بين الاستثمار المحلي و الادخار المحلي، أهمها تشجيع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى داخل أراضيها¹ .

نموذج سولو

"يعتبر نموذج سولو النيوكلاسيكي للنمو الاقتصادي إسهاماً حلاً بذور التطوير للنظرية النيوكلاسيكية في النمو، حيث يقوم هذا النموذج على توسيع إطار نموذج هارود-دومار عن طريق إدخال عنصر العمل، ومتغير مستقل ثالث وهو المستوى التكنولوجي إلى معادلة النمو الاقتصادي² ."

وتتمثل المتغيرات الداخلية في النموذج في كل من العمل (L)، رأس المال (K)، الإنتاج (Y) و مردودية العمل (A) حيث بحوزة الاقتصاد في كل لحظة حجم معين من العوامل الثلاثة ، المذكورة ، وتدخل هذه العوامل في دالة الإنتاج في الشكل التالي:

$$Y(t) = F((K(t) , A(t)L(t)).....(11).$$

حيث t : تمثل الزمن

ومن خصوصيات هذه الدالة، الزمن لا يدخل مباشرة في الدالة ، وأن الإنتاج يتغير في الزمن بتغير عوامل عوامل الإنتاج المحصل عليها عن طريق كميات معطاة من رأس المال والعمل والتي تزداد في الزمن عن طريق التقدم التقني و الذي يتم بزيادة حجم المعرفة ، أما الجداء التالي AL يسمى بالعمل الفعلي ويقال على التقدم التقني A الذي يرفع من العمل الفعلي بأنه حيادي، حيث أن الطريقة التي يؤثر بها A على دالة الإنتاج يستلزم أن نسبة الإنتاج K/Y ثابتة ، وهذه النتيجة مؤكدة في المدى الطويل عن طريق المعطيات التجريبية¹ .

"ومن الفرضيات الأساسية في نموذج سولو هو أن كل من عوامل الإنتاج، رأس المال والعمل الفعلي لديهم وفورات حجم ثابتة، هذا يعني أنه إذا ضاعفنا كميات رأس المال و العمل الفعلي نتحصل على إنتاج مضاعف بنفس الكمية، بالإضافة إلى ذلك فإنه يفترض على الاقتصاد أن يكون متطور بالقدر الكافي ، بحيث كل الأرباح الناتجة عن التخصص تكون مستغلة بصفة كاملة، وهذا قد لا يحدث في حالة اقتصاد غير متطور بصفة معينة، أين مضاعفة كميات رأس المال والعمل تؤدي إلى زيادة في الإنتاج بأكثر من الضعف² ."

وكذلك من خصوصيات دالة الإنتاج ، أن الإنتاجية الحدية لرأس المال أو العمل تؤول إلى ما لانهاية لما كل من رأس المال والعمل يؤولان إلى الصفر ، وتؤول إلى الصفر لما يؤولان إلى ما لانهاية كالاتي³

$$\lim_{K \rightarrow 0} (F_K) = \lim_{L \rightarrow 0} (F_L) = \infty; \lim_{K \rightarrow \infty} (F_K) = \lim_{L \rightarrow \infty} (F_L) = 0 \dots \dots \dots (12)$$

و يفترض نموذج سولو أن الاستثمار الصافي يساوي الادخار، بحيث إذا رمزنا ب S لنسبة الادخار،

فإن الزيادة في رأس المال تكتب ب $dK(t)/dt = sY(t)$ ، وأن عدد السكان ينمو بمعدل

خارجي قيمته n ، بالإضافة إلى أن سوق العمل هو في التوازن في المدى الطويل، وعليه فإن المتغيرة

$$L \text{ تمثل كل من العرض والطلب ويمكن كتابتها } dL(t)/dt = nL(t)$$

وإذا قمنا بالتعبير عن الزيادة $A(t)$ بزيادة أسية $e^{\lambda t}$ فإن الزيادة في رأس المال للفرد تكتب كالاتي⁴

$$dK(t)/dt = sf[K(t)] - (n + \lambda)k(t) \dots \dots \dots (13)$$

وبالتالي فإن نمط النمو النظامي يعرف بقيمة k^* من k : بحيث

$$sf[k^*] = (n + \lambda) k^* \dots\dots\dots (14)$$

حيث تتمثل الحالة النظامية في كون عدة متغيرات تنمو بمعدل ثابت ، أي أن $dk(t)/dt=0$.
ثانيا : نماذج النمو الداخلي (الحديثة)

"إن الأداء الضعيف للنظريات الكلاسيكية المحدثه) النيوكلاسيكية (في إلقاء الضوء على مصادر النمو طويل الأمد قد قاد إلى عدم الرضا عن تلك النظريات ، حيث لم تفلح هذه النظرية في تفسير التباعد أو الاختلافات الكبيرة في الأداء الاقتصادي فيما بين البلدان المختلفة ، الأمر الذي دفع إلى ظهور نظرية جديدة هي نظرية النمو الداخلي¹ ". وهناك العديد من النماذج المتعلقة بنظريات النمو في الداخل مثل : (لوكاس ، بارو ، رومر ، روبيلو ...) نذكر منها على سبيل المثال :

1- / نموذج رومر.

تمكن رومر (1986) Romer من إعطاء نفس جديد للنظرية النيوكلاسيكية ، وهذا عن طريق الفرضية المتمثلة في إدخال عامل التعلم عن طريق التمرن ، بحيث أن المؤسسة التي ترفع من رأس مالها المادي تتعلم في نفس الوقت من الإنتاج بأكثر فعالية ، وهذا الأثر الإيجابي للخبرة على الإنتاجية ، يوصف بالتمرن عن طريق الاستثمار ، بالإضافة إلى ذلك فإن الفرضية الثانية متمثلة في أن المعرفة المكتشفة تنتشر آنيا في كل الاقتصاد ، وعليه إذا اعتبرنا أنه يمكن تمثيل المعرفة المتوفرة في المؤسسة I بالمؤشر AI هذا يعني أن التغير dAi/dt يمثل التعلم الكلي للاقتصاد ، والذي بدوره يتناسب مع التغير في Ki لمخزون رأس المال² ، ومنه دالة الإنتاج هي :

$$Yi = F(ki , KLi) \dots\dots\dots(15)$$

بحيث F : تحقق الخصائص النيوكلاسيكية، متمثلة في الإنتاج الحدي لكل عامل متناقص و وفرات الحجم ثابتة ، بالإضافة إلى أن الإنتاجية الحدية لرأس المال أو العمل تؤول إلى ما لا نهاية لما كل من رأس المال والعمل يؤولان إلى الصفر ، وتؤول إلى الصفر لما يؤولان إلى ما لا نهاية.

إذا كانت كل من K و Li ثابتة ، كل مؤسسة هي معرضة إلى مردودية متناقصة ل Ki كما هو ملاحظ في نموذج سولو، بالإضافة إلى أنه من أجل قيمة معطاة ل Li ، فإن دالة الإنتاج متجانسة من الدرجة واحد

1-مدحت القرشي ، مرجع سابق ، ص78

2-صدر الدين صواليلي، مرجع سابق ، ص50.

في K و K_i وبالتالي فن مصدر النمو الداخلي هو ثبات المردودية الاجتماعية لرأس المال ،
 وبتحديد دالة الإنتاج بالاستعانة بدالة كوب دوقلاص:

$$Y_i = A \cdot (K_i)^\alpha \cdot (KL_i)^{1-\alpha} \dots\dots\dots(16).$$

حيث:

وبوضع $ki = K_i/L_i$, $yi = Y_i/L_i$, $k = K/L$, ثم بوضع فيما بعد $yi = y$ و ki/k الناتج المتوسط هو:

$$y/k = f(L) = A \cdot L^{1-\alpha} \dots\dots\dots(17)$$

يمكن تحديد الناتج الحدي الخاص لرأس المال بالاشتقاق بالنسبة لـ K_i تثبيت L و K وبتعويض ki
 $k =$ نتحصل على:

ومنه فإن الناتج الخاص لرأس المال يرتفع مع L وهو غير مرتبط بـ k وعليه فإن

$$\partial Y_i / \partial K_i = A \alpha L^{1-\alpha} \dots\dots\dots(18)$$

التعلم عن طريق التمرن وانتشار المعرفة يلغي الميول نحو تناقص المردودية ، وهو أقل من الناتج المتوسط
 وهذا لكون $0 < \alpha < 1$.
 وبأخذ قيد الميزانية للعائلة التالي:

$$da/dt = w + ra - c - na \dots\dots\dots(19)$$

حيث: w تمثل الأجر و α تمثل الأصول للفرد و r تمثل مردودية الأصل.
 وعليه فإن مشكل تعظيم دالة المنفعة U تحت قيد الميزانية عن طريق التعظيم الديناميكي الناتج عن
 الحساب الهاميلتوني ، يعطى بالعلاقة التالية

$$r = ((p-u''(c).c)/u'(c)) / (\dot{c}/c) \dots\dots\dots(20)$$

باستخدام دالة المنفعة المسماة بمرونة الإحلال غير زمنية:

$$u(c) = (c(1-\theta)) / (1-\theta) \dots\dots\dots(21)$$

حيث عندما ترتفع θ فإن العائلات تنحرف عن الاستهلاك النظامي في الزمن ، ومرونة الإحلال لدالة المنفعة معطاة ب $1/\theta$ وبالاستعانة بما سبق فإن دالة المنفعة تكتب كما يلي :

$$(\dot{c}/c) = (1/\theta)(r - \rho) \dots \dots \dots (22)$$

وبتعويض قيمة المتمثلة في $A \cdot L^{1-\alpha} - \delta$ نتحصل على معدل النمو للاقتصاد غير الممرکز

$$gc = (1/\theta)(A \cdot L^{1-\alpha} - \delta - \rho) \dots \dots \dots (23)$$

و بالأخذ بعين الاعتبار الناتج المتوسط نتحصل على معدل النمو المحدد من طرف المخطط (التعظيم الاجتماعي)

$$gcp = (1/\theta)(A \cdot L^{1-\alpha} - \delta - \rho) \dots \dots \dots (24)$$

ومع العلم أن $\alpha < 1$ فهذا يعني أن $gc < gcp$ يمكن الحصول على الأعظمية الاجتماعية إذا قمنا بتدعيم الاستثمار بمعدل $1 - \alpha$ عن طريق ضريبة جزافية (forfaitaire) ، إذ دفع الحاصلين على رأس المال جزء قيمته α من تكلفته، المردودية الخاصة لرأس المال تساوي المردودية الاجتماعية.

2/ نموذج Robelo:

إن الافتراض المتمثل في كون كل من السلع المادية والتعليم لها نفس دالة الإنتاج ، لا يأخذ بعين الاعتبار الدور الأساسي للتعليم ، والذي يتطلب موظفين مؤهلين كعامل إنتاج ، ولهذا قام روبيلو من استعمال دالتين للإنتاج لكوب دوقلاص¹:

$$Y = C + K + \delta k = (vk)^\alpha \cdot (uH)^{1-\alpha} \dots \dots \dots (25)$$

$$H + \delta H = B \cdot [(1-v) \cdot K]^\alpha \cdot [(1-u) \cdot H]^{1-\alpha} \dots \dots \dots (26)$$

1 - صدر الدين صواليبي ، مرجع سابق ، ص 53

حيث Y تمثل إنتاج السلع الاستهلاكية والرأسمال المادي و $A, B > 0$ ، هما عاملان تكنولوجيان ، وكل من α و n يمثلان نسبة الرأسمال المادي المستعمل في كل قطاع ، وهي محصورة بين 0 و 1 كل من u و v يمثلان نسبة رأس المال المادي ورأس المال البشري الكلية في إنتاج السلع ، وبافتراض $n < \alpha$ فإن قطاع التعليم هو كثيف نسبيا في رأس المال البشري وإنتاج السلع هو نسبيا كثيف في رأس المال المادي.

يستلزم شكل المعادلات السابقة أن هناك وفورات الحجم ثابتة بالنسبة لكميات العوامل الداخلة في الإنتاج H و K و هكذا يصبح النموذج مصدر لنمو داخلي وفي الحالة النظامية كل من u و v ثابتة

Y و H, K, C تنمو بنفس المعدل g^*

باستعمال تقنية التعظيم الديناميكي ، نتحصل على معدل النمو للاستهلاك:

$$gc = (1/\theta)(A \cdot L^{1-\alpha} - \delta - \rho) \dots\dots\dots(27)$$

في هذا النموذج الحد δ يساوي

$$\delta = A\alpha \cdot (vk/uh)^{-(1-\alpha)}$$

والذي يرافق الناتج الحدي الصافي للرأس المال المادي يساوي معدل المردودية r . إن مردودية الرأس المال البشري والرأس المال المادي هي نفسها في القطاعين ، وهذه الشروط تؤدي إلى العلاقة ما بين u و v

$$(n/(1-n)) \cdot (v/(1-v)) = (\alpha/(1-\alpha)) \cdot (u/(1-u)) \dots\dots\dots(28)$$

وعليه تحدث الزيادة في الإنتاج عن طريق الزيادة الآتية لكل من نسبة H و K المخصصة للإنتاج.

المبحث الثالث :علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي

لقد حظي الأدب الاقتصادي بالعديد من الدراسات التي اهتمت بتحليل العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي وقد أوضحت تلك الدراسات وجود اختلاف واضح في نظرة هذه الأدبيات إلى تلك العلاقة، إذ يتم أحيانا اعتبار النمو الاقتصادي متغير خارجي باعتبار أن توافر معدل نمو مرتفع يساعد على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، على حين تناولت دراسات أخرى معدل النمو الاقتصادي كمتغير داخلي بحيث أن تدفق المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة يؤدي إلى تحقيق معدل نمو مرتفع، وقد كانت كل من النماذج الكلاسيكية الحديثة للنمو Robert Solow 1956-1957، ونماذج النمو الداخلي أو ما يطلق عليها نماذج النمو الحديثة 1990 Baro، P.Romer، 1986 R.Lucas، 1988 تشكل الأساس النظري لمعظم هذه الدراسات، على الرغم من أن الجهود الرامية لتفسير مصادر النمو الاقتصادي ولا سيما دور تراكم رأس المال يعود إلى عهد آدم سميث عام 1776 ، إلا أن الفهم الرسمي للعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي بدأ مع سلسلة أعمال Harrod- Domar حيث ركز الفكر الكلاسيكي على أن معدل النمو الاقتصادي يتحدد ، بالتقدم التكنولوجي إلا أنهم لم يوضحوا الآلية التي من خلالها ينتقل تأثير التقدم التكنولوجي المصاحب للاستثمار الأجنبي المباشر إلى النمو الاقتصادي، ونتيجة لذلك حاول الفكر الحديث علاج أوجه القصور في الفكر الكلاسيكي، إذ اهتم بالدور الهام الذي يقوم به الاستثمار الأجنبي المباشر في التأثير على النمو الاقتصادي من خلال الاهتمام بالمزايا المرتبطة به والتي تؤدي إلى تحفيز معدلات النمو الاقتصادي في الدول المضيفة، حيث تمثلت تلك المزايا بالتكنولوجيا الحديثة، وكفاءة رأس المال البشري باعتباره عنصرا حاسما في عملية النمو، وتوافر مجموعة من المقومات في الدول المضيفة للاستفادة المرجوة من الاستثمار الأجنبي المباشر، وقد توسع هذا التحليل ليشمل مجالات أخرى، تمثلت في علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر مع كل من الاستثمار المحلي، وحجم التجارة الخارجية، وعوائد التقدم التكنولوجي والتي تؤدي إلى حفز النمو الاقتصادي .وفيما يلي عرض لأهم وجهات نظر الفكر الاقتصادي في علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي.

المطلب الاول :علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي من حيث عوائد التقدم التكنولوجي.

I- مفهوم التكنولوجيا :

تمثل التكنولوجيا مجموعة المعارف والخبرات والأدوات والوسائل المادية والإدارية التي يستخدمها الإنسان في أداء عمل ووظيفة معينة في مجال حياته اليومية لإشباع حاجاته المادية. أو هي عبارة عن تطوير العملية الإنتاجية والأساليب المستخدمة فيها، بما يحقق خفض تكاليف الإنتاج أو تطوير الأسلوب، أو الوصول إلى مستويات الإنتاج المرتفعة بنفس كمية وتوليفة مدخلات عناصر الإنتاج، أو استخدام كميات أقل من عناصر الإنتاج للوصول إلى نفس كمية الإنتاج، أو اكتشاف منتجات جديدة ويصاحب الاستثمار الأجنبي المباشر تكنولوجيا متقدمة في مجال الإنتاج من قبل الشركات القائمة بالاستثمار الأجنبي المباشر تلك التكنولوجيا ناتجة عن زيادة الإنفاق على البحوث والتطوير من قبل تلك الشركات، وقد أشار Ghura عام 1997 ، بأن زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر يؤدي إلى زيادة المستوى التكنولوجي للاقتصاد وبالتالي مزيدا من النمو الاقتصادي وذلك باعتبار أن التغيير التكنولوجي يعد بمثابة متغير داخلي¹ ، وهذا ما أكده رومر في النظرية في ربط العامل التكنولوجي بالنمو مباشرة.

II- قنوات نقل التكنولوجيا .

نقل التكنولوجيا يعني تبادل المعلومات التقنية بشكل يسهل معه تطبيقها علميا بين البلدان وتقوم الشركات العابرة للقارات بالدور الكبير في ذلك رغم المشاكل المعقدة والصعبة التي تخلقها للحكومات وهناك عدة طرق يتم من خلالها هذا الانتقال أهمها:

- الواردات من السلع الوسيطة والرأسمالية.
- الترخيص باستخدام التكنولوجيا من قبل الشركات الأجنبية للشركات المحلية.
- اتفاقيات الشراكة والتعاون بين الشركات الأجنبية والشركات المحلية، وأن تصمم التكنولوجيا المتاحة بشكل يتفق مع الإمكانيات المتوفرة محليا.²

1 - GHURA, D, December (1997),"Private Investment and Endogenous Growth, Evidence from Cameroon" Working paper, N°165 (Washington : IMF,), P. 5.

2- عمر الفاروق البرزي، (2001)، "مطالعة حول الاستثمار الأجنبي المباشر ونقل التكنولوجيا"، مجلة التعاون الصناعي، العدد 86 الرياض، ص23

لكن أهم تلك القنوات تتمثل في الاستثمار الأجنبي المباشر حيث يساعد على إيجاد منافسة بين الشركات المحلية وفروع الشركات الأجنبية وبالتالي توسع وانتشار التكنولوجيا ويمكن أن لا تكون التكنولوجيا الجديدة متاحة تجارياً، وقد ترفض الشركات المبتكرة بيع تكنولوجيتها عن طريق اتفاقية التراخيص بما أن التكنولوجيا المنقولة الاتفاقيات¹ إن عدم توفر الشركات المحلية على تكنولوجيا عالية سمح للاستثمار الأجنبي المباشر بمساهمة في تدريب العمالة، وتحقيق كفاءة عالية لها وهذا ما انعكس بشكل إيجابي على الشركات المحلية، وحسب دراسة Blomstrom Kokko عام 1996 أكدت أن 16٪ من حركة الوظائف من فروع الشركات العابرة للقارات إلى الشركات المحلية ساهمت في نقل التكنولوجيا في كينيا ونفس الأثر وجد في المكسيك، تايوان، فنزويلا، والذي أدى إلى زيادة الإنتاجية الخاصة بالشركات المحلية في الدول المضيفة والذي أدى إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي².

III - عوائد تكنولوجيا الاستثمار الأجنبي المباشر .

إن فروع الشركات العابرة للقارات تقوم بجلب التكنولوجيا الحديثة واللازمة التي تحفز من خلالها الشركات المحلية على بذل الجهد لحماية نصيبها وعوائدها في السوق المحلي، ويحدث ذلك من خلال تطوير أساليب الإنتاج محلياً، أو من خلال انتقال المهارات من فروع الشركات الأجنبية إلى الشركات المحلية أو من خلال عمليات المحاكاة، وهناك العديد من المقومات التي ينبغي توافرها في الدول المضيفة لكي تستفيد من آثار العوائد الإيجابية التي تصاحب الاستثمار الأجنبي المباشر وأهمها³:

- دعم مؤسسات البحث العلمي، وتوسيع التبادل العلمي مع المؤسسات المشابهة في الخارج في شكل عقود لتبادل الخبرات والتجارب.
- توافر وتطوير الأساليب الخاصة بتكوين رأس المال البشري، بما يعزز قدرته على استيعاب وتوظيف التكنولوجيا الحديثة وزيادة الإنفاق على التعليم والتدريب.
- وضع قوانين وتشريعات خاصة والتي تنظم نقل التكنولوجيا إلى الدول المضيفة من خلال تنفيذ

1- عقيلة عز الدين محمد طه، (1990)، أثر الاستثمارات الأجنبية ونقل التكنولوجيا على النمو الاقتصادي في مصر، رسالة دكتوراه جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ص 04 .

2 - M BLOMSTRÖM, A KOKKO, (December 1996), "The Impact of Foreign Investment on Host Countries Area working Paper (Washington: Policy Research), P.P. 7-8.

3- زياد محمد عرفات أبو ليلي، (2003)، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر و المستوردات على النمو الاقتصادي في الأردن، رسالة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير، الأردن، ص 16

-مختلف العقود المبرمة مع الشركات الأجنبية في هذا الإطار.

إعداد ووضع خطط تحدد نوع التكنولوجيا، وطرق وأساليب نقلها مع تحديد الأولويات في ذلك و في هذا الإطار ولتحديد تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على زيادة العوائد الإنتاجية وتأثير ذلك على النمو الاقتصادي، أجريت عدة دراسات من قبل العديد من الاقتصاديين ومنظمات دولية تناولت العديد من الجوانب منها:

دراسة Blomstrom and Kokko عام 1996 والتي أظهرت أن الشركات المحلية تستفيد من العمالة المدربة في فروع الشركات الأجنبية، مما يؤدي إلى رفع كفاءة الشركات المحلية.

أما دراسة Haddad and Harison عام 1993 وأجريت على قطاع الصناعة في المغرب حيث توصلت تلك الدراسة إلى ارتفاع إنتاجية عناصر الإنتاج في هذا القطاع الذي شهد تدفقا كبيرا للاستثمار الأجنبي المباشر، وخلصت تلك الدراسة إلى أن درجة تأثير هذه تتوقف على عدة عوامل يجب توفرها في الدول المضيفة كالحوافز الحكومية وتحسين التكنولوجيا في الشركات المستقبلية للاستثمار الأجنبي.

بينما أوضحت دراسة منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE عام 1998 أن تدفق التكنولوجيا المصاحبة للاستثمار الأجنبي المباشر أدى بالشركات المحلية إلى المنافسة في الأسواق العالمية وقد شملت عينة الدراسة، الصين، ماليزيا،... الخ.¹

المطلب الثاني : علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي من حيث تطوير التجارة الخارجية.

تعتبر التجارة الخارجية من بين القنوات التي ينتقل من خلالها تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر إلى النمو الاقتصادي، حيث تؤثر السياسات الحكومية المتبعة على المتغيرين، فتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تعتمد على السياسة التجارية المتبعة والعكس كما يعتبر كل متغير محفز للآخر فعند قيام الدول المضيفة بتقديم حوافز تصديرية فهذا يؤدي إلى زيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى تلك الدول، وأن وجود المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر يساعد على المزيد من الاستيراد للوفاء بالمتطلبات الإنتاجية والتي لا توجد في السوق المحلية أو ذات نوعية أقل، وقد اهتم الفكر الحديث بدراسة هذه العلاقة والتي تبدأ من خلال تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى الدول المضيفة مصطحبة التكنولوجيا المتقدمة والمهارات وشبكات الإنتاج والتسويق الدولية بالإضافة إلى مختلف العلامات

1-محمد قويدري، مرجع سابق، ص 44 .

التجارية ، و لاختبار تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على التصدير ينبغي التفرقة بين الأثر المباشر والأثر غير المباشر.

I- الأثر المباشر .

بسبب امتلاك فروع الشركات العابرة للقارات لتكنولوجيا حديثة ومتقدمة نتيجة للإنفاق الكبير على البحث والتطوير فإنها تقوم بإجراء عمليات التصنيع للمواد الخام وبالتالي تقوم بزيادة صادراتها إلى الأسواق الخارجية من خلال مهاراتها التسويقية وإبرام عقود التصدير إلى الخارج، وبالتالي تغيير إستراتيجية التصنيع لترقية الصادرات الذي يؤدي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي.¹

II- الأثر غير المباشر

إن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول المضيفة يصاحبه عدة مزايا تقوم الشركات المحلية بالاستفادة منها:

- نقل المهارات الإدارية إلى الدول المضيفة، ونقل التكنولوجيا الحديثة في المجال التصديري إلى الشركات المحلية، وبالشكل الذي يساعد على تحسين وتغيير الخصائص التكنولوجية للمنتجات المحلية وعناصر الإنتاج.

- تقوم الشركات المحلية بالاستفادة من حلقات الاتصال التي تمتلكها الشركات العابرة للقارات في الأسواق الخارجية وهذا في إطار المشروعات المشتركة لأن الشركات المحلية لا تستطيع تحمل التكاليف الكبيرة الخاصة بالتوزيع وتقديم خدمات ما بعد وبالتالي فهي تستفيد من تلك المزايا في ظل تواجد الاستثمار الأجنبي المباشر داخل أراضيها.

أما تأثير الاستثمار الأجنبي على الواردات الخاصة بالدول المضيفة، فيكون التأثير إيجابيا على المنتجات النهائية فقد لا تقوم الدول المضيفة باستيرادها أو انخفاض وارداتها من تلك المنتجات، أما الواردات من السلع الوسيطة فيتوقع زيادتها خاصة في حالة عدم إمكانية الحصول عليها في سوق الدولة المضيفة وفي هذا الإطار تثبت العديد من الدراسات والشواهد التطبيقية نجاعة الشركات العابرة للقارات في زيادة القدرات التصديرية بالبلدان المضيفة.

1- M Blomstrom,A. Kokko. Op ,Cit, P.P. 23-24.

فقد أوضحت دراسة Thomsen عام 1999 وبالتطبيق على دول جنوب شرق آسيا زيادة في صادراتها وفي قطاعات معينة بسبب اختلاف مقومات كل قطاع تصديري، والذي أدى إلى زيادة وتضاعف معدلات النمو لاقتصادياتها، وتزايد الصادرات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية الثمانينيات من 30.5 % على 39.7 % في ثلاث سنوات ووصل معدل النمو في تايلاندا خلال الفترة 1989-1992 إلى 2.6 % وذلك بفعل دور الشركات العابرة للقارات في زيادة صادراتها المتمثلة أساسا في الأجهزة الإلكترونية وأصبحت تايلاندا تاسع دولة في تصدير أجهزة الكمبيوتر خلال التسعينيات من القرن العشرين¹.

أما دراسة Harrison et Aitken Hanson عام 1997 فتضمنت دراسة وتقدير الآثار غير المباشرة لنشاطات الشركات العابرة للقارات والشركات المحلية على الصادرات وقد تم دراسة عينة من 2104 شركة معملية في المكسيك في الفترة من 1986-1990 وبينت أن الشركات المحلية ترفع من صادراتها إذا كان هناك منافسة مع الشركات الأجنبية.

فيما أقرت دراسة Menegaldo et Moustier عام 2002 حول الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة بين الدول الأوروبية ودول جنوب المتوسط بين عام 1985-1997 على وجود علاقة طويلة الأجل بين الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات والواردات.

بينما أوضحت دراسة Mainguyet et Rugruff عام 2003 على المجر دور الاستثمار الأجنبي المباشر في المبادلات الخارجية ففي عام 1993 الشركات التي لها رأس مال خارجي كان لها النصيب الأوفر في الصادرات المجرية وتطور في النصف الثاني من التسعينيات ووصلت عام 1998 إلى 85.9 % من صادرات المجر².

1- Blomstrom M and A. Kokko. Op, Cit, P.P. 23-24.

2 - Marouane ALAYA, (Septembre 2006) "Investissement Direct Etranger et Croissance Economique, une Estimation à partir d'un Modèle Structurel pour les Pays de Rive Sud de la Méditerranée" C, ahiers de L'IRD (Paris : AUF), P. 4.,

المطلب الثالث: علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي من حيث الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي.

لقد اهتم التحليل الكنزى بالاستقرار الاقتصادي وعملية تحريك الطلب الفعال الذي يكفل تشغيل الطاقة الإنتاجية الفائضة والموارد البشرية المعطلة وبالتالي فقد تم التركيز على ربط معدل النمو بالنتائج الإجمالية ووفقا للنظرية الاقتصادية فإن زيادة الاستثمار المحلي يؤدي إلى زيادة الدخل الوطني عن طريق المضاعف K وبالتالي يؤدي إلى زيادة الدخل الوطني عن طريق المضاعف إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي وهذا ما ينطبق على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة حيث أن:

$$I = Id + If$$

وتشير I إلى الاستثمار المحلي الإجمالي If تمثل الاستثمار الأجنبي المباشر و Id تمثل الاستثمار المحلي في الدولة المضيفة، ونتيجة للاتجاه الذي سلكه المستثمرون الأجانب في الاعتماد على تمويل جزء من استثماراتهم عن طريق الاقتراض من السوق المحلية للدولة المضيفة فإن هذا يؤدي إلى تناقص نصيب المستثمرين المحليين من المبلغ المخصص لتمويل استثماراتهم نظرا لتحول جزء من المدخرات المحلية إلى الاستثمار الأجنبي المباشر ونتيجة لذلك فإن الاستثمار الأجنبي المباشر قد يكون له تأثير تحفيزي أو مثبط للاستثمار المحلي أو كما يطلق على تلك العلاقة بأثري الإحلال والتكاملية، بين الاستثمار المحلي والأجنبي المباشر والتي تنشأ من طريقة تمويل الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

1- الإحلال .

يحدث ذلك حسب فكرة (Schumpeter) في الاستثمار الأجنبي المباشر والخاصة بالاستثمارات الابتكارية والذي يعني به زوال الابتكارات عن طريق الإحلال، فالفروع الخاصة بالشركات العابرة للقارات في الدول المضيفة تنطوي على تكنولوجيا متقدمة ومهارات إدارية وقنوات دولية للتسويق، وعلامات تجارية عالية فإذا اعتمدت الشركات المحلية على استخدام تكنولوجيا قديمة وتقليدية فهذا ما يؤدي بها إلى الزوال وخروجها من السوق نظرا لعدم قدرتها على المنافسة مع فروع الشركات الأجنبية وهذا ما يؤدي إلى انخفاض الاستثمارات المحلية، ويحل مقابل ذلك المستثمر الأجنبي محل الشركات المحلية، والذي يؤثر على معدل النمو الاقتصادي في الدول المضيفة وذلك بغرض ثبات العوامل الأخرى المؤثرة على النمو الاقتصادي أو تثبيط ذلك المعدل.

و حسب تقرير الأونكتاد عام 2001 فإن الشركات الأجنبية يمكن لها تحفيز وتنشيط الاستثمار المحلي إذا توفرت هناك عوامل ومقومات أساسية في الدول المضيفة، وذلك من خلال عدة قنوات، كالمنافسة الفعالة و نقل تقنيات المراقبة والتكنولوجيا الجديدة إلى الشركات المحلية، وتستطيع الشركات الأجنبية تقديم يد المساعدة فيما يتعلق بالجوانب التسييرية الحديثة إلى الشركات المحلية مما يرفع من كفاءتها، إضافة إلى ذلك فإن الشركات الأجنبية قد تتخذ قرارات مساعدة خاصة بالتجارة المعتمدة في الأسواق المحلية أو العالمية، وحسب Gaves عام 1996 فإن الحواجز أو القوانين المفروضة من قبل الدول على التجارة تؤدي إلى أثر إحلالي بالنسبة للاستثمار المحلي من قبل بعض الدول على التجارة تؤدي إلى أثر إحلالي بالنسبة للاستثمار المحلي من قبل الاستثمار الأجنبي⁽¹⁾.

دراسة إيمان عطية ناصف عام 2003 على الاقتصاد المصري خلال الفترة 1980-2000 حيث أكدت تلك الدراسة على أن الاستثمار الأجنبي المباشر أثر بشكل سلبي على الاستثمار المحلي حيث أن الزيادة في الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 1% أدى إلى انخفاض الاستثمار المحلي بنسبة 0.23% خلال نفس الفترة ومرد ذلك إلى أن الاستثمارات الوافدة إلى السوق المصرية اتجه الجانب الأكبر منها لتغطية احتياجات السوق المحلي وهذا ما أثر على الشركات المحلية وعدم قدرتها على المنافسة⁽²⁾.

II- أثر التكاملية .

أما أثر التكاملية فيعني حسب Shumpeter أن الشركات المحلية تملك تكنولوجيا متقدمة ، وأن الشركات المحلية لديها الإمكانيات لإحلال تكنولوجيا متقدمة محل القديمة وهذا ما يؤدي بالشركات الأجنبية إلى جذب رؤوس الأموال من الخارج، أي أن تمويل الاستثمارات الأجنبية المباشرة من رؤوس أموال أجنبية فقط، فهنا ينشأ الأثر التكاملية وهو ما يحفز نشاط الشركات المحلية وقدرتها على إبداء منافسة عالية وهذا ما يؤدي إلى زيادة الناتج وبالتالي تحسين معدلات النمو الاقتصادي في الدول المضيفة.

وقد قدمت في هذا الشأن عدة دراسات حاولت اختبار أثر الإحلال والتكاملية للاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي في الدول المضيفة منها دراسة Mayer, Agosin عام 2000 ،

1 - Marouan Alaya, Op., Cit, P.8

2- محمد قويدري، مرجع سابق، ص 49 .

تضمنت محاولة توضيح ما إذا كان هناك أثر تحفيزي أو مثبط للاستثمارات الأجنبية المباشرة، على الاستثمار المحلي في الدول المضيفة النامية في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية خلال فترة (1970-1995) وخلصت تلك الدراسة إلى أن أثر التحفيز والمزاحمة اختلف من دولة إلى أخرى، وخلال نفس الدولة من فترة إلى أخرى، ففي آسيا وجد هناك أثر تحفيزي أو تكاملي، أما أمريكا اللاتينية فكان الأثر إحلالياً أما في إفريقيا فكان الأثر محايداً أي لم يكن هناك أثر تحفيزي أو مثبط وهذا حسب العوامل والسياسات المتبعة في تلك الدول⁽¹⁾.

1 – Marouan Alaya, Op., Cit, P.8

المطلب الرابع : علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي من حيث تطوير الموارد البشرية :

لقد أشارت نظرية النمو الحديثة بأن الإنتاج لا يعتمد فقط على رأس المال المادي، إذ أصبح رأس المال البشري، أي زيادة المهارات الأساسية من خلال التعليم والتدريب يعتبر مساويا له بالأهمية، وطور Robert Lucas نموذجا جديدا للنمو الاقتصادي والذي يؤكد على زيادة رأس المال البشري والمحافظة على عوائد حديثة ثابتة عوضا عن تناقصها مما يسمح باستمرار النمو الاقتصادي⁽¹⁾ ، كما أشارت النظرية الحديثة على أن قدرة العمالة على زيادة الإنتاجية يمكن أن يتحقق من خلال الاستثمار في الموارد البشرية، وذلك بإكسابهم المزيد من التكوين والخبرات والمهارات من خلال عملية التعليم بصفة أساسية أو خارج النظام التعليمي أيضا، وترى أنه يمكن التغلب على قانون تناقص الغلة الذي أوضحته النظرية الكلاسيكية الحديثة من خلال الاستثمار في كل من القوى العاملة ورأس المال بشكل متوازي، وأن تتوفر عمالة ماهرة يكون لديها حد أدنى من التعليم بحيث تتوافق مع التغيرات التكنولوجية السريعة وحسب Blomstrom et Kokko (1996) فإن انتقال التكنولوجيا بين الشركات العابرة للقارات إلى فروعها المتواجدة في الدول المضيفة لا تتمثل فقط في الآلات والمعدات الحديثة والمسيرين والتقنيين لكن بسبب التكوين الذي توفره لليد العاملة المحلية التي تعمل في تلك الفروع والتي تشمل كل المستويات من العامل البسيط إلى التقنيين والمسيرين وقد أكد العالمان Bolomstrom et Kokko (2003) أن الطلب على العمال المؤهلين من قبل الشركات العابرة للقارات يؤدي بالحكومات إلى الاستثمار في التعليم العالي، وهذا ماقامت به الحكومة الماليزية بالتعاون مع الشركات العابرة للقارات وذلك بإنشاء مراكز للتكوين مثل Penang Skills Development Cente والذي عرف نجاحا كبيرا⁽²⁾ ، وليبيان تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على تراكم رأس المال البشري قام Ramos (2001) بدراسة شملت 138 بلدا خلال الفترة (1965-1995) حيث كان العامل التابع هو رأس المال البشري أما المتغيرات المفسرة فكانت

¹ - فريدريك م شرر، (2002)، نظرة جديدة إلى النمو الاقتصادي وتأثره بالابتكار التكنولوجي، ترجمة علي أبو عمشه، ط 1 الرياض: مكتبة . العبيكان، ص55 .

² - Marouan Alaya, Op.Cit, P.6.

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، والاستثمار المحلي ونفقات التعليم، وكانت نتائج تلك الدراسة وجود علاقة إيجابية ومعنوية بين معدل النمو في اليد العاملة والاستثمار الأجنبي المباشر، حيث أن زيادة نسبة 1٪ من الاستثمار الأجنبي المباشر تؤدي إلى زيادة بنسبة 0.12٪ من نمو رأس المال البشري ونفس الشيء بالنسبة لعلاقة نمو رأس المال البشري والاستثمار المحلي وتتم تلك الزيادة ب 0.075٪ وهذا ما يدل على أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في عملية تراكم رأس المال البشري⁽¹⁾. وفي دراسة أخرى لنفس الاقتصاديين على سوق العمل في كل من المكسيك وايرلندا أثبتت أن التمرکز الجغرافي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في المكسيك رافقه تمرکز في رأس المال البشري في نفس الموقع أما في إيرلندا فإن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كان في أماكن محدودة تبعه زيادة تسلسلية في معدلات النمو التعليمي الثاني.

1. Marouan Alaya, Op.Cit, P .6

خاتمة الفصل الأول

من خلال الفصل الأول المتعلق بالإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي تبين لنا ما يلي :

- يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة اقتصادية تسمح بنقل رؤوس الأموال من دولة إلى أخرى، و تعطي صاحبها حق التملك و الإدارة للمشروع الاستثماري، حيث شهد ازدهارا خلال القرن التاسع عشر مع بداية الثورة الصناعية ، ثم شهد تراجعاً خلال الفترة ما بين الحربين العالميتين الأولى و الثانية، ثم شهد تطورات سريعة بعد ذلك، و نظراً لأهميته قدمت العديد من النظريات لشرح أسباب هذه الظاهرة، في هذا الإطار اتجهت معظم الدول إلى فتح أبوابها أمامه قصد استقطابه، و بما أن الكثير من الدول النامية عانت و لا زالت تعاني من مشكل المديونية و العجز في تمويل استثماراتها فقد اتخذته كوسيلة بديلة لإنعاش اقتصادياتها، و من أجل تحقيق ذلك كان لابد من إعادة النظر في مناخها الاستثماري الذي له دور كبير في جذب هذه الاستثمارات.

- لقد اختلفت الدراسات التجريبية بهدف إبراز تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي، حيث اختلفت وجهات النظر ، و قد كانت كل من النماذج الكلاسيكية الحديثة للنمو و نماذج النمو الداخلي أو ما يطلق عليها نماذج النمو الحديثة الأساس النظري لمعظم هذه الدراسات .فبالرغم من عيوب الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى الدولة المضيفة و المصدرة له إلا أن هذه الدول تتنافس لاستقطابه من أجل الظفر بمزاياه التي تتمثل في نقل التكنولوجيا و التقنيات الحديثة و المساهمة في تراكم رأس المال، و رفع كفاءة رأس المال البشري و تحسين للمهارات و الخبرات.

● يرى الفكر النيوكلاسيكي أن للاستثمارات الأجنبية المباشرة دور كبير في تحفيز النمو الاقتصادي في الدول المضيفة، وأكد على أهمية تشجيع تلك الاستثمارات للحد من فجوة الادخار- الاستثمار، خاصة في الدول النامية التي تملك بتأكيد هذا الطرح من خلال توضيح Solow Swan إمكانيات ضعيفة، وقد قام سولو سوان دور رفع كفاءة رأس المال البشري في الدول المضيفة من خلال العنصر التكنولوجي المصاحب لتلك الاستثمارات الوافدة بينما قام الاتجاه الحديثة للنمو الاقتصادي بتوضيح تلك العلاقة من خلال دراسته للمزايا المصاحبة لتلك الاستثمارات (أثر المحاكاة) وما لذلك من تأثير على النمو الاقتصادي في الدول المضيفة، ويتجلى ذلك في المؤشرات الخارجية الموجبة، ورفع كفاءة العنصر البشري، ومحاولة الشركات المحلية منافسة الشركات الأجنبية من خلال قيام حكومات الدول المضيفة بزيادة البحث والتطوير، وبالتالي زيادة الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج، والذي يؤدي إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي في تلك الدول، وأيضا درجة التكاملية والإحلال الموجودة بين الاستثمار الأجنبي والمحلي، وتوفر مجموعة من المقومات الإيجابية المختلفة في الدول المضيفة، الأمر الذي يؤدي إلى نتائج مختلفة نتيجة تباين تلك المقومات.

الفصل الثاني

الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

يعالج هذا الفصل الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر من خلال تحليل واقعه و اظاره القانوني و عرض مناخه و ابراز معوقاته حيث اعتبرت الجزائر منذ الاستقلال والى غاية الثمانينات من القرن العشرين الاستثمار الأجنبي المباشر كنوع من أنواع التدخل من طرف الأجانب في الشؤون الداخلية للبلاد والمساس بالسيادة الوطنية خاصة بعد انتهاء الجزائر للنهج الاشتراكي . إلا أن عقد الثمانينات استطاع أن يغير تماما من تلك النظرة بعد التحول الذي عرفه الاقتصاد الوطني من اقتصاد موجه إلى اقتصاد لا مركزي، مما ساعد على ظهور تشريعات جديدة مشجعة للاستثمار وهذا في شكل وحيد وهو الشركات المختلطة ، ثم من التسعينات إلى غاية اليوم تمت عدة محاولات لإصلاح النظام الاقتصادي الجزائري

قصد قبول الاستثمارات الأجنبية في شكل كامل، وفي هذا الفصل سنتناول المباحث التالية:

المبحث الأول: تحليل واقع الاستثمار الأجنبي في الجزائر.

المبحث الثاني: تحليل مناخ الاستثمار في الجزائر.

المبحث الثالث: معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر .

المبحث الأول: تحليل واقع الاستثمار الأجنبي في الجزائر

لقد عاجلت الجزائر الاستثمارات منذ الاستقلال عن طريق مجموعة من القوانين المتعاقبة حيث صدرت عدة تشريعات تضمنت العديد من الحوافز والمزايا للمستثمر.

المطلب الأول: الإطار القانوني للاستثمار في الجزائر

أولا : قوانين الاستثمار في الجزائر

I. قانون الاستثمار رقم 63-277 المؤرخ في 26 جويلية 1963*:

"تميز الوضع الاقتصادي والاجتماعي غداة الاستقلال بضعف المقومات الأساسية للنهوض بالتنمية الاقتصادية الشاملة ، فكان على الدولة أن تسارع أولا للحفاظ على ما هو موجود من خلال دعوة الأجانب لاستثمار أموالهم داخل الجزائر والمحافظة على المنشآت الموجودة ، فأصدرت بذلك أول قانون للاستثمار سنة 1963 لتشجيع الاستثمار¹". كما كان هدف هذا الأخير إنعاش الحياة الاقتصادية من جديد وإعادة بناء وتنمية الاقتصاد الجزائري الذي كان يعاني فراغا أحدثته هجرة المعمرين بعد الاستقلال والمحافظة والإبقاء على رؤوس الأموال الأجنبية الموجودة في الجزائر و جلب الاستثمارات الاجنبية¹

II. قانون الاستثمار رقم 66-284 المؤرخ في 15 جوان 1966**:

"لقد اهتمت الدولة الجزائرية إلى سن تشريع جديد سنة 1966 وهو القانون 66-284 المؤرخ في 15 جوان 1966 المتضمن قانون الاستثمارات للقطاع الوطني والأجنبي، والذي أعطى الأولوية للاستثمار من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية بهدف زيادة تدفق العملة الصعبة ، نقل التكنولوجيا وتوفير مناصب الشغل. أما فيما يخص السياسة الاستثمارية اتجاه الأجانب ، عرفت

* قانون رقم 63 _ 277 المؤرخ في 26 جويلية 1963 المتضمن قانون الاستثمارات ، الجريدة الرسمية رقم 1993/63 .

¹ عبد الرحيم شبيبي، محمد شكوري، (2009)، معدل الاستثمار الخاص بالجزائر، المؤتمر الدولي حول القطاع الخاص في التنمية ، تقييم واستشراف ، 23-24-25 مارس، بيروت ، ص 4 .

** قانون الاستثمار رقم 66-284 المؤرخ في 15 جوان 1966 المتضمن قانون الاستثمار ، الجريدة الرسمية رقم 180 .

منعرجا جديدا باتخاذ السلطات الجزائرية إجراءات جديدة سمحت بمشاركة رأس المال الأجنبي في اطار خلق شركات مختلطة بمساهمة رؤوس اموال الدولة عن طريق الشركات الوطنية¹

III. قانون الاستثمار رقم 82-11 المؤرخ في 21 أوت 1982 *

"بعدها اعتبر القطاع الخاص هامشيا منذ سنة 1963 ، و حدد دوره في أداء بعض المهام الاقتصادية الثانوية ، خاصة في مجال التجارة و الخدمات ، اتضح بأن للقطاع الخاص خاصة منه الأجنبي دورا مميزا لاسيما في مجال المحروقات ، باعتباره القلب النابض للاقتصاد الجزائري . إذ و رغم احتكار الدولة للقطاع و تأميمها له، بقت حاجتها ملحة لمساهمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة و مساعدتها لها في استغلاله نظرا للإمكانيات المالية و التقنية الكبيرة التي يتطلبها، لذلك صدر القانون 82-13 من أجل توضيح كيفية تشكيل و تشغيل الشركات الاقتصادية المختلطة. لقد حدد القانون نسبة المشاركة الأجنبية بحد أقصى لا يتجاوز 49% من رأسمال الشركة. بعد صدور هذا القانون ظهرت دفعة جديدة من الاستثمارات حيث بلغت بين سنة 83-85 حوالي 2328 مشروع. و نظرا لكون القانون لم يهتم بالجوانب التحفيزية ، استدعى الأمر تعديله ليكون أكثر استجابة لحاجة الاقتصاد الجزائري إلى استثمارات خاصة محلية و أجنبية تساهم في زيادة قدرات الإنتاج و الرفع من معدلات النمو ، خاصة في قطاع المحروقات².

IV. قانون الاستثمار رقم 86-13 المؤرخ في 19 أوت 1986 :

لقد أتم و عدل قانون 82-13 بقانون 86-13 نظرا لعدم قدرته على تحفيز و جلب الحجم المرغوب فيه من مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر للاستثمار محليا ، خاصة في مجال المحروقات . لذلك تضمن القانون الجديد طرق تشكيل و تسيير الشركات المختلطة بكيفية مرنة و واضحة و محفزة نسبيا مقارنة بالقانون السابق . فالشركاء الأجانب ، وفق القانون الجديد ، و الذين ينضون في شراكة مع المؤسسات العمومية الجزائرية على أساس بروتوكول اتفاق ، مخلون بالمشاركة في تحديد موضوع و مجالات تدخل الأطراف مدة دوام الشراكة المختلطة وتعهدات وواجبات كل

¹ محبوب بن حمودة ، إسماعيل بن قانة ، (2009)، أزمة العقار في الجزائر و دوره في تنمية الاستثمار الاجنبي، مجلة الباحث ، العدد 05 ، ص 64 .

² *قانون رقم 82/13 المؤرخ في 28 سبتمبر 1982 المتعلق بتأسيس الشركات مختلطة الاقتصاد وكيفية تسييرها ، الجريدة الرسمية ، العدد 35
عبد الرحيم شبيبي ، محمد شكوري ، مرجع سابق ، ص 05 .

الأطراف . فلقد أبقى القانون على نسبة مشاركة المؤسسة الجزائرية العمومية بـ 51% على الأقل، في حين تمثل دور المتعامل الأجنبي في ضمان تحويل التكنولوجيا و رؤوس الأموال و مناصب الشغل و تكوين و تأهيل المستخدمين ، مقابل الاستفادة الشريك الأجنبي من المشاركة في التسيير و اتخاذ القرارات الخاصة باستعمال أو تحويل الأرباح، و ما يترتب عن ذلك من رفع أو تخفيض رأس المال المساهم به ، و تحويل بعض أجزاء رواتب العمال الأجانب¹.

V. قانون النقد و القرض 1990*:

"يعتبر القانون 90-10 للنقد و القرض و الصادر في 14 أفريل 1990 نصا تشريعيًا يعكس اعترافًا بالأهمية التي يجب أن يكون عليها النظام البنكي. وقد شمل قانون النقد و القرض جوانب عديدة من الإصلاحات في مجالات التسيير المالي و القرض و الاستثمار ، فقد اقر حرية انتقال رؤوس الأموال من و إلى الجزائر . كما ألغى مجموع الأحكام السابقة و المتعلقة بنسبة الشراكة المحلية و الأجنبية 51% و 49% و ذلك بفتح مجال لكل أشكال مساهمات الرأسمال الأجنبي في تنمية الاقتصاد الجزائري . كما أوجد القانون الآليات الأساسية لتنشيط حركة البنوك ، و ذلك بفصله بين عمليتي الإصدار و الإقراض و التي بموجبها ظهر بنك الجزائر كمؤسسة إصدار و تنظيم و مراقبة مستقلة ، و ظهرت البنوك التجارية كمؤسسات إقراض تتحدد مهمتها ، بموجب القانون ، في تمويل كل من مؤسسات القطاع العام و القطاع الخاص دون تمييز . ولقد تدعم قانون النقد و القرض بجملة من القوانين و التشريعات التنظيمية المتممة و المعدلة و الجديدة و التي كانت في مجموعها أكثر أهمية في توجيه الاقتصاد نحو مرحلة الانفتاح توجيهها مباشرة و صريحًا . ولكن رغم هذه التعديلات إلا أن حجم الاستثمار سرعان ما انخفض في سنة 1990 بـ 344 مشروع أي بمعدل 20.6% و ذلك بسبب الأوضاع السياسية غير المستقرة².

* قانون رقم 10/90 المؤرخ في 14/04/1990 المتعلق بالنقد و القرض، الجريدة الرسمية، العدد 39.
¹ الطاهر لطرش ، (2003)، تقنيات البنوك ، الطبعة الثانية، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية ، ص 196 .
² عبد الرحيم شبيبي ، محمد شكوري ، مرجع سابق ، ص 06 .

VI. قانون سنة 1993*:

"لقد صدر قانون الاستثمار وفقا للمرسوم المؤرخ في 5 أكتوبر 1993 قصد توفير البيئة القانونية و التشريعية و التنظيمية المواتية لجلب و استقطاب الاستثمار الخاص، خاصة منه الأجنبي إلى الجزائر. فبعد ما كانت الاستثمارات المختلفة حكرا على القطاع العام ، تنجز من قبل مؤسساته العمومية وفق إجراءات قانونية همشت القطاع الخاص المحلي و ضيقت مجال حركة القطاع الخاص الأجنبي في شراكة يمتلك فيها الشريك الوطني أكبر الحصة وأهمها، جاء قانون الاستثمار لسنة 1993 ليكون متميزا عما سبقه من قوانين و تنظيمات بإقراره لمبدأ الحرية الكاملة للاستثمار . فالقطاع الخاص ، محليا كان أو أجنبيا ، حر في الدخول في أي مشروع استثماري تحت أي شكل أراد، عدا بعد النشاطات الإستراتيجية الخاصة بالدولة ، دون الحاجة إلى إجراءات كثيرة و معقدة ، إذ لا يتطلب الأمر نظريا سوى تصريح بالاستثمار في الوكالة الوطنية لترقية و دعم و متابعة الاستثمارات . كما نص هذا القانون على مبدأ عدم التمييز بين المستثمرين ، سواء أكانوا عموميين أم خواص ، محليين أم جانب . فالقانون ضمن في نصوصه معالجة مساوية للمستثمرين من حيث الحقوق و الواجبات ، كما أجاز للمستثمرين الأجانب ، في إطار تسوية التراعات المحتملة عن طريق التوفيق ، اللجوء إلى سلطات قضائية غير السلطات الجزائرية ، و ذلك لإزالة مختلف المعوقات التي من شأنها إعاقا استقطاب الاستثمارات الأجنبية و جلبها . فلقد منح قانون الاستثمار جملة من التحفيزات في إطار الامتيازات التي تمنحها الوكالة الوطنية لترقية و دعم الاستثمار¹.

VII. قانون تطوير الاستثمار لسنة 2001* :

"لقد تدعم الإطار القانوني لترقية و تطوير الاستثمار الخاص في الجزائر بصدور الأمر الرئاسي رقم 1-3 المؤرخ في 20 أوت 2001 و المتعلق بتطوير الاستثمار . لقد حدد القانون الجديد النظام العام الذي أصبح يطبق على الاستثمارات الوطنية و الأجنبية المنجزة في النشاطات

* المرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في 5 أكتوبر 1993 المتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 64 .

¹ عبد الرحيم شبيبي ، محمد شكوري ، مرجع سابق ، ص 07 .

**الأمر 01 - 03 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار ، الجريدة الرسمية ، العدد 47 / 2001 .

- الاقتصادية المنتجة للسلع و الخدمات ، و كذا الاستثمارات التي تنجز في إطار منح الامتيازات الخاصة للمستثمرين المحليين و الأجانب .
- و بذلك يكون هذا القانون قد فتح اجمال واسعا كي يشمل معنى الاستثمار المستهدف تطويره و ترقيته كل النشاطات التي هيأت السياسات الاقتصادية الحالية نشوءها و ظهورها¹ وأهم ما يميز نظام الاستثمار في الجزائر هو قيامه على العناصر التالية²:
1. المجلس الوطني للاستثمار الذي يرأسه رئيس الحكومة، وتمثل أهم صلاحيته في رسم الإستراتيجية الوطنية لتطوير الاستثمار ، تحديد المناطق ذات الأولوية في الاستفادة من الامتيازات وشروط الاستفادة من الحوافز الخاصة بالاستثمار .
 2. الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) وهي بديل عن وكالة ترقية ومتابعة الاستثمارات (APSI) المستحدثة بموجب قانون الاستثمار الصادر سنة 1993 ، وتمثل مهمتها الأساسية في تطوير ومتابعة عمليات الاستثمار وتسهيل الإجراءات الخاصة بانطلاق المشاريع .
 3. إنشاء شبك وحيد لا مركزي يتم فيه تجميع كل الإدارات ذات العلاقة بالاستثمار، ويملك هذا الشبك كل الصلاحيات من اجل الاستجابة العاجلة لانشغالات المستثمرين .
 4. صندوق دعم الاستثمار الذي يعمل على تمويل الأنشطة الخاصة بتحسين مناخ الاستثمار، وتهيئة الشروط اللازمة لانطلاق المشاريع، كتهيئة المناطق الصناعية وتوصيل المرافق الضرورية كالكهرباء والغاز والماء والهاتف وتعبيد الطرق. و يبين الجدول التالي الهيئات والإدارات الموجودة داخل كل شبك وحيد والخدمات التي تقدمها .

¹عبد الرحيم شبيبي ، محمد شكوري ، مرجع سابق ، ص07.

² صالح مفتاح، دلال بن سمينة، مرجع سابق، ص 117.

الجدول رقم (01): الهيئات والإدارات الموجودة داخل كل شبك وحيد مركزي.

الخدمات	الهيئات	الشبائيك
إعلام ، توجيه ، تسليم ملف ، إيداع تصريحات ، منح الامتيازات	الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار	الاستقبال للتوجيه
تسليم شهادة عدم أسبقية التسمية والإبصال المؤقت للسجل التجاري	المركز الوطني للسجل التجاري	السجل التجاري
الإعلام حول التنظيم الجمركي	مديرية الجمارك	الجمارك
مساعدة المستثمر في حدود الإجراءات لتجاوز الصعوبات الجبائية لتنفيذ قرار منح الامتيازات	مديرية الضرائب	الضرائب
إعلام على الإمكانات العقارية وتسليم قرار حجز العقار	الهيئة المكلفة بالعقار ولجنة التنشيط الخلى لترقية الاستثمار	العقار
مساعدة المستثمر للحصول على رخصة البناء و التصاريحات الأخرى حول البناء	مديرية العمران	العمران
تسليم رخص العمل للأجانب، إعلام حول القوانين والتشريعات الخاصة بالعمل	مديرية التشغيل	وزارة العمل
تحصيل الحقوق المتعلقة بأعمال الانجاز أو تعديل المؤسسات ومحاضر مداولة هياكل التسيير والإدارة	مديرية الضرائب	حصيلة الضرائب
تحصيل الحقوق المتعلقة بعائدات الخزينة غير المتحصل عليها من طرف حصيلة الضرائب المتعلقة بإنشاء الشركات	مديرية الخزينة	حصيلة الخزينة
المصادقة على جميع الوثائق اللازمة المتعلقة بتكوين ملف الاستثمار	المندوبية التنفيذية للبلدية	المندوبية التنفيذية للبلدية

Source : ANDI, 2004, texte réagissant le développement de l'investissement en Algérie, Alger.

ثانيا : الضمانات والحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي في الجزائر:

يمكن اعتبار أن قانون الاستثمار لسنة 1993 شكل نقطة تحول أساسية في مسيرة انفتاح الاقتصاد الجزائري، حيث تضمن هذا القانون مجموعة من الحوافز والإعفاءات الجبائية الضريبية والجمركية التي تجعل المستثمر الأجنبي يميل للاستثمار في الجزائر بسبب الحماية والحرية التي قدمها له هذا القانون¹

I- الضمانات الخاصة بحماية الاستثمار الأجنبي في الجزائر :

"لقد أكدت الحكومة الجزائرية على عزمها لتشجيع الاستثمارات وحمايته لتمكينه من المشاركة في بناء وتطوير ونمو الاقتصاد الوطني ، وهذا من خلال الضمانات الممنوحة المذكورة والمنصوص عليها قانونا ، وكذا من خلال اتفاقيات مبرمة بين الجزائر والدول على مستوى ثنائي ومتعدد الأطراف باللجوء إلى التحكيم الدولي . إن عزم الجزائر على جلب المستثمرين الأجانب للمساعدة في تنمية الاقتصاد الوطني جاء من خلال النصوص القانونية التي ذكرت في كل من قانون النقد والقرض رقم (90-10) والمرسوم التشريعي رقم المتعلق بترقية الاستثمار والذي ينص على²:

1. الحرية الكاملة للمستثمر والاستثمار:

هذا المبدأ يضمن الحرية الكاملة للمتعاملين الأجانب للاستثمار في الجزائر مع مراعاة التشريع المعمول به لإقامة استثمارات في شتى النشاطات الاقتصادية المختلفة ما عدا التي هي مخصصة للدولة، كالصحة العمومية ، التربية ، التعليم ، وكذا بعدة أنماط وصيغ كتنمية القدرات والطاقات أو تلك التي تعيد التأهيل أو الهيكلة والتي تنجز في شكل حصص من رأسمال أو حصص عينية يقدمها أي شخص طبيعي أو معنوي .

كما أن هذا المبدأ يضمن حرية كبيرة بإقامة استثمارات أما عن طريق المساهمة بإجمالي رأس المال أو عن طريق الشراكة ، كما يسمح بإنشاء الاستثمار في شكل شركة ذات مسؤولية محدودة

²⁻¹ عبد المجيد أونيس، (2006)، الاستثمار الأجنبي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية 18-18 أبريل، الجزائر، ص 255.

(SARL) أو في شكل شركة باسم جماعي (SNC) أو في شكل شركة ذات أسهم (SPA).

على أن تكون هذه الاستثمارات قبل إنجازها موضوع تصريح الاستثمار لدى الوكالة من طرف المستثمر مرفوقا بالوثائق التي تشرطها التشريعات والتنظيمات .

2. مبدأ إلغاء التمييزات المتعلقة بالمستثمرين والاستثمار :

جاء ذلك حسب المادة 38 من المرسوم التشريعي 93-12 والتي ورد فيها: "يحظى الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الأجانب بنفس المعاملة التي يحظى بها الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الجزائريين من حيث الحقوق والالتزامات فيما يتعلق بالاستثمار".

ومنه تقر هذه المادة عدم التمييز فيما يخص المستثمرين والاستثمارات، ومن ثمة الحفاظ والحرص على تطبيق الاتفاقيات الدولية المبرمة والمتعلقة بضمان حماية الاستثمارات في إطار متبادل.

3. ثبات القانون المطبق على الاستثمار :

جاء في المادة 39 من المرسوم التشريعي 93-12 وبدافع طمأننة المستثمر الأجنبي نص قانون الاستثمارات الجزائري في هذه المادة :

"لا تطبيق المراجعات أو الإلغاءات التي قد تطرأ في المستقبل على الاستثمارات المنجزة في إطار هذا المرسوم التشريعي إلا إذا طلب المستثمر ذلك بصراحة "

كما أبدت الجزائر نيتها بإبرام عدة اتفاقيات دولية في إطار ترقية وتشجيع الاستثمار الأجنبي وضمان حق ملكيته في حالة التأميم وعدم الحجز على أموالها أو مصادرها أو فرض الحراسة عليها.

4. ضمان حرية التمويل :

للمستثمر الأجنبي الحق الكامل في تحويل رؤوس الأموال والتناجج والمداحيل والفوائد وغيرها من الأموال المتصلة بالتحويل سواء كان التحويل في شكل نقدي عيني (أي تحويل الآلات والمعدات) والذي نصت عليه المادة 12 من المرسوم التشريعي 93-12 : "تستفيد الحصص التي تنجز بتقديم حصص من رأس المال بعملة قابلة للتحويل الحر ، ومقرة رسميا من البنك المركزي الجزائري الذي يؤكد قانونا من استيرادها من ضمان تحويل رأس المال المستثمر ، والعوائد الناجمة عنه ، ويخص هذا الضمان الناتج الصافي للتنازل أو للتصفية حتى ولو كان هذا المبلغ يفوق رأس

المال الأصلي المستثمر" كما تنفذ طلبات التحويل التي يقدمها المستثمر في اجل لا يتجاوز ستين (60 يوما) .

5 الالتزامات الدولية الناجمة عن فعل الاتفاقيات المبرمة:

إن الاتفاقيات التي أبرمتها الجزائر ثنائية كانت أو متعددة الأطراف أثرها في منح الارتياح للمستثمر الأجنبي، وهذا لكونها التزامات دولية لها قوة القانون الدولي من حيث التطبيق والأولوية، كما أن التشريع الجزائري اقر ذلك ينص تصريح مفاده المساواة بين المستثمر الأجنبي والمحلي. فالجزائر وإيماننا منها بضرورة توفير كافة الشروط الضرورية لتشجيع وضمان الاستثمار على إقليمها وفي جميع الميادين الاقتصادية أبرمت عدة اتفاقيات مع العديد من الدول المتباينة النظم والتوجهات ، ونذكر من هذه الاتفاقيات ما يلي:

5-1الاتفاقيات الدولية المتعددة الأطراف الخاصة بتشجيع وضمان الاستثمار

لقد انضمت الجزائر إلى العديد من الاتفاقيات الدولية رغبة منها في تشجيع وضمان الاستثمارات القادمة إليها من كل صوب وحذب ، ونذكر منها ما يلي:¹

1. الاتفاقية المغاربية المتعلقة بتشجيع وضمان الاستثمار بين دول اتحاد المغرب العربي² .
2. الاتفاقية العربية المتعلقة باستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية³
3. الاتفاقية الدولية الخاصة بإنشاء الوكالة الدولية لضمان الاستثمار⁴ .

5-2الاتفاقيات الدولية الثنائية الخاصة بتشجيع وضمان الاستثمار :

إن الجزائر إيماننا منها بضرورة توفير كافة الشروط الضرورية لتشجيع وضمان الاستثمار على إقليمها وفي جميع الميادين والمجالات الاقتصادية أبرمت العديد من الاتفاقيات ثنائيا مع كثير من الدول باختلاف نظمها السياسية ونذكر منها ما يلي⁵:

⁵⁻¹ موسى بوهان،(2000)، الأسس والأطر الجديدة للاستثمار في الجزائر ، الجزائر ، دار الملكية ، ص18

² المرسوم الرئاسي رقم 90 - 420 المؤرخ في 22 ديسمبر سنة 1990 ، يتضمن المصادقة على الاتفاقية لتشجيع وضمان الاستثمار بين دول اتحاد المغرب العربي ، الجريدة- الرسمية رقم 06 / 1991

³ المرسوم الرئاسي رقم 95- 306 المؤرخ في 07 أكتوبر سنة 1995 يتضمن مصادقة الجزائر على الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية ، الجريدة الرسمية رقم 59 / 1995.

⁴ الأمر رقم 95 - 05 المؤرخ في 24 ديسمبر سنة 1994 ، الخاص بإنشاء الوكالة الدولية لضمان الاستثمار ، الجريدة الرسمية رقم 07 / 1995

- الاتفاقية الثنائية المبرمة مع أمريكا.¹
- الاتفاقية الثنائية المبرمة مع ايطاليا .²
- الاتفاقية الثنائية المبرمة مع فرنسا .³
- الاتفاقية الثنائية المبرمة مع اسبانيا .⁴

II- الحوافز الممنوحة للمستثمرين حسب النظام العام والنظام الخاص :

لقد منح المشرع الجزائري صنفين من المزايا أدرجها ضمن النظامين : النظام العام والنظام الاستثنائي (الخاص) ، ذلك انه إلى جانب استفادة المستثمر من الحوافز الجبائية والجمركية المنصوص عليها في إطار النظام العام فانه يستفيد في إطار النظام الاستثنائي من مزايا وإعفاءات خاصة لا سيما عندما يستعمل تكنولوجيا خاصة من شأنها المحافظة على البيئة وحماية الموارد الطبيعية وإدخال الطاقة والمساعدة على تحقيق تنمية شاملة وفيما يلي أهم الحوافز الممنوحة للمستثمرين⁵

1. النظام العام للحوافز :

يقوم هذا النظام على منح الامتيازات على أساس السياسة الوطنية للاستثمار وتهيئة الإقليم وتقتصر المزايا الممنوحة للمستثمرين في هذا النظام على المراحل الأولى لانجاز المشروع وبداية تشغيله وتستفيد الاستثمارات من:

- تطبيق النسبة المحفوظة في مجال الحقوق الجمركية فيما يخص التجهيزات المستوردة والتي تدخل مباشرة في انجاز المشروع .
- الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار .

¹ المرسوم الرئاسي رقم 90-319 المؤرخ في 17 أكتوبر سنة 1990 يتضمن المصادقة على الاتفاق الرامي إلى تشجيع الاستثمارات بين الحكومة الجزائرية الديمقراطية الشعبية وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية ، الجريدة الرسمية رقم 45 / 1990

² المرسوم الرئاسي رقم 91-346 المؤرخ في 05 أكتوبر سنة 1991 يتضمن المصادقة على الاتفاق المبرم بين حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وحكومة الجمهورية الايطالية حول الترقية والحماية المتبادلة للاستثمار ، الجريدة الرسمية رقم 46 / 1991

³ المرسوم الرئاسي رقم 94-01 المؤرخ في 02 يناير سنة 1994 يتضمن المصادقة على الاتفاق بين حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وحكومة الجمهورية الفرنسية بشأن التشجيع والحماية المتبادلين فيما يخص الاستثمارات وتبادل الرسائل المتعلق بها ، الجريدة الرسمية رقم 01 / 1994

⁴ المرسوم الرئاسي رقم 95-88 المؤرخ في 25 مارس سنة 1995 يتضمن المصادقة على الاتفاق بين حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية المملكة الاسبانية والمتعلق بالترقية والحماية للاستثمارات ، الجريدة الرسمية رقم 23 / 1995

⁵ محمد طالي، (2008)، أثر الحوافز الضريبية وسبل تفعيلها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 06، الجزائر، ص 320.

- الإعفاء من رسم نقل الملكية فيما يخص كل المقتنيات العقارية التي تمت في إطار الاستثمار المعني.

2. نظام الاستثناءات :

يتم منح الامتيازات في نظام الاستثناءات على أساس مرحلتين وهي مرحلة بدء الانجاز للاستثمار ، ومرحلة الانطلاق في الاستغلال وهذا كما هو موضح فيما يلي :

1-2 - في مرحلة بدء الانجاز للاستثمار : تستفيد الاستثمارات المعنية من :

- الإعفاء من دفع حقوق نقل الملكية بعوض فيما يخص كل المقتنيات التي تتم في إطار الاستثمار.

- تطبيق حق ثابت في مجال التسجيل بنسبة 0.2% فيما يخص العقود التأسيسية والزيادات في رأس المال .

- الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة TVA فيما يخص السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار ، سواء كانت مستوردة أو مقتناة من السوق المحلية وذلك عندما تكون هذه السلع والخدمات الموجهة لانجاز عمليات تخضع للضريبة على القيمة المضافة .

- تطبيق النسبة المنخفضة في مجال الحقوق الجمركية فيما يخص السلع المستوردة والتي تدخل مباشرة في انجاز المشروع .

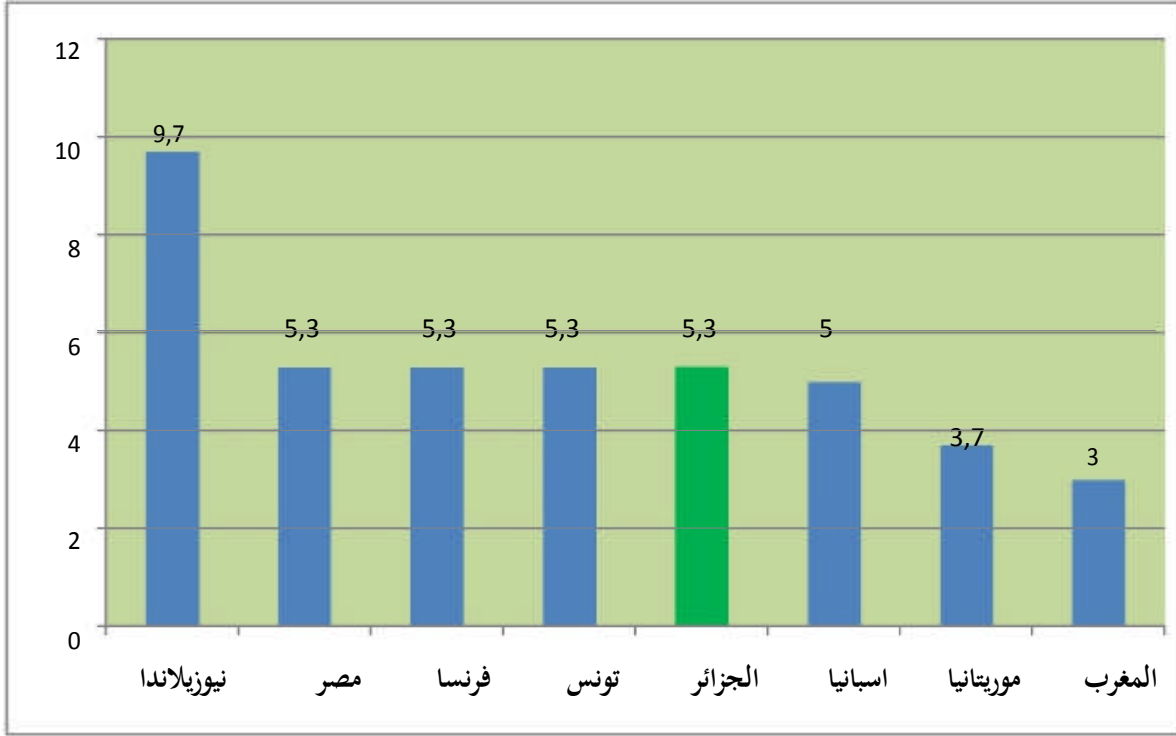
2-2- في مرحلة انطلاق الاستغلال : بعد معاينة انطلاق الاستغلال تمنح المزايا التالية :

- الإعفاء لمدة عشر (10) سنوات من النشاط الفعلي من الضريبة على أرباح الشركات ، ومن الضريبة على الدخل الإجمالي على الأرباح الموزعة ، ومن الدفع الجزائي ومن الرسم على النشاط المهني .

- إعفاء لمدة عشر (10) سنوات ابتداء من تاريخ الاقضاء من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار .

- منح مزايا إضافية أن تحسن أو تسهل الاستثمار و الشكل الموالي يوضح مؤشر حماية المستثمرين في الجزائر مقارنة مع مجموعة من الدول.

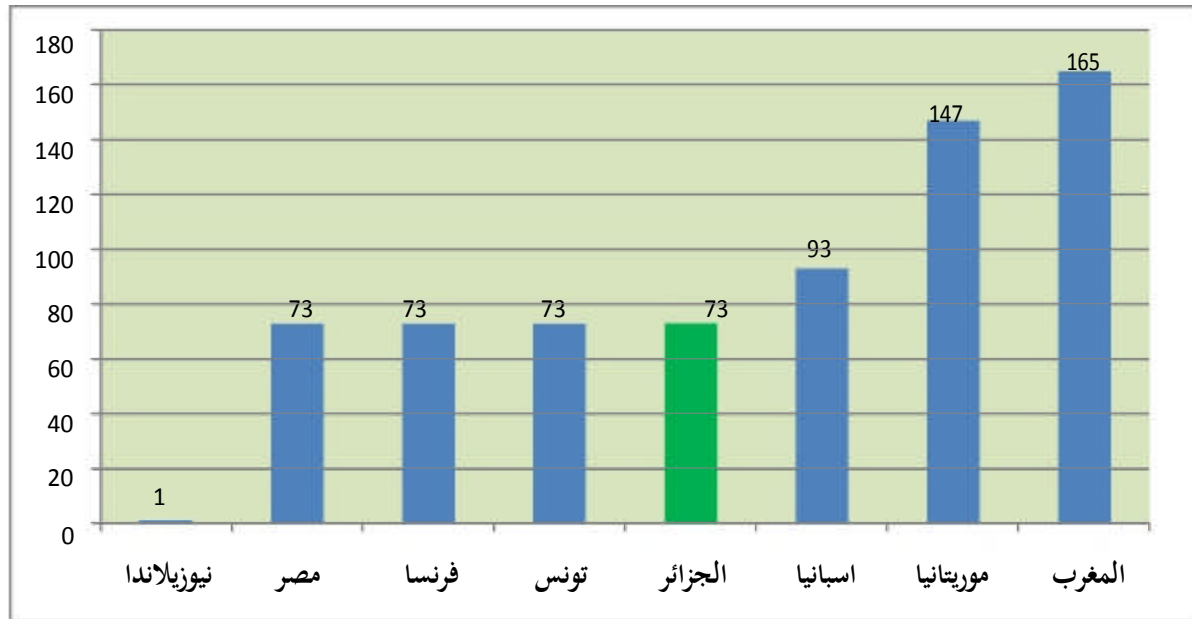
الشكل رقم (02): مؤشر حماية المستثمرين في الجزائر مقارنة مع مجموعة من الدول.



Source : [www .doing business.org/doing business in Algeria 20](http://www.doing business.org/doing business in Algeria 20).

أما الرسم الموالي يوضح ترتيب الجزائر في مؤشر حماية المستثمرين مقارنة مع مجموعة من الدول

الشكل رقم (03): ترتيب الجزائر في مؤشر حماية المستثمرين مقارنة مع مجموعة من الدول



Source : [www .doing business.org/doing business in Algeria 20](http://www.doing business.org/doing business in Algeria 20).

المطلب الثاني: حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر وتوزيعه الجغرافي والقطاعي

أولا : تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر

"تتميز الجزائر بعدة مزايا طبيعية، فهي ذات مساحة قدرها 2.381.741 كلم² تقع في وسط المغرب في الشمال الغربي من القارة الإفريقية يحدها شمالا البحر الأبيض المتوسط ، وتمتد جنوبا حتى أعماق الصحراء التي تملك منها الجزائر أكثر من 2.000.000 كلم²، وهي ذات سواحل بحرية تمتد على 1200 كلم¹ .

"بفضل الثروات الطبيعية الهائلة والإمكانيات السياحية الضخمة التي تملكها الجزائر ، فهي تشكل منطقة جلب طبيعية للاستثمار الأجنبي المباشر ، غير أن السياسات الاقتصادية وتسيير هذه الموارد لم يكن كافيا للوصول إلى إطار اقتصادي فعال، مما جعل الجزائر تتخبط في مشاكل عديدة وهذا ما أدى بها إلى فتح المجال أمام الاستثمار الأجنبي المباشر."²، والجدول التالي يوضح تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خلال الفترة (1991 – 2011) .

1-2 علي همال، فاطمة حفيظ ، (2005)، آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في ظل اتفاق الشراكة. الأورو متوسطة، مجلة الاقتصاد

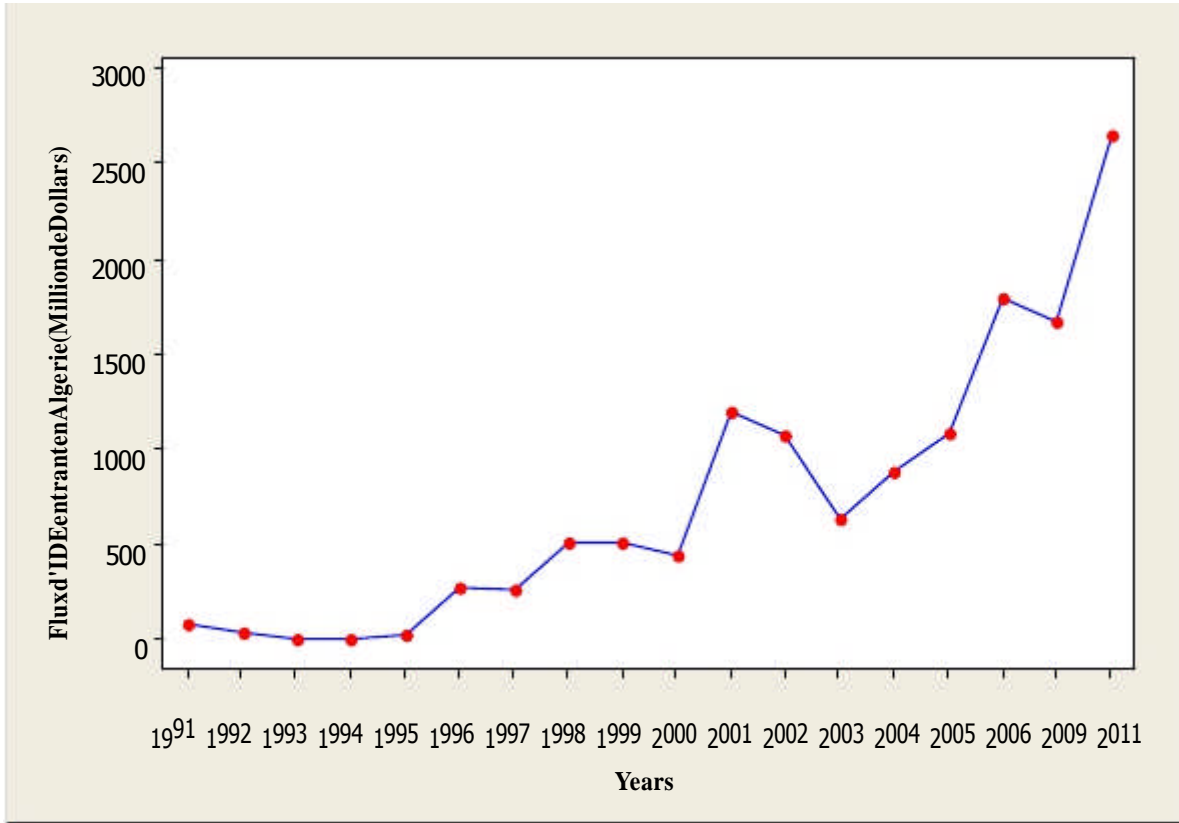
و المناجمت ، الجزائر ، العدد 04 ، ص 396

الجدول رقم 02: حجم الاستثمارات الاجنبية المباشرة الواردة الى الجزائر خلال الفترة 1991 - 2011

السنوات	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
تدفقات FDI الوارد الى الجزائر	25	270	260	501	507	438	1196	1065	634	882	1081	1796	1662	2646	2761	2291	2571

المصدر : Word investment report , 2012, www.unctad.org

الشكل رقم (04): يوضح تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خلال الفترة (1991-2011)



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الجدول السابق و باستخدام برنامج Minitab V.15.

"لقد حققت الجزائر خلال السنوات الأخيرة (1990- 2011) مستويات مقبولة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة هذا وقد تميزت الفترة (1993- 1995) بغياب شبه كامل للاستثمار الأجنبي ويرجع السبب إلى الوضعية المعقدة التي مرت بها الجزائر وعلى جميع الأصعدة، فقد شهدت هذه المرحلة تفاقم أزمة المديونية الخارجية وارتفاع خدمات الدين الخارجي إلى درجة تفوق إمكانيات السداد المتاحة مما اجبر السلطات إلى إعادة جدولة المديونية الخارجية وما تبع ذلك من تنفيذ صارم لشروط التعديل الهيكلي التي وضعها صندوق النقد الدولي، وكان لتدهور الأوضاع الأمنية وعدم الاستقرار السياسي و الاقتصادي و ارتفاع درجات المخاطرة، الأثر السلبي على جذب الاستثمار الأجنبي"¹

¹ ناجي بن حسين، (2009)، تحليل و تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 31، ص 59 .

فقد تميزت الفترة 1996-2000 بعودة الاستثمارات الأجنبية للجزائر والتي توجهت اغلبها إلى قطاع المحروقات وبقيت الجزائر غير جاذبة للاستثمار في القطاعات الأخرى، كما بقيت بعيدة على مستويات الاستثمار الأجنبي الذي استقبلته البلدان المجاورة¹.

"أما الفترة ما بعد سنة 2001 فقد تميزت بارتفاع ملحوظ في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث قدر حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر ب 1196 مليون دولار سنة 2001 وما انطوى عليه من حوافز ضريبية، وهي السنة التي توافقت إصدار الأمر رقم 01-03 وكذلك التدفق المحقق في سنة 2002 والمقدرة ب 1065 مليون دولار الذي تحقق بفضل بيع رخصة الهاتف النقال لشركة أوراسكوم المصرية، وخصوصة شركة الصناعات الحديدية بالحجار لشركة إسبات الهندية وهكذا فان هذا الارتفاع ليس نابع من تحسين في مناخ الاستثمار الذي تعتبر الحوافز الضريبية جزءا منه والدليل على ذلك انخفاض تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في سنة 2003 إلى مستوى 634 مليون دولار، ثم ارتفع إلى مستوى 882 مليون دولار سنة 2004 بفضل بيع الرخصة الثالثة لشركة الوطنية للاتصالات الكويتية، وهكذا فان تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في سنة 2001 و2002، 2004 جاءت معظمها من قطاع الاتصالات"².

سجلت سنة 2008 أعلى مبلغ للتدفقات الواردة حيث ارتفعت بنسبة 56.08 بالمائة مقارنة بسنة 2007، وهذا في وقت عرفت فيه وثيرة الاستثمارات العالمية تراجعاً بفعل الازمة المالية العالمية، ثم ارتفعت وثيرة الاستثمارات سنة 2009 ارتفاعاً طفيفاً 6.44 بالمائة في وقت سجلت فيه كل التدفقات الواردة تراجعاً محسوساً على المستوى العالمي، ثم انخفضت سنة 2010 بنسبة 17.02 بالمائة وهو ما يدل على التأثير المتأخر لتدفقات الاستثمارات الدولية المتجهة للجزائر، الشيء الذي يمكن تفسيره بالأولوية القصوى لهذه الاستثمارات لكونها تتمتع بربحية عالية ' استثمارات في قطاع المحروقات ' ثم تميزت سنة 2011 بعودة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الى الارتفاع.

1- ناجي نـن حسين مرجع سابق، ص 60 .

2- طالبي محمد، مرجع سابق، ص 326 .

ثانيا : التوزيع الجغرافي و القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

1-التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر :

أ - أهم الدول الأجنبية المستثمرة في الجزائر .

لقد تبين أن المؤسسات الأجنبية المستمرة في الجزائر سواء كانت عربية أو أجنبية، 80% منها ترقى على مستوى الشركات متعددة الجنسية، وأما الباقي من هذه المؤسسات فهي تندرج ضمن إطار الشركات التي لم ترقى إلى درجة التعددية الجنسية، إلا بعض هذه المؤسسات يصنف نشاطها ضمن مشروعات الشراكة التي تتم وفقاً لتعاقدات واتفقيات بين الدول، أما في ما يتعلق بذكر أهم الدول التي تعمل في الجزائر في إطار تنفيذ المشاريع الأجنبية، يمكن عرضها على النحو التالي:

-الدول العربية :لقد تم ذكر توليفة الدول العربية التي تتعامل معها الجزائر في إطار الاستثمارات العربية البينية، من خلال المطلب السالف الذكر المتعلقة بتحليل حجم وتطور الاستثمارات العربية البينية في الجزائر، معتمدين على البيانات التي تنتجها تقارير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار .

-الدول الأجنبية :لقد تعددت الدول الأجنبية المستمرة في الجزائر، رغم كون حجمها يعتبر ضعيفا ومحدودا، وفي الواقع لا توجد إحصائيات دقيقة تصدرها الوكالة الوطنية لترقية الاستثمارات ANDI عن الدول المستثمرة في الجزائر، ولهذا سنعتمد على الإحصائيات التي أنجزتها ANIMAINVEST خلال سنة 2008 عن الدول المستثمرة في الجزائر خلال الفترة 2003- 2008 والولايات المتحدة أهم المستثمرين في الجزائر، حيث تتركز الاستثمارات الأمريكية في الجزائر في المحروقات، وأهم الشركات الأمريكية المستثمرة في الجزائر نجد Philips، Amocco، Mobil ، Arco ، Schlumberger...

إضافة إلى قطاعات أخرى مثل (PFISER) الأمريكية في قطاع الكيمياء والصيدلة، وشركة (GCC) المختصة في صناعة الكوابل الكهربائية التي تمتلك % 70 من رأسمال الشركة الوطنية للكوابل بيسكرة، وشركة (CISCO Systeme) المختصة في صناعة البرامج الالكترونية.

كما بلغت قيمة الاستثمارات الأمريكية في الجزائر 1355 مليون دولار. أما في إطار علاقتها مع الاتحاد الأوروبي أمضت الجزائر مجموعة من الاتفاقيات التعاون والشراكة مع أهم ثلاثة دول جنوب

الاتحاد الأوروبي هي: فرنسا، إسبانيا وإيطاليا، حيث بلغت الاستثمارات الفرنسية ما قيمته 19702 مليون أورو والاستثمارات الإسبانية 1015 مليون أورو، أما إيطاليا فقد بلغت استثماراتها 187 مليون أورو، وتبرز استثمارات هذه الدول خاصة في قطاع المحروقات من خلال شركتي (CEPSA) و (ROPSOL) الإسبانيتين (Sayrameniv) و (AGIP) الإيطاليتين، الشركات (GDF) و (Total) الفرنسية بالإضافة إلى بعض الاستثمارات في القطاعات الأخرى خارج المحروقات، إذ تحتل فرنسا المرتبة الأولى حسب إحصائيات 2008 و أهم الشركات الفرنسية خارج قطاع المحروقات المستثمرة في الجزائر هي: ¹

- في المجال المالي : BNP.ParisPas, Societe Generale, Calyon, .Getelem, Cardif, Cras, Savoye, Geos, Hiram finance

- في مجال السياحة والنقل: Accor, CMA, CGM, Daker.

- في مجال الخدمات والتوزيع: Carrefour.

- في مجال الاتصالات: Alcatel Telecom, Laposte, Safercom.

- في مجال الصناعة الغذائية: Danone, Castel, Bel.

- في مجال الطاقة Bouygnes, ,BTP et Construction, Razal, Vinci, Suez Lafrage

- في مجال الصناعة: Michelin, Sanof, Aventis.

- في مجال وسائل النقل: Reneult, Peugeot, Citroen.

والجدول التالي يوضح توزيع الاستثمارات الأجنبية حسب المناطق والبلدان.

1- ANIMA INVESTINMED RAPPORT, 2011, P 89

الجدول رقم 03 : توزيع الاستثمارات الأجنبية حسب المناطق للفترة 2000 – 2011

المناطق	عدد المشاريع	قيمة المشروع بالمليون دينار
اروبا	324	301997
الاتحاد	272	271118
فرنسا	121	39376
اسيا	48	513688
امريكا	16	27490
الدول العربية	290	835745
افريقيا	1	4510
استراليا	1	2954
متعددة الجنسية	14	2600
المجموع	694	1688985

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، ANDI تقرير 2011

من الجدول السابق يتضح أن الدول الأوروبية تحتل المرتبة الأولى بالنسبة للاستثمارات الأجنبية في الجزائر والتي تتقدمها فرنسا ب 121 مشروع ما قيمته 39.376 مليون دينار ثم تليها الدول العربية ب 290 مشروعاً أي بقيمة 835.745 وهي تحتل المرتبة الأولى بالنسبة لقيمة المشاريع ثم آسيا ب 48 مشروعاً، ويبقى حضور دول أفريقيا وأمريكا وأستراليا ضعيفاً في الجزائر.

ب : تحليل حجم وتطور الاستثمارات العربية البينية في الجزائر.

بلغ إجمالي التدفقات العربية البينية المتدفقة إلى الجزائر خلال سنة 2008 حوالي 7,7 مليار دولار، مقارنة بنسبة 2005 حيث بلغت 260,6 مليون دولار محققة عند ذلك ارتفاعاً معتبراً قدره 2900%، أما نصيب الجزائر من إجمالي الاستثمارات العربية البينية الخاصة والمرخص لها خلال سنة 2008 فيقدر بحوالي 5,7 % وهي نسبة معتبرة مقارنة بسنة 2005 ، حيث تحصلت الجزائر على المرتبة الخامسة، بعد كل من السعودية التي تصدرت الدول المضيفة للاستثمارات العربية، باستثمارات إجمالية للفترة بلغت 52,8 مليار دولار ونسبة 39,1% من الإجمالي يليها السودان بحوالي 16,4 مليار دولار ونسبة 12,1 % ثم لبنان بحوالي 14,8 مليار دولار ونسبة 10,9% ، ثم مصر بحوالي 11,1 % مليار دولار وحصصة 82% ، وشكّلت الدول الخمس نحو 74% من إجمالي الاستثمارات العربية البينية خلال الفترة 1995 – 2010 البالغة نحو 135,2 مليار دولار¹.

التالي

1- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار 2010 .

جدول رقم 04 : حجم ومخزون الاستثمارات العربية البينية الواردة إلى الجزائر سنة 2010 بالمليون دولار

الدول العربية	الأردن	تونس	ليبيا	مصر	المغرب	سوريا	السعودية	سلطنة عمان	قطر	الكويت	الإمارات	البحرين	لبنان	فلسطين	المجموع
القيمة	6	22	4	3012	1	4	24	2490	20	10	73	0	0	0	5666
المخزون	50	49,5	23,1	3500,9	18,1	9	142,3	2490	39,6	455,5	82,7	40	4,5	1	7709,65

المصدر : تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2010.

من خلال بيانات الجدول يلاحظ أن أكبر نصيب من الاستثمارات العربية البينية المتدفقة نحو الجزائر خلال سنة 2008 حققته مصر، حيث بلغت حصتها من إجمالي هذه الاستثمارات 53,16% ،

ثم تليها سلطنة عمان بنسبة 44% ، بالإضافة إلى احتضانها لأكثر مخزون من هذه الاستثمارات نسبة 45,5% من إجمالي مخزون الاستثمارات البينية الجزائرية عربيًا خلال الفترة 2010 - 1988

ثم تأتي في المرتبة الثانية سلطنة عمان لتحصل على حصة قدرها 32,3% من مجموع هذه الأخيرة، أما الحصة الثالثة فكانت لصالح الكويت بنسبة 6% ، ثم تليها السعودية بنسبة 1,85% أما باقي الدول العربية فلم يتجاوز مخزون الاستثمارات الجزائرية مجتمعة فيها قيمة 1110 مليون دولار.

2 - التوزيع القطاعي للاستثمارات الاجنبية المباشرة في الجزائر :

"إن الجزائر بلد غني بالمحروقات، كما أن نطاقه المنجمي المقدر بـ 1,5 مليون كم² غير مستغل في معظمه.

كما أنها تزخر ببنية قاعدية هامة و قدرات إنتاجية كبيرة ، هذا وقد عرف القطاع تطورات هامة منذ اعتماد القانون رقم 91-21 الصادر في 04-12-1991 المعدل للقانون 86-14 المتعلق بالمحروقات و الذي يكرس انفتاح القطاع على الاستثمار الأجنبي ، هذه خطوة الجديدة أعطت دفعة حقيقية للشراكة ، حيث تم التوقيع على أزيد من 60 عقد استكشاف منذ 1992 بين الشركة الوطنية للمحروقات سوناطراك و شركات أجنبية ، تعمل في نشاطات الاستكشاف و الاستغلال على أساس تقاسم الإنتاج ، حيث أن الشراكة لا تتوقف عند هذا الحد ، إنما تمتد إلى خلق شركات مختلطة في مجال الخدمات ، الصيانة ، و الهندسة .

كما تدعم هذا التحرير لقطاع المحروقات و الذي تم توسيعه للأنشطة البترولية الأمامية منذ صدور القانون 05-07 حول المحروقات الصادر في 28-04-2005 و هو القانون الذي أنهى احتكار الدولة للقطاع .¹

وفي الجدول الموالي سنحاول الإشارة إلى أهم القطاعات الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر. الجدول رقم (05) : يوضح متوسط الاستثمارات الأجنبية المباشرة المصادق عليها على أهم القطاعات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2002 - 2011

النشاط	عدد المشاريع	النسبة	المبلغ (مليون دج)	النسبة
الفلاحة	10	1,44	2021	0,12 %
البناء والأشغال العمومية	99	14,27 %	472163	27,96 %
الصناعة	387	55,76 %	889532	52,67 %
الصحة	4	0,57 %	5982	0,34 %
السياحة	15	2,16 %	26216	1,55 %
الخدمات	179	25,80 %	293070	17,36 %
المجموع	694	100 %	1688985	100 %

المصدر : الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار 2011

نلاحظ من الجدول أعلاه أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تتوزع على عدد من قطاعات الاقتصاد الوطني ، حيث يحتل قطاع الصناعة و البناء و الأشغال العمومية و الخدمات مكانة الصدارة سواء من حيث عدد المشاريع المسجلة ، و التي تبلغ نسبتها 55,76 و 14,27 و 25,80 في كل قطاع على التوالي أو حيث المبالغ المالية المقررة التي تصل نسبتها في قطاع الصناعة بنحو 25,80 ، أما في قطاع البناء و الأشغال العمومية بنحو 27,96 ، أما في قطاع الخدمات 17,36 ، أما قطاعات الفلاحة و الصحة و السياحة فلم تحض بالمستويات المرغوبة ، فقطاع الفلاحة لم يسجل سوى 0,12 من القيمة الإجمالية للاستثمارات المقررة ، رغم أهميتها .

في حين لم يستقطب قطاع السياحة سوى 15 مشروعا ، بما نسبته 1,55 % من المبالغ المالية المقررة .

المبحث الثاني : تحليل مناخ الاستثمار في الجزائر

"من أجل تحليل مناخ الاستثمار في الجزائر نركز في بحثنا هذا على بعض المؤشرات الرئيسية التي تعكس التوازن الاقتصادي الكلي والتي تتمثل أساسا في معدل النمو في الناتج الداخلي الخام والذي يعكس بدوره حجم السوق ومستوى تطوره ، ومعدل التضخم ونسبة العجز في الموازنة العامة التي تعكس سياسة التوازن النقدي الداخلي، ومؤشر التوازن الخارجي الذي يركز على وضعية ميزان المدفوعات.

المطلب الأول :تحليل مكونات المناخ الاقتصادي لمناخ الاستثمار

أولا : المؤشرات الاقتصادية الكلية

الجدول رقم 06 : تطور بعض المؤشرات الاقتصادية للجزائر خلال الفترة 1998 – 2012

المؤشر	98	99	00	01	02	03	04	06	07	10	12
معدل التضخم (%)	4.9	2.6	0.3	4.2	1.4	2.6	3.6	2.5	3.8	4.4	4.2
معدل النمو الحقيقي (%)	5.1	3.2	2.5	2.1	4.7	6.8	5.2	5.1	5.8	5.2	5.2
معدل البطالة (%)	28.9	29	29	28	25.7	23.7	17.7	12.3	13.8	11.3	9.5
احتياطي الصرف مليار دولار	6.8	4.4	11.9	19	23.1	32.9	43.1	74.8	110.2	143.1	
المديونية الخارجية مليار دولار	30.5	28.3	25.5	22.5	22.6	23.3	21.8	5.61	5.606	5.586	4.4
خدمة الدين كنسبة من الصادرات	47.6	39.3	21.2	24	21.7	17.7	16.6	25.3	2.49		
رصيد ميزان المدفوعات مليار دولار	1.7 -	2.4	7.6	6.2	3.6	7.4	9.2	17.7	29.55	36.99	33,15
رصيد الموازنة مليار دولار	1.7 -	0.1	5.3	2.4	0.6	3.6	4.7	15.6	15.1		

المصدر : البنك المركزي الجزائري 2002 ، 2005 ، 2008 ، 2012

نظرا لأهمية الدور الذي تلعبه المؤشرات الاقتصادية الكلية في جلب اهتمام المستثمرين الأجانب، ويظهر جليا من الجدول رقم (06) التحسن المتواصل لمؤشرات التوازن الاقتصادي والمالي للجزائر خاصة مع بداية الألفية، إذ انخفضت معدلات التضخم إلى مستويات مقبولة كنتيجة لتفعيل دور السياسة النقدية في الاقتصاد، والتي أدت إلى كبح نمو العرض النقدي إلى الحدود المقبولة نتيجة تقليص تمويل عجز الموازنة عن طريق الإصدار النقدي، وتفعيل أدوات السياسة النقدية المختلفة، وقد تحول رصيد الموازنة العامة من حالة فائض خلال الفترة 1995-1997 بفعل ضغط الإنفاق العام بتخفيض الرواتب و الأجور، وتخلي الدولة عن سياسة الدعم إلى عجز في سنتي 1998 و 1999

كنتيجة لانخفاض الإيرادات العامة بفعل انخفاض أسعار النفط، وبداء من عام 2000 فقد استمرت الموازنة العامة في تسجيل فائض، وتحققت معدلات نمو حقيقية موجبة ومرتفعة باستثناء الانخفاض الكبير المسجل في سنوات 2000 و 2001 كنتيجة لانخفاض أسعار النفط، وتسجيل معدل نمو سلبي في القطاعات الأخرى خارج قطاع المحروقات خاصة قطاع الزراعة ، وانخفضت معدلات البطالة بعدما كانت جد مرتفعة في فترة تطبيق البرنامج بفعل عملية الخصخصة والتي أدت إلى تسريح عدد كبير من العمال بعد تبني برامج الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو والذين هدفا إلى تقليص الآثار الاجتماعية السلبية لبرامج هيئات بريتون وودز، ونتيجة للتسديد المسبق للديون في عام 2006 و هذا ما يفسر ارتفاع مؤشر خدمة الدين كنسبة من الصادرات إلى 25.3 % فقد انخفضت المديونية الخارجية وأعباء خدمة الدين كنسبة من الصادرات في عام 2007 إلى 5.606 مليار دولار، و 2.49% على الترتيب وبالتالي بداية تحرر الاقتصاد الجزائري من عبء المديونية الذي لازمه طويلا ، كما ارتفعت احتياطات الصرف إلى مستويات قياسية، وتحسن رصيد ميزان المدفوعات ليصل في نهاية عام 2010 إلى 36.99 مليار دولار، كل هذا يؤشر لتحسن جانب مهم من مناخ الاستثمار في الجزائر.

ثانيا : البنية التحتية للمواصلات والاتصالات

سبق وان اشرنا إلى أن من أهم محددات اختيار شركة ما لتوطين مشاريعها الاستثمارية في بلد ما يتوقف على مدى توفر البلد المستهدف على هياكل قاعدية جيدة من شبكة حديثة للمواصلات البرية والجوية والبحرية وشبكة اتصالات تواكب التطورات السريعة التي يشهدها القطاع على المستوى العالمي " 1

1-شبكة المواصلات :

تتوفر الجزائر على شبكة للطرق البرية تعد الأكبر في إفريقيا إذ تقدر ب 107324 كلم ، إلا أن هذه الشبكة تفتقر للصيانة الدائمة ، فنسبة كبيرة منها في حاجة إلى التجديد ، كما تعتبر تكلفة النقل والتوزيع مرتفعة نسبيا نظرا لاتساع المسافة بين المناطق الصناعية الكبرى والمدن الداخلية³ ، ويبقى الحل هو الإسراع في انجاز الطريق السريع شرق-غرب الذي تبلغ مسافته أكثر من 1200 كلم والذي لم ينجز منه حتى نهاية سنة 2005 سوى 160 كلم، أما شبكة النقل

¹ ناجي بن حسين ، مرجع سابق ، ص 65

بالسكك الحديدية فهي جد متأخرة في الجزائر ، فهي في الغالب شبكة موروثية عن الحقبة الاستعمارية ، وبالرغم من بلوغها 4500 كلم ، إلا أن نسبة ضئيلة من نقل البضائع يتم عبرها ، الأمر الذي زاد من كثافة استعمال النقل البري وما يصاحب ذلك من مخلفات سلبية تتمثل في زيادة التكاليف وزيادة الوقت وحجم التلوث البيئي ، وإذا قارنا الجزائر بالدول المجاورة يبقى عليها العمل من اجل تجديد وتحديث شبكة النقل بالسكك الحديدية وربطها بأهم المناطق الصناعية وبالموانئ ، وفيما يتعلق بالنقل الجوي والبحري فنلاحظ تقادم أسطول الشركات الوطنية مما يجعل الخدمات المقدمة للمستثمرين غير جيدة ، ذلك من الأعباء التي يتحملونها في نقل وتوزيع منتجاتهم .

2- تكنولوجيا الإعلام والاتصال :

" لقد سعت الجزائر إلى الاستفادة من خدمات شبكة الانترنت والتقنيات المرتبطة ،بها من خلال ارتباطها بشبكة الانترنت في شهر مارس من عام 1994 عن طريق مركز البحث والإعلام العلمي والتقني (CERIS) ، وقد عرفت منذ سنة 1994 تقدما ملحوظا في مجال الاهتمام والاشتراك والتعامل مع الانترنت وحسب مصادر المركز فان عدد المستخدمين للانترنت في سنة 2001 بلغ 250 ألف مستخدم ،"¹ أما في نهاية 2007 فقد بلغ عدد مستخدمي الانترنت 2.5 مليون مستعمل ورغم هذا فان اغلب المؤسسات الوطنية تفتقر إلى مواقع خاصة بها ، بل لا تجيد استعمال هذه الشبكة في الترويج لمنتجاتها ولربط علاقات شراكة بينها وبين الشركات الأجنبية."²

"كما قد عرف قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية منذ سنة 2003 تحولات معتبرة بفضل قانون جويلية 2000 ، الذي ألغى الاحتكار العمومي في المجال ، وفصل بين خدمة البريد وخدمة الاتصالات وهو ما يسمح لمعاملين خواص وأجانب بالاستثمار في القطاع "³، فقد ارتفع عدد المشتركين في الهاتف النقال إلى 21 مليون مشترك في سنة 2007 مقارنة بـ 600 ألف مشترك فقط سنة 2001 ، كما ارتفع عدد المشتركين في الهاتف الثابت إلى 3.6 مليون مشترك سنة 2006 بعدما كان في حدود 2.6 مليون سنة 2002 ، وهكذا فقد انتقلت الكثافة الهاتفية

¹ إبراهيم بختي ، (2002) ، الانترنت في الجزائر ، مجلة الباحث ، عدد 01 ، ص 31 .

² دليل الاستثمار في الجزائر ، 2006 ، ص 21

³ ناجي حسين ، مرجع سابق ، ص 65.

الكلية (ثابت ونقال) من 5.28 % سنة 2000 إلى 51 % سنة 2005 مع استثمارات بلغت 5 مليار دولار منها 4 مليار دولار استثمار أجنبي مباشر، ورغم هذه النتائج فقد احتلت الجزائر سنة 2005 المرتبة 87 من بين 115 دولة في تكنولوجيا الإعلام والاتصال.¹

المطلب الثاني: تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر

أولا : التقييم الكمي لمناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر

سنعتمد في تقييمنا لمناخ الاستثمار في الجزائر على حساب المؤشر المركب لمكون السياسات الاقتصادية لمناخ الاستثمار، هذا المؤشر الذي تم وضعه من طرف المؤسسة العربية لضمان الاستثمار بدءا من سنة 1996 ويشير هذا المؤشر إلى أن البيئة الاقتصادية المستقرة والمحفزة والجاذبة للاستثمار، هي تلك البيئة التي تتميز بعدم وجود عجز في الميزانية العامة يقابله عجز مقبول في ميزان المدفوعات، ومعدلات متدنية للتضخم، وسعر صرف غير مغالى فيه، وبنية سياسية ومؤسسية مستقرة وشفافة يمكن التنبؤ بها لأغراض التخطيط المالي والتجاري والاستثماري².

الجدول رقم (07): يوضح المؤشر المركب لمكونات السياسات الاقتصادية لمناخ الاستثمار في الجزائر عام 2010

البلد	درجة مؤشر سياسة التوازن الداخلي	درجة مؤشر سياسة التوازن	درجة مؤشر السياسة النقدية	قيمة المؤشر المركب لمناخ	نتائج حساب المؤشر المركب للمناخ الاستثمار
الجزائر	(3)	0	0	(1)	تحسن في مناخ الاستثمار
تونس	(1)	1	1	0.33	عدم تحسن في مناخ الاستثمار
المغرب	(1)	0	1	1	عدم تحسن في مناخ الاستثمار

المصدر: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2010 الصادر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار.

1- ناجي حسين، مرجع سابق، ص 66

2- صالح مفتاح، دلال بن سمينة، مرجع سابق، ص 121

دليل المؤشر :

أقل من 1: عدم تحسن في الاستثمار

من 1 إلى 2: تحسن في مناخ الاستثمار

من 2 إلى 3: تحسن كبير في مناخ الاستثمار

من خلال النتائج الواردة في الجدول رقم (13)، يمكننا حساب المؤشر المركب لمكون السياسات الاقتصادية للجزائر ، الذي يساوي متوسط المؤشرات الثلاث السابقة أي :

$$1 = [3/(0+0+3)]$$

ويلاحظ من خلال دليل المؤشر التحسن الكبير في مناخ الاستثمار فيما يخص التوازنات الاقتصادية الكلية ، ويرجع ذلك إلى برامج الإصلاحات الاقتصادية ، إضافة إلى اثر ارتفاع أسعار النفط خلال السنوات الأخيرة وأثره في تخفيض عجز الموازنة وزيادة معدلات النمو الحقيقية ، ورغم هذا التحسن إلا أن الجزائر لا تعتبر من بين الدول الأكثر جذبا للاستثمار الأجنبي بل أنها تصنف ضمن مجموعة الدول المتأخرة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر مقارنة بالإمكانيات والمؤهلات التي تتوفر فيها ، ومن اجل تحليل أكثر عمقا لمناخ الاستثمار في الجزائر ، يمكن أن ندرج بعض المؤشرات النوعية الأخرى التي تأخذ بها الكثير من المؤسسات الدولية .

ثانيا: التقييم النوعي لمناخ الاستثمار في الجزائر

من اجل معرفة مكانة الجزائر وتقدير مناخ الاستثمار فيها، ندرج أهم المؤشرات النوعية المعتمدة من طرف أهم المؤسسات الدولية المهمة بالاستثمار الأجنبي، ومن اجل المقارنة فإننا نعرض في بعض الجداول ترتيب كل من الجزائر وتونس والمغرب في عدد من هذه المؤشرات الدولية مع التركيز على وضعية الجزائر .

I- مؤشرات التنافسية العالمية :

"يصدر مؤشر التنافسية العالمية ضمن تقرير التنافسية العالمية، سنويا منذ عام 1979 عن المنتدى الاقتصادي العالمي (World Economic Forum) والذي تطور خلال العقود الثلاثة الماضية بحيث أصبح ضمن أهم المؤشرات العالمية ذات المصدقية العالية لتنافسية الدول"¹، فهذه

¹ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، التقرير السنوي 2009، ص 168 .

المؤسسات تتمكن الشركات الأجنبية من معرفة قدرة البلدان على توفير مزايا تنافسية تسمح لها بالاستفادة من مزايا الانتقال إلى بلد ما.¹

الجدول رقم (08) : يوضح الوضعية التنافسية للجزائر وتونس والمغرب (2009 - 2011)

مؤشر التنافسية العالمي		المؤشر
السنة	الرتبة	
2009	81	الجزائر
2010	99	
2011	86	
2009	32	تونس
2010	36	
2011	32	
2009	64	المغرب
2010	73	
2011	75	

المصدر : تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2010 الصادر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار.

"لقد شمل مؤشر التنافسية العالمي سنة 2011 (139 دولة) وشمل سنة 2009 (131 دولة) وشمل سنة 2006 (125 دولة) و يظهر الجدول السابق تحلف الوضعية التنافسية للجزائر مقارنة بالدول المجاورة ، إذ أنها تتراوح ما بين المرتبة 81 و 99 بينما تراوحت مرتبة تونس مثلا ما بين 32 و 36 خلال الثلاث سنوات الماضية ، ويعتبر هذا المؤشر دليلا على تراجع أهمية السوق الجزائري بالنسبة للمستثمرين الأجانب خاصة الباحثين عن إقامة استثمارات موجهة للتصدير للأسواق الخارجية.²

II- ظروف تأسيس الأعمال في الجزائر :

كلما تعقدت إجراءات الأعمال في القطر وطالت المدة وغابت المعلومات وضعف كل من إنفاذ العقود وسلطة المحكمة وقوانين العمل، كلما ارتفعت تكلفة أداء الأعمال مثلما أشارت إليه مختلف الدراسات النظرية والاستقراءات العلمية والشواهد العملية مما يؤدي إلى تردي بيئة أداء الأعمال وبرزت ظواهر سلبية مثل تعميق البيروقراطية والرشوة وتفشي أنشطة السوق السوداء ، ويعني ذلك

2-1 ناجي بن حسين، مرجع سابق، ص 67.

إضعاف الاستثمار المحلي وتراجع جاذبية بيئة أداء الأعمال في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، وتشير ظروف تأسيس الشركات إلى طبيعة ودرجة تعقد الإجراءات وتكلفتها بالنسبة للمستثمر، وعليه يجب على الدول الراغبة في جذب الاستثمار الأجنبي العمل على تبسيط إجراءات التأسيس والإسراع بها وتخفيض تكلفتها¹، ومن أجل التعرف على وضعية الجزائر بالنسبة لظروف تأسيس الأعمال ندرج الجدول التالي:

الجدول رقم (09): يوضح مؤشر التأسيس القانوني للأعمال في الجزائر و تونس و المغرب 2009

تكلفة الانجاز كنسبة من الدخل الوطني			المدة الزمنية يوم عمل			عدد الاجراءات			الترتيب العالمي 2009	البلد
2009	2005	2003	2009	2005	2003	2009	2005	2003		
13,2	27,3	31,9	24	26	29	14	14	18	125	الجزائر
8,3	11	16,4	11	14	46	10	9	10	88	تونس
11,5	12,3	19,1	12	11	36	6	5	11	129	المغرب

المصدر: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2010 الصادر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار.

جاء ترتيب الجزائر العالمي كما يتبين لنا من خلال القيم الواردة في الجدول أعلاه فيما يتعلق بظروف تأسيس الأعمال في وضعية متأخرة الرتبة 120 مقارنة بالرتبة 59 و 47 لكل من تونس والمغرب في سنة 2006 وقد تراجع ترتيب الجزائر سنة 2009 إلى المرتبة 125 ذلك ما تمت ملاحظته كذلك بالنسبة لكل من تونس والمغرب، ويعو سبب تراجع ترتيب الجزائر أساسا إلى طول الفترة اللازمة قبل تأسيس المشروع والى تكلفة التأسيس المرتفعة مقارنة بمستوى الدخل الفردي.

¹ - ناجي بن حسين، مرجع سابق، ص 67

III- مؤشرات البيئة العامة للأعمال ودور المؤسسات

الجدول رقم (10): ترتيب الجزائر - تونس - المغرب في عدد من المؤشرات الدولية المختارة (2002 - 2011)

مؤشر FDI الوارد 140 دولة سنة 2008		مؤشر التنمية البشرية		مؤشر الحرية الاقتصادية		المؤشر البلد
مؤشر الإمكانات	مؤشر الأداء	2011-2010 دولة 169	2005 دولة 177	2008 دولة 161	2002 دولة 155	
96	111	84	103	119	94	الجزائر
74	67	81	89	99	86	تونس
90	101	114	124	97	86	المغرب

المصدر: تقارير مناخ الاستثمار 2002 ، 2008 ، 2011

1. مؤشر الحرية الاقتصادية :

"يصدر عن معهد (هيرتاج) بالتعاون مع صحيفة (وال ستريت جورنال) منذ عام 1995 و ذلك لغرض قياس درجة تدخل السلطة (الحكومة) في الاقتصاد وتأثير ذلك على الحرية الاقتصادية لأفراد المجتمع. وقد دخل في المؤشر 161 دولة عام 2002 بينها 20 دولة عربية من بينها الجزائر. وقد تصاعد مؤخرا اهتمام الدول بموقعها في هذا المؤشر وقياس تحسنها عبر السنين في مجال الحرية الاقتصادية."¹

² مكونات المؤشر: يستند هذا المؤشر إلى (10) عوامل تشمل :
وضع الإدارة المالية لموازنة الدولة (الهيكل الضريبي للأفراد و الشركات)؛

حجم مساهمة القطاع العام في الاقتصاد ؛

السياسة النقدية (مؤشر التضخم)؛

تدفق الاستثمارات الخاصة والاستثمار الأجنبي المباشر؛

وضع القطاع المصرفي والتمويل ؛

مستوى الأجور والأسعار؛

²⁻¹ زين منصور، (2005)، واقع وآفاق سياسة الاستثمار في الجزائر، مجلة اقتصادية شمال إفريقيا، العدد الثاني، جامعة شلف، الجزائر، ص 143 .

- حقوق الملكية الفردية ؛
 - التشريعات والإجراءات الإدارية والبيروقراطية ؛
 - أنشطة السوق السوداء.
- ويحسب المؤشر بأخذ متوسط هذه المؤشرات الفرعية .

(1,95 – 1) يدل على حرية اقتصادية كاملة ؛

(2,95 – 2) يدل على حرية اقتصادية شبه كاملة؛

(3,95 – 3) يدل على ضعف الحرية الاقتصادية ؛

(5,00 – 4) يدل على انعدام الحرية الاقتصادية .¹

وضع الجزائر في المؤشر:

لقد تراوحت قيمة مؤشر الحرية في الجزائر خلال الفترة 1995–2006 ما بين 3,30 و 3,50 مما يعني تميز الجزائر بدرجة حرية اقتصادية ضعيفة ، فقد احتلت المرتبة 94 سنة 2002 لتتراجع إلى المرتبة 119 سنة 2008 على خلاف كل من تونس والمغرب الموجودتين ضمن الدول ذات الحرية الاقتصادية شبه الكاملة بمؤشر متوسط يساوي 2,95 .²

2. مؤشر الأداء والإمكانات للاستثمار الأجنبي الوارد:

ترصد منظمة الأونكتاد مؤشرين مهمين لمقارنة أوضاع الاستثمار الأجنبي المباشر في كافة الدول، وهما³:

1 مؤشر أداء الدولة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI Performance Index):

هذا المؤشر يقيس الوضع القائم للدولة من حيث حصتها الفعلية من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد عالميا منسوبة إلى حصة الدولة من الناتج المحلي الإجمالي للعالم ، ويحتسب متوسط ثلاث سنوات للحد من تأثير العوامل الموسمية .

¹⁻² ناجي بن حسين، مرجع سابق، ص 69.

³ عيسى محمد الفارسي ، سليمان سالم الشحومي ، (2006)، البيعة الملائمة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة للاقتصاد الليبي ، المؤتمر الوطني حول الاستثمار الأجنبي في الجماهيرية العظمى ، طرابلس ، ص 4

2) مؤشر إمكانات الدولة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI Potential Index):

وهذا المؤشر يقيس قدرة الدولة المستقبلية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال (13) مكونا تشمل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ، متوسط دخل الفرد ،نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي ،انتشار خطوط الهاتف الثابت ،انتشار خطوط الهاتف النقال ،متوسط استهلاك الطاقة للفرد ،نسبة الإنفاق على البحوث و التطوير للناتج المحلي الإجمالي ،نسبة الملتحقين بالدراسات العليا لإجمالي السكان ،التصنيف السيادي للدولة ،حصة الدولة من صادرات الموارد الطبيعية للعالم ،نسبة استيراد قطع الغيار للأجهزة الكهربائية والسيارات العالم ،نسبة صادرات الدولة من الخدمات للعالم ،حصة الدولة من الرصيد التراكمي للاستثمار الأجنبي الوارد للعالم .

دليل المؤشر :

من مقارنة وضع بلد ما وفقا لمؤشري الأداء والإمكانات يتم تصنيفه ضمن إحدى المجموعات التالية :

- مجموعة الدول السبّاقة : تحظى الدول بمؤشر أداء مرتفع ومؤشر إمكانات مرتفع وتشمل هذه المجموعة 42 دولة .
- مجموعة الدول المتجاوزة لإمكاناتها وهي التي تحظى بمؤشر أداء مرتفع ومؤشر إمكانات منخفض وتشمل هذه المجموعة على 28 دولة من بينها تونس .
- مجموعة الدول دون إمكاناتها وهي التي تحظى بمؤشر أداء منخفض ومؤشر إمكانات مرتفع وتشمل 30 دولة .
- مجموعة الدول المتدنية الأداء وهي التي تحظى بمؤشر أداء منخفض ومؤشر إمكانات منخفض أيضا وهي المجموعة التي تنتمي إليها الجزائر والمغرب وتشمل 40 دولة ، لقد كان رصيد مؤشر الأداء بالنسبة للجزائر خلال الفترة 1988 – 1990 يقدر بـ صفر (0) ليصبح في حدود 3, 0 خلال الفترة 1998 – 2000 وكان ترتيب الجزائر في هذا المؤشر 111 من 140 بلد سنة 2002 ليصبح في المرتبة 95 سنة 2004 ، بينما كان رصيد مؤشر الإمكانات بالنسبة للجزائر خلال الفترة 1988 – 1990 في حدود 0,198 ليصبح خلال الفترة 1998 – 2000 في حدود 0,216 وكان ترتيب الجزائر 96 من ضمن 140 بلد شمله المؤشر .

3: مؤشر التنمية البشرية.

يصدر هذا المؤشر سنويا منذ عام 1990 عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP ويتم

احتساب هذا المؤشر على أساس متوسط ثلاث مكونات هي:

- طول العمر الذي يقاس بمتوسط العمر المتوقع عند الولادة ويتراوح بين 25 و 85 سنة .
- المعرفة ويقاس المؤشر بمعدل محو الأمية بين البالغين ونسب الالتحاق في المراحل التعليمية المختلفة، ويتراوح ما بين صفر 0% و 100%.
- مستوى المعيشة ويقاس بمعدل دخل الفرد للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ويتراوح ما بين 100 دولار و 40000 دولار.¹

دليل المؤشر :

يتم ترتيب الدول في ثلاث مجموعات حسب قيمة المؤشر، مؤشر تنمية بشرية عال يقدر ب 80% أو أكثر ، مؤشر تنمية بشرية متوسط يتراوح من 50% إلى 79% ومؤشر تنمية بشرية منخفض يقدر بأقل من 50% .

وضع الجزائر:

تعتبر الجزائر من الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة رغم تحسن قيمة المؤشر بها الذي بلغ 55% سنة 1980 ليصبح في حدود 69,7% سنة 2000 والذي جعلها تحتل المرتبة 103 سنة 2005 والمرتبة 84 سنة 2012 في حين احتلت تونس المرتبة 81 من بين 169 بلد .

¹ ناجي بن حسين ، مرجع سابق ، ص71

5. مؤشر تقييم المخاطر القطرية

جدول رقم : (11) يوضح مؤشر تقييم المخاطر القطرية (2010 – 2002)

مؤشر الكوفاس			مؤشر انستيتيبيونال انفوستر للتقويم القطري					مؤشر اليورمني للمخاطر القطرية					المؤشر المركب للمخاطر القطرية					المؤشر البلد
2010	2006	2002	2008	2005		2002	2010	2005		2002	2010	2005		2002	2010	2005		
الترتيب			ر	ر	ت	ر	ت	ر	ر	ت	ر	ت	ر	ر	ت	ر	ر	ت
A4	A4	B	47,5	33,4	81	31,5	84	46,8	41,21	88	40,8	86	72,0	65,8	85	64	87	الجزائر
A4	A4	A4	57,2	50,7	54	53,7	49	56,53	53,7	49	57,2	57	72,8	73,5	57	71	56	تونس
A4	A4	A4	51,8	46,1	59	48,2	58	54,28	53,76	62	53,8	62	72,3	73,3	49	73	53	المغرب

المصدر : تقارير مناخ الاستثمار 2010

ت : ترتيب القطر حسب المؤشر (من الأقل خطورة للأكثر خطورة)

ر : رصيد البلد ضمن حسابات المؤشر

يتكون مؤشر تقويم المخاطر القطرية من المؤشرات التالية :

■ المؤشر المركب للمخاطر القطرية :

منذ 1980 يصدر شهريا هذا المؤشر عن مجموعة P R S من خلال الدليل الدولي للمخاطر القطرية (International Country Risk Group) وذلك لغرض قياس المخاطر المتعلقة بالاستثمار ، ويغطي المؤشر 140 دولة منها 18 دولة عربية ، ويتكون من 3 مؤشرات فرعية هي : مؤشر تقييم المخاطر السياسية (يشكل 50 % من المؤشر المركب) ومؤشر تقييم المخاطر الاقتصادية (يشكل 25 %) ومؤشر تقييم المخاطر المالية (يشكل 25 %).¹

يقسم المؤشر الدول حسب درجة المخاطرة الى المجموعات التالية :

- من صفر إلى 49,4 نقطة : درجة المخاطرة مرتفعة جدا؛
- من 50 إلى 59,5 نقطة: درجة مخاطرة مرتفعة ؛
- من 60 إلى 69,5 نقطة: درجة مخاطرة معتدلة ؛
- من 70 إلى 79,5 نقطة: درجة مخاطرة منخفضة؛
- من 80 إلى 100 نقطة: درجة مخاطرة منخفضة جدا.

وهذا يعني انه كلما ارتفع رصيد المؤشر المركب قلت درجة المخاطرة

ومن الجدول يتضح انه خلال عام 2005 صنفت الجزائر ضمن الرتبة 85 دوليا من أصل 140 دولة ، حيث بلغت قيمة المؤشر 65,8 نقطة بدرجة مخاطرة معتدلة، أما خلال عام 2010 أصبحت ضمن مجموعة البلدان ذات المخاطرة المنخفضة بمؤشر قيمته 72,0 نقطة .

¹ محمد قويدري ، مرجع سابق ، ص 291 .

■ مؤشر اليورومني للمخاطر القطرية:

يصدر هذا المؤشر عن مجلة اليوروميني في السنة (في مارس وسبتمبر) وذلك لغرض قياس المخاطر القطرية لجهة قدرة البلد على الوفاء بالتزاماته المالية ، ويغطي 185 دولة منها 20 دولة عربية ويتكون من تسعة عناصر هي : المخاطر السياسية ، الأداء الاقتصادي ، مؤشر المديونية وضع الديون المتعثرة ، التقويم الائتماني للقطر ، توافر التمويل المصرفي طويل المدى ، توافر التمويل قصير المدى ، توفير الأسواق الرأسمالية ، معدل الخصم عند التنازل ويشير دليل المؤشر إلى انه كلما ارتفع رصيد الدولة من النقاط كانت مخاطرها القطرية اقل .

خلال عام 2005 حصلت الجزائر على الرتبة 88 دوليا من أصل 185 دولة حيث بلغت قيمة المؤشر 41,29 نقطة بدرجة مخاطرة مرتفعة¹.

■ مؤشر الانستيتوشنال انفوستر للتقويم القطري :

يصدر هذا المؤشر منذ عام 1998 عن مجلة "الانستيتوشنال انفوستر" مرتين في السنة (مارس وسبتمبر) ويغطي 151 دولة منها 16 دولة عربية يحتسب المؤشر استنادا إلى مسوح استقصائية يتم الحصول عليها من قبل كبار رجال الاقتصاد والمحللين في بنوك عالمية وشركات مالية كبرى ، حيث تصنف الدول وفق تدرج من صفر إلى 100 وكلما ارتفع رصيد الدولة ، دل ذلك على انخفاض درجة المخاطرة .

خلال سنة 2005 دخلت الجزائر ضمن مجموعة المخاطر المرتفعة حيث حصلت على الرتبة 81 دوليا من أصل 151 دولة .

■ مؤشر الكوفاس للمخاطر القطرية :

"يصدر عن المؤسسة الفرنسية لضمان التجارة الخارجية (COFACE)، حيث يقيس مخاطرة قدرة الدول على السداد ويغطي المؤشر 141 دولة منها 20 دولة عربية ، ويستند إلى مؤشرات فرعية تستخدم في تقييم العوامل السياسية، مخاطر نقص العملة الصعبة، قدرة الدولة على الإيفاء بالتزاماتها الخارجية، مخاطر انخفاض قيمة العملة المفاجئ الذي يعقب سحبات رأسمالية ضخمة ،

¹ محمد قويدري ، مرجع سابق ، ص 291 .

مخاطر الأزمات النمطية في القطاع المصرفي، المخاطر الدورية وسلوك السداد في العمليات قصيرة المدى¹

وقد صنف دليل المؤشر إلى: 2

1. درجة الاستثمار A وتقسم إلى أربعة مستويات هي :

A1 : البيئة السياسية والاقتصادية مستقرة وسجل السداد جيد جدا ، وأن إمكانية بروز مخاطر القدرة على السداد ضعيفة جدا؛

A2 : احتمال السداد يبقى ضعيفا جدا حتى في وجود بيئة سياسية واقتصادية اقل استقرارا أو بروز سجل مدفوعات لدولة ما بدرجة تقل نسبيا عن الدولة المصنفة ضمن A1 ؛

A3 : بروز بعض الظروف السياسية والاقتصادية غير الملائمة قد تؤدي بسجل المدفوعات المنخفض أصلا لان يصبح أكثر انخفاضاً من الفئات السابقة مع استبعاد إمكانية عدم القدرة على السداد ؛

A4 : سجل المدفوعات المتقطع قد يصبح أسوأ مع تدهور الأوضاع السياسية والاقتصادية رغم ذلك فان إمكانية عدم السداد تبقى مقبولة جدا .

2. درجة المضاربة وتقسم إلى ثلاثة مستويات هي :

B : يرجح أن يكون للبيئة السياسية والاقتصادية غير المستقرة تأثير أكبر على سجل السداد السيئ أصلا؛

C : قد تؤدي البيئة السياسية والاقتصادية شديدة التقلب إلى تدهور أكبر في سجل السداد السيئ أصلا؛

D : ستؤدي درجة المخاطرة العالية للبيئة السياسية والاقتصادية في دولة ما إلى جعل سجل السداد السيئ جدا أكثر سوء.

²⁻¹ محمد قويدري ، مرجع سابق ، ص 291 .

"استنادا الى هذا المؤشر فقد صنفت الجزائر خلال سنتي 2002 و 2003 ضمن مجموعة الدول في درجة المضاربة وذلك برصيد B ، حيث يفيد ذلك بان للبيئة السياسية والاقتصادية غير المستقرة تأثيرا كبيرا على سجل السداد السيئ أصلا".¹

"أما خلال 2006 - 2010 نلاحظ تحسنا في وضعية الجزائر حيث انتقلت من درجة المضاربة B إلى الدرجة (A4) التي تعني وضعية المخاطرة المعتدلة ويعود السبب الأساسي في ذلك لتحسن الوضعية المالية للجزائر الناتجة عن توفرها على احتياطي صرف يفوق 100 مليار دولار في نهاية سنة 2007".²

¹ محمد قويدري ، مرجع سابق ، ص 292 .

² ناجي بن حسين ، مرجع سابق ، ص 73 .

المبحث الثالث : عوائق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر :

بالرغم من الجهود التي بذلتها الجزائر و المكرسة لترقية و تشجيع الاستثمارات الأجنبية ، إلا أن حجم الاستثمار الأجنبية المسجلة في البلاد لم تكن تتناسب بأي حال من الأحوال مع مستوى الطموحات، فقد كانت هذه الاستثمارات بعيدة كل البعد عن ما كان متوقعا من وراء التوسع في منح الحوافز و التسهيلات المستثمرين الأجانب و يمكن إرجاع ذلك إلى العراقيل الاقتصادية و القانونية و الإدارية التالية :

المطلب الأول : المعوقات الاقتصادية

من بين المعوقات الاقتصادية التي ساهمت في ضعف الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الجزائر مايلي :

أولا : الاستقرار السياسي

لغياب الاستقرار السياسي أثر كبير على توافد الاستثمارات الأجنبية المباشرة في القطاعات خارج المحروقات خاصة، حيث أن العلاقة قوية بين غياب هذا العامل في بلد ما وتحفيز جلب الاستثمارات في هذا البلد.

نظرا للوضعية الاقتصادية والأمنية التي عرفتها الجزائر خلال التسعينات فان أهم هيئات ضمان الاستثمار وعلى رأسها "الكوفاس" من خلال تقديرها لخطر البلاد ، قامت بتصنيف الجزائر من بين البلدان ذات الخطر الجدد مرتفع. ولهذا قامت برفع علاوات تأمين الاستثمارات ضد المخاطر السياسية، إلا أن هذه الزيادة لم تكن المحددة الأساسي لغياب الاستثمارات الأجنبية المباشرة عن الجزائر، فالدور الذي لعبته وسائل الإعلام الوطنية والأجنبية جعلت المستثمر الأجنبي لا يفكر حتى في زيارة الجزائر ناهيك عن الاستثمار فيها.¹

ثانيا : عدم وجود سوق منافسة :

ويمكن إرجاع ذلك إلى العوامل التالية:²

1. إن من بين الأسباب التي جعلت الجزائر لا تستقطب الاستثمارات الأجنبية هو حداثة التجربة الجزائرية فيما يخص اقتصاد السوق وهذا نظرا لصعوبة الانتقال من اقتصاد مخطط إلى

¹ علي همال، فاطمة حفيظ، مرجع سابق، ص 387

² بولعيد بعلوج، معوقات الاستثمار في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 04، ص 71.

اقتصاد رأسمالي كما أن الآليات التي يسير بها الاقتصاد الجزائري حاليا تعد متواضعة مقارنة مع الدول الأخرى التي تتنافس في مثل هذا الجانب .

2. كما أن الكثير من الاستثمارات في الدول النامية جزء منها يتمثل في عملية الخوصصة وأن الجزائر رغم ما أصدرته من قوانين فإن عملية الخوصصة لم تطبق كما يجب وهذا نظرا لتعقيد هذا الموضوع وتأثيراته السلبية المتوقعة على الطبقة العاملة والاقتصاد الوطني ، لذلك أصبحت محل شك من طرف بعض الأوساط في الجزائر وخاصة النقابة التي تحاول الدفاع عن مناصب الشغل وعدم المغامرة إلا إذا كانت نتائجها مضمونة .

3. الاستثمار الأجنبي المباشر مرتبط ارتباطا وثيقا بمدى قدرة القطاع الخاص على القيام بهذه العمليات، وهذا القطاع لم يصل بعد إلى المستوى المطلوب رغم أن نشاطه يمثل 44% من النشاط الوطني ، إضافة إلى ذلك فإن نقص التجربة والخبرة في هذا القطاع جعله لا يساهم كما هو مطلوب منه ، لأن القطاع الخاص في بعض الدول هو الذي يجذب الأموال بفضل خبرته وعلاقته الخاصة مع المستثمرين الأجانب .

4. إضافة إلى النقاط السابقة فإن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يمكن أن يغامر إلا إذا لاحظ أن القطاع الخاص يغامر في الدولة المضيفة ، ولكن ما يلاحظ من الاقتصاد الجزائري أن النشاط التجاري المتعلق بالاستيراد هو الغالب وهذا لما يحققه من مردودية مرتفعة مقارنة بالنشاط الاستثماري كما أن التسهيلات والتلاعبات في هذا المجال شجع الخواص على مواصلة هذا النشاط بدل المغامرة في عملية الاستثمار .

5. أما الجانب الآخر فهو أن المؤسسات الاقتصادية العمومية خاصة لم يتم الفصل في وضعيتها سواء بالاستمرار أو الغلق أو الخوصصة وهذا لا يسمح للمستثمر أن يقوم بالاستثمار في محيط لا يعرف كيف سيكون المستقبل الاقتصادي فيه لأن تدعيم الدولة في هذه القطاعات تتناقض مع التسهيلات والقوانين الاستثمارية التي سنتها الجزائر والتي لا تميز بين المستثمر المحلي والأجنبي .

6. أما الجانب الآخر الذي أظهر فشله هو عدم فاعلية المؤسسات البنكية وخاصة القطاع الخاص وعدم تطوره وأخيرا نلاحظ كارثة بنك الخلفية وإغلاق بعض البنوك الأخرى نظرا لعدم قيامها بتعهداتها تجاه المتعاملين والمجتمع ، كما أن فشل تجربة بورصة الجزائر تجعل المستثمرين يفضلون التوجه إلى دول أخرى يكون فيها المحيط المالي فعالا ومناسبا .

7. كما أن ظاهرة الأخرى الخطيرة هي انتشار ظاهرة المخدرات والاتجار فيها تجعل السوق الجزائرية محل شك ، لان هذه الأموال القذرة تسير من طرف عصابات محلية ودولية منظمة تحاول غسيل هذه الأموال وإدخالها في النشاط الاقتصادي ، وهذا يجد من قدرة المنافسة سواء بالنسبة للمحليين أو الأجانب، فحسب تصريح مصالح الدرك الوطني فان عدد الملفات الخاصة بهذا الموضوع بلغت 10000 ملف خلال 10 سنوات ، وهذا الداء يجب محاربتة لما له من أضرار فادحة سواء الاجتماعية أو الاقتصادية .

8. إضافة إلى الأسباب السابقة وحسب تقرير أصدره البنك العالمي بعنوان : قضايا نظام الإدارة العامة لسنة 2006 فانه من العوامل التي تؤثر سلبا على بيئة الأعمال في الجزائر منافسة القطاع الموازي الحادة ، فقد أكدت الإحصائيات الرسمية أن القطاع الموازي في الجزائر يسيطر لوحده على 40 % من الكتلة النقدية المتداولة في السوق الوطنية وهي نسبة مرتفعة جدا وبالتالي فإن الخسائر التي يسببها القطاع الموازي من خلال المنافسة غير الشرعية معتبرة جدا، كما أن هذه الوضعية لا تسمح لأي مستثمر كان سواء كان محلي أو أجنبي أن يستثمر في سوق تسود فيه السوق السوداء وعدم وجود تنظيم للسوق.

ثالثا : عائق العقار

"من أهم العراقيل التي تعيق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر هو مشكل العقار ، فالعقار عامل مساعد جدا على استقرار المستثمرين حيث أن الإشكال يكمن أساسا في طول المدة الزمنية التي تستغرقها عملية رد هيئات منح قرار استغلال العقار (الهيئة المكلفة بالعقار ولجنة التنشيط المحلي لترقية الاستثمار على مستوى الشباك الوحيد) ، فقد يطول الأمر أحيانا لسنة.¹" كما أن مشكل العقار الصناعي يعد من أهم العراقيل ومن أهم المشاكل التي تعترضه ما يلي²:

1. طول مدة رد الهيئات المكلفة بتخصيص العقار الصناعي والتي تفوق سنة؛
2. تخصيص الأراضي بتكاليف باهظة تشمل تكاليف التهيئة دون خضوع هذه الأراضي لأية تهيئة أو في مناطق نشاط وهمية لعدم إنشائها بعد، نظرا لوجود نزاع حول ملكيتها؛
3. عدم توافق طبيعة الأراضي الصناعية المخصصة ونوع النشاط؛

1 محبوب بن حمودة ، إسماعيل بن قانة، مرجع سابق ، ص 66

2 علي همال ، فطيمة حفيظ ، مرجع سابق ، ص 385 .

4. أمن المنطقة الصناعية.

"كما أن العقار الفلاحي لا تختلف مشاكله كثيرا عن العقار الصناعي ، إذ أنه يبقى العائق الأساسي في تطوير الإنتاج الزراعي ، وذلك من جراء صعوبة عمل المنتجين على ارض لا يملكونها على الرغم من إصدار عدة قوانين كان من بينها 83-18 في 31 أوت 1983 المتعلق باستصلاح الأراضي وحياسة الملكية العقارية."¹

- "أما العقار السياحي في الجزائر فانه يعاني من مشاكل عديدة نذكر منها"²:

1. تقلص مساحات مناطق التوسع السياحي بسبب التدهور المستمر للمواقع السياحية؛
2. الشغل العشوائي لمناطق التوسع السياحي وانتشار البناءات الفوضوية بهذه المناطق؛
3. تدهور المحيط الطبيعي مثل التلوث وغياب قواعد العمران مما أدى إلى تحويل الموارد عن طبيعتها السياحية وهو الأمر الذي قلل بشكل كبير فرص الاستثمار في بعض المناطق ذات القيمة السياحية العالية .
4. تعرض العقار السياحي لأطماع مختلفة ترتب عنها مضاربة في الصفقات العقارية المتعلقة بقطع الأراضي الواقعة داخل مناطق التوسع السياحي.

المطلب الثاني : المعوقات القانونية و الإدارية

من أهم العوائق القانونية و الإدارية التي تحول دون تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ما يلي:

أولاً: الفساد الإداري

"إن الفساد الإداري هو سوء استخدام المنصب أو السلطة لأغراض شخصية و يكون ذلك بابتزاز المتعاملين أو الحصول على الرشوة ، فيعتبر قيام الموظف أو المسؤول بتطبيق خدمة قانونية مكلف بأدائها مقابل الحصول على رشوة فسادا. وكذلك تعتبر الحالة المعاكسة فسادا عند تقديم خدمة يمنعها القانون كتسريب المعلومات السرية و تقديم تراخيص غير مسموح بها قانونا."³

²⁻¹ محبوب بن حمودة ، اسماعيل بن قانة ، مرجع سابق ، ص66-67

³ بعلوج بولعيد، مرجع سابق 82 .

"كما تصدر منظمة الشفافية الدولية سنويا مؤشر الشفافية أو النظرة إلى الفساد منذ سنة 1995، لتعكس درجة التحسن في ممارسات الإدارة الحكومية و الشركات العالمية لغرض تعزيز الشفافية و جهود محاربة الفساد. و يحاول المؤشر عبر مجموعة من الموسوعات و مصادر معلومات معتمدة تحديد مدى تفشي الفساد في الدولة و درجة تأثيره في مناخ الاستثمار كأحد المعوقات داخلها و نظرة الشركات الأجنبية العالمية للاستثمار في القطر المعني ، و تتراوح قيمة المؤشر بين الصفر الذي يعني درجة فساد عالية، و عشرة التي تعني درجة شفافية عالية . هذا و قد احتلت الجزائر المرتبة 97 سنة 2004 من أصل 146 دولة داخلية في الترتيب ، و احتلت المرتبة نفسها سنة 2005 من أصل 159 دولة ، و بالرغم من التحسن المسجل في محاربة الفساد في السنوات الأخيرة يبقى انتشار الرشوة و الفساد الإداري من أهم عوائق للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.¹"

ثانيا : عدم توفر الشفافية في المصالح الجمركية :

"إنّ من بين القطاعات التي تشجع على انتقال الاستثمارات الأجنبية المباشرة هو وجود مصالح جمركية تعمل بشفافية في الدول المضيفة و صلاحية هذا الجهاز فعلا في استقبال المستثمرين الأجانب و هذا في بداية الأمر عن القيام بزيارة استطلاعية لمعرفة الظروف الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية لدولة النامية ، و الملاحظة في الكثير من الدول النامية التي تمتاز بجهاز جمركي بيروقراطي متعفن أدى بالكثير من رجال الأعمال إلى الرجوع من حيث أتوا في أول طائرة تكون بالمطار نظرا للمعاملات المتعجرفة لبعض الجمركيين.²"

ـ " و تلعب الجمارك دورا فعلا في هذه العملية للأسباب التالية :"³

1. إن وجود تسهيلات جمركية و إدارة فعالة تسمح بانتقال البضائع و التجهيزات من دولة لأخرى.

2. إن وجود مصالح جمركية تساهم في تشجيع الصادرات تكون حافزا للمستثمرين على القيام بمشاريع يكون هدفها الإنتاج بغرض الطلب المحلي و التصدير إلى الخارج .

¹ بعروج بولعيد، مرجع سابق ، ص 85.

²⁻³ صالح مفتاح، دلال بن سمينة، مرجع سابق ، ص، 124-125.

- 3 . إن احترام مصالح الجمارك للقوانين الدولية و الخاصة فيما يخص القوانين الجمركية في متابعة المعاملات الاقتصادية الغير قانونية، هذا باحترام القانون و تطبيقه على كل المتعاملين الاقتصاديين يجعل السوق يسودها روح المنافسة و الشفافية.
- 4 . إن تطبيق الإجراءات الخاصة لمكافحة الغش و التزيف في المعاملات التجارية و حقوق الملكية الفكرية يساعد على ممارسة الاستثمارات في مناخ موثوق به و مقبول.
- 5 . إن موضوع الإسراع و الأخذ بعين الاعتبار في المعاملات الاقتصادية تكون حافز للأجانب بأن يستثمروا في الدول النامية ، لان التهاون يضيع الكثير من الوقت وهذا ما يؤدي إلى جعل الكثير من المستثمرين يغيرون مواقع استثماراتهم.
- 6 . إن انتشار الرشوة و المحاباة في القطاع الجمركي يؤدي إلى انتشار الربوع التي يحصل عليها المرتشين و هذا يجعل السوق يسودها المنافسة غير التامة أو بظهور الاحتكارات و بالتالي يصبح الاختيار الأفضل للمستثمرين النبلاء هو إما انسحاب من السوق أو التعرض إلى الإفلاس.
- ثالثا : عوائق قانونية أخرى**

"عدم وضوح النصوص القانونية و التشريعية الخاصة بالاستثمار و غياب اللوائح التفسيرية و التنفيذية التي تفصل في مضمونها ، و كذلك عدم مسايرة التطورات الحاصلة في التشريعات الاستثمارية مع تشريعات القطاعات الأخرى ، لاسيما عدد من القطاعات التي لا تزال تعاني شبه جمود في مجال الإصلاح على غرار المنظومة المصرفية و حتى بعض القطاعات الصناعية"¹.

و بعد الانتهاء من هذا الفصل المتعلق بالاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر ، يمكن تلخيص اهم ما ورد في هذا الفصل في الجدول التالي :

¹ - صالح مفتاح، دلال بن سميحة، مرجع سابق ، ص125

الجدول رقم 12: العلاقة بين تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1995-2011 .

السنوات	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
تدفقات FDI الوارد الى الجزائر بالمليون دولار	25	270	260	501	507	438	1196	1065	634	882	1081	1796	1662	2646	2761	2291	2571
معدل النمو الاقتصادي (%)	3,8	4,1	1,1	5,1	3,2	2,2	2,7	4,7	6,9	5,2	5,1	5	3	3	2	2,5	4,2
FDI كنسبة من GDP		0,57	0,53	1,04	1,04	0,79	2,16	1,86	0,93	1,03	1,05	1,8	1,1	1,8	2	1,8	1,9

المصدر : Word investment report , 2012, www.unctad.org

يبين الجدول أن حجم الناتج الداخلي الخام عرف تطورات مهمة تعكس معدلات النمو المحققة خاصة خلال الفترة 2002 – 2011 .

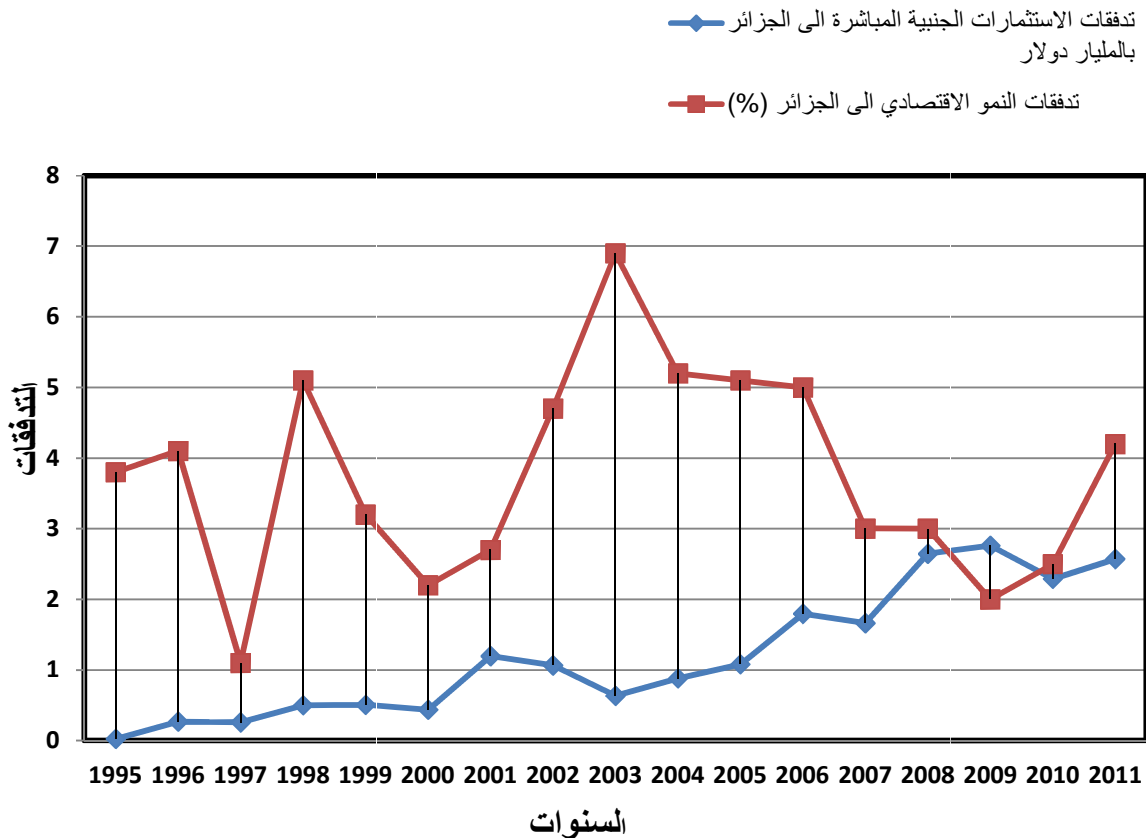
ارتفع حجم الناتج الداخلي الخام من حوالي 2005 مليار دينار سنة 1995 إلى 4124 مليار دينار عام 2000 محققا معدلات نمو متذبذبة تراوحت كمتوسط للفترة 1995-2000 (3.2%) وإن كانت جل هذه المعدلات إيجابية فقد ظلت دون المستويات المرجوة، هذا ما يتماشى مع تدفقات متدنية من الاستثمار الأجنبي المباشر لم تتجاوز 507 مليون دولار طيلة الفترة، وإن نمت بمعدلات مهمة خاصة عام 1998 و 1999 ، (96.33% - 33.75%) سجلت سنة 1998 تضاعف في حجم الاستثمارات المستقطبة مقارنة بالسنة التي سبقتها من 260 مليون دولار سنة 1997 إلى 501 مليون دولار عام 1998 ، ونشير إلى أن هذه السنة سجلت معدل النمو الأعلى طيلة الفترة 1995-2000 مقداره 5.1% ، وحتى كنسبة من الناتج الداخلي الخام سجلت هاتين السنتين 1998 و 1999 أعلى نسبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة بمعدل بلغ 1.04% من ال **GDP** و تعكس هذه التطورات النسبة المرتفعة لحجم الاستثمار كتراكم خام بالنسبة لل **GDP** والتي قدرت ب 24 % عام 1999 و يتوافق مع تراجع معدل النمو عام 2000 (2,2 %) معدل نمو سلبي لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر -2.34% ، وتراجع نسبته من ال **GDP** إلى حوالي 0.7% كما أن حجم الاستثمار كتراكم خام من ال **GDP** قد تراجع إلى أدنى مستوى له في حدود 20.7% .

قد عرفت السنوات اللاحقة 2001 – 2011 طفرة في معدلات النمو المحققة بلغت أعلى مستوياتها عام 2003 بمعدل نمو بلغ 6.9% ، كما عرفت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر طفرة خلال هذه الفترة مقارنة بالفترة السابقة وإن كانت معدلات نموها عرفت تذبذبا. كان أهم تطور مسجل فيما يخص هذه التدفقات سجل عام 2009 الذي يظل أفضل سنة من حيث استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالنسبة للجزائر.

إن هذه التطورات جاءت معاكسة لتلك المسجلة فيما يخص معدلات النمو المحققة، إذ في سنة 2009 (أفضل معدل نمو لل **FDI**) سجل معدل النمو أدنى مستويات له خلال هذه الفترة 2% إلا أن نسبة ال **FDI** بالنسبة لل **GDP** كانت هي الأعلى بمعدل بلغ 2.16% وفي سنة 2003 أين سجل معدل النمو أعلى مستوى له 6,9% تدهور تدفق الاستثمارات الأجنبية

المباشرة إلى أدنى المستويات مسجلا معدل نمو سلبي بلغ -42.18% ، رغم هذا بلغ حجم الاستثمار كترام خام من ال **GDP** مستويات مرتفعة ظلت في حدود 24% خلال هذه الفترة. مما يفسر بزيادة الاستثمارات المحلية تحت تأثير زيادة نفقات التجهيز في ظل البرامج المعلن عنها لدعم النمو وإنعاش الاقتصاد الوطني برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001 – 2004 و برنامج دعم النمو الاقتصادي 2005 – 2009 ويوضح الشكل الموالي العلاقة بين معدلات نمو الناتج الداخلي الخام ومعدلات نمو تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر. الشكل رقم: (05) العلاقة بين تدفقات النمو الاقتصادي و تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خلال الفترة : 1995 – 2011

العلاقة بين تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر و النمو الاقتصادي خلال الفترة 1995 - 2011



المصدر : Word investment report , 2012, www.unctad.org

خاتمة الفصل الثاني .

من خلال الفصل الثاني المتعلق بالاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر تبين لنا ما يلي :

- ان الجزائر تمتلك مؤهلات كبيرة مما يجعلها من البلدان الاكثر استقطابا للاستثمارات الاجنبية المباشرة . فبالاضافة الى الثروات الطبيعية الهائلة الخاصة بقطاع الطاقة ، هناك مؤهلات اخرى لا تقل اهمية مثل الحجم المعترف للسوق الجزائرية ، الوضعية الاقتصادية الكلية المريحة ، الموقع الجغرافي المتميز ، و الحجم الكبير من اليد العاملة . كما تجدر الملاحظة بان مستوى تكوين الموارد البشرية قد تحسن كثيرا خلال السنوات الاخيرة .

- ان وثيرة تطور الاستثمارات الاجنبية المباشرة الواردة الى الجزائر متباينة منذ سبعينيات القرن الماضي . فبعد الغياب الشبه التام لهذه الاستثمارات خلال الثمانينات ما عدا قطاع المحروقات عدت تدفقات هذه الاستثمارات الى الجزائر . ويظهر جليا خاصة مند سنة 1994 و ذلك تبعا للاصلاحات التي قامت بها السلطات الجزائرية في تلك الفترة وكذلك جاذبية قطاع المحروقات .

- و من حيث مصدر الاستثمارات الاجنبية المباشرة الواردة الى الجزائر تم التوصل الى ان الدول الأوروبية تحتل المرتبة الأولى بالنسبة للاستثمارات الأجنبية في الجزائر والتي تتقدمها فرنسا ب 121 مشروع ما قيمته 39.376 مليون دينار ثم تليها الدول العربية ب 290 مشروعا أي بقيمة 835.745 وهي تحتل المرتبة الأولى بالنسبة لقيمة المشاريع ثم آسيا ب 48 مشروعا، ويبقى حضور دول أفريقيا وأمريكا وأستراليا ضعيفا في الجزائر. مع العلم ان الاستثمارات الأوروبية تقع في قطاع المحروقات بالدرجة الاولى بالاضافة الى بعض القطاعات الاقتصادية الاخرى مثل : الصيدلة ، الزراعة الغذائية و الحديد و الصلب .

- عدم تحسن واضح الى التراجع في معظم المؤشرات المتعلقة بمناخ الاستثمار في الدول الثلاثة الجزائر ، المغرب ، تونس خاصة مؤشرات المخاطر القطرية التي تميزت بنوع من الاستقرار يعكس عدم كفاية الجهود المبذولة من اجل تحسين التقييم لدى الهيئات الدولية بالرغم من اولوية هذه المؤشرات والتي تعتبر بمثابة ضمانات للمستثمرين الاجانب ، الشيء الذي يمكن ان يفسر ضعف حصيلة التدفقات الواردة الى هذه الدول .
- التقدم النسبي لتونس في معظم المؤشرات الدولية مما يجعلها تمثل مرجعية لمقارنة تطور المناخ الاستثماري بالنسبة للمغرب و الجزائر ، إلا ان تقارب حصيلة تدفقات الاستثمار الواردة الى الدول الثلاث يدل على تأثير جاذبية الاستثمار بمتغيرات اخرى تتعلق بالمستثمر الاجنبي مثل حجم السوق الاكبر نسبيا في الجزائر و المغرب و ربحية الاستثمار في قطاع المحروقات بالنسبة للجزائر .
- ضعف المناخ العام للاستثمار في الجزائر الذي تحكمه معظم المؤشرات المدروسة باستثناء مؤشر التنمية البشرية ، والذي يرتبط من خلال مكوناته بتحسين مداخل المحروقات في السنوات الاخيرة .
- اما فيما يتعلق بالنقائص ، تشير نتائج البحث الى وجود بعض المعوقات التي تواجه تدفق الاستثمارات الاجنبية المباشرة الى الجزائر . من بين هذه المعوقات التأخر الكبير في برامج الخوصصة . ويظهر ذلك جليا في القطاع المالي 94 بالمائة من البنوك لا تزال تابعة للدولة . بالاضافة الى ذلك النقص الكبير في المعلومات الخاصة بالفرص المتاحة للاستثمار الذي يعطي صورة غير واضحة عن الجزائر بالنسبة للجزائر مع وجود صعوبة في الحصول على العقار الصناعي .

الفصل الثالث : الدراسة القياسية

تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر

يهدف هذا الفصل الى محاولة قياس اثر الاستثمار الجني المباشر على النمو الاقتصادي انطلاقا من حالة الجزائر انطلاقا من توظيف دالة "cobb-douglas" وقد تعددت الدراسات الساعية لقياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي، كما تعددت الطرق القياسية المستخدمة لتحقيق هذا الهدف، و تبعا لذلك فقد تعددت النتائج التي توصل إليها الباحثون ، فمنهم من أثبت وجود علاقة متبادلة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي ، أي أن زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر تعزز النمو الاقتصادي ، و النمو الاقتصادي بدوره يحفز الاستثمار الأجنبي المباشر كما و يعتبر أحد محدداته. في حين أشار البعض لوجود علاقة عكسية بين الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي، في حين لم تجد بعض الدراسات علاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي. هذا وقد أظهرت معظم الدراسات الأثر الإيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي، خاصة في الدول النامية. ويتباين حجم هذا الأثر بين الدول نتيجة لاختلاف العوامل الخاصة بكل دولة على حدا و هذا ما يدفعنا في هذا الفصل للبحث عن مدى تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1991-2008) من خلال التطرق إلى المباحث التالية :

-المبحث الأول : تقديم النموذج و التعريف بمتغيراته.

-المبحث الثاني : قياس تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي.

المبحث الأول: تقديم النموذج و التعريف بمغيراته

بعدها تم دراسة و استعراض الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر و علاقته بالنمو الاقتصادي، يتم في هذا المبحث تحديد و تعريف النموذج المستخدم في الدراسة التطبيقية كالتالي:

المطلب الأول: تقديم النموذج

تعتمد هذه الدراسة إلى توظيف دالة الإنتاج "كوب- دوقلاس" "cobb-douglas"، لقياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1991-2008)، حيث أن هذا النموذج مستمد من النموذج المستخدم من طرف "زياد محمد أبو ليلي" و " زكية أحمد مشعل" في دراستهما لعلاقة و أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الأردن و ذلك عام 2007 و قد تمت تلك الدراسة خلال الفترة (1976-2003). و سوف يتم تقدير دالة الإنتاج باستخدام رأس المال، العمل، و الواردات كعوامل إنتاج، كما تم التمييز بين رأس المال المحلي و الأجنبي كعوامل مستقلة، حيث أن هذا الأخير مقاسا بالاستثمار الأجنبي المباشر. ولأن النموذج تضمن الواردات كعامل إنتاج، سيتم استخدام الناتج الإجمالي GP، و الذي يساوي الناتج المحلي الإجمالي مضافا إليه الواردات.

قد جاء النموذج على الشكل التالي:¹

$$GP=f(K, FDI, IMP, \epsilon) \dots\dots\dots (29)$$

حيث:

GP: الناتج الإجمالي، وهو يساوي الناتج المحلي الإجمالي مضافا إليه الواردات.

K: رأس المال المحلي.

FDI: رأس المال الأجنبي مقاس بتراكم الاستثمار الأجنبي المباشر.

L: عنصر العمل، مقاس بعدد العمال (العمالة الكلية).

IMP: الواردات من السلع و الخدمات.

ϵ : حد الخطأ

ويمكن كتابة المعادلة السابقة على الصيغة التالية:

$$GP=AK^{\alpha 1}FDI^{\alpha 2}IMP^{\alpha 3}L^{\alpha 4} e \dots\dots\dots(30)$$

¹ زياد محمد أبو ليلي، مرجع سابق، ص 56.

حيث:

$$\alpha_1 + \alpha_2 + \alpha_3 + \alpha_4 = 1$$

وبقسمة طرفي الدالة رقم (30) على L نحصل على الدالة رقم (31):

$$GP/L = (AK^{\alpha_1} FDI^{\alpha_2} IMP^{\alpha_3} L^{\alpha_4} e) / L \dots \dots \dots (32)$$

ومنه :

$$GP/L = AK^{\alpha_1} FDI^{\alpha_2} IMP^{\alpha_3} L^{\alpha_4} L^{-1} e \dots \dots \dots (33)$$

و يمكن كتابة المعادلة رقم (33) بالصيغة التالية:

$$GP/L = AK^{\alpha_1} FDI^{\alpha_2} IMP^{\alpha_3} L^{\alpha_4} L^{-\alpha_1 - \alpha_2 - \alpha_3} e \dots \dots \dots (34)$$

وبعد إعادة ترتيب الدالة يمكن التوصل إلى الصيغة التالية :

$$GP/L = A(K/L)^{\alpha_1} (FDI/L)^{\alpha_2} (M/L)^{\alpha_3} \mu \dots \dots \dots (35)$$

"إن هذا النموذج يساعد على تجنب مشكلة عدم تجانس التباين ، و التي يعني وجودها أن التباين يتغير مع تغير المشاهدات، الأمر الذي يقود إلى نتائج غير كفؤة لا تساعد في اتخاذ القرار الصحيح بشأن اختبار الفرضيات، كما يساعد هذا النموذج على تجنب مشكلة الارتباط الخطي المتعدد، و التي يعني وجودها ترابطا بين المتغيرات المستخدمة في تفسير المتغير التابع.¹"

¹ زياد محمد أبو ليلي، مرجع سابق، ص59.

المطلب الثاني : التعريف بالمتغيرات المكونة للنموذج

إن المتغيرات المكونة للنموذج هي كالتالي:

- I. الناتج الإجمالي **GP**: ستعتمد الدراسة على مفهوم الناتج الإجمالي **GP** و هو عبارة عن الناتج المحلي الإجمالي الاسمي خلال سنة معينة مقاسا بالدولار الأمريكي، مضافا إليه الواردات من السلع و الخدمات.
- II. الواردات **IMP_t**: عبارة عن السلع و الخدمات المنتجة خارج الاقتصاد الجزائري ولكنها تستخدم داخله خلال سنة معينة ، مقاسه بالدولار الأمريكي .
- III. رأس المال المحلي **K_t** : ويعبر عنه بإجمالي الاستثمار المحلي، مقاسا بالدولار الأمريكي.
- IV. عنصر العمل **L_t**: تعتمد الدراسة على حجم القوى العاملة الكلية (عدد العمال) كمعيار لعنصر العمل على المستوى الكلي للاقتصاد.
- V. الاستثمار الأجنبي المباشر **FDI_t**: أو ما يسمى برأس المال الأجنبي ، مقاسا بالدولار الأمريكي.

المبحث الثاني : أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي

نحاول في هذا المبحث تقدير و اختبار المعادلات المشكلة للنموذج ، و تحليل نتائجها بهدف الوقوف على مدى صحة فرضية البحث أو نفيها ، كما تم تقدير النموذج الموصوف في هذا المبحث بواسطة برنامج Minitab V.15 الذي يعد أهم و أشهر البرامج التي تستخدم في مجال التحليل الإحصائي للبيانات ، بما يتميز به من مزايا عديدة أهمها سهولة الاستخدام . وعليه فقد قدرت النتائج حسب معطيات البرنامج المشار إليه كما يلي :

المطلب الأول : فرضية تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر و الواردات و الاستثمار المحلي على النمو الاقتصادي

لقد تم تحويل النموذج الأساسي إلى الخطي بالتحويل اللوغاريتمي ، و تم تقديره بطريقة المربعات الصغرى الاعتيادية ، و خلال الفترة (1991-2008) كانت المعادلة الخاصة بقياس تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر و الواردات على النمو الاقتصادي في الجزائر كالتالي :

$$LOG(GP/L) = 1,21 + 0,373LOG(K/L) + 0,0244LOG(FDI/L) + 0,444LOG(M/L) \dots\dots(36)$$

$$R-Sq = 96,7\%$$

$$R-Sq(adj) = 96,0\%$$

يتضح من المعادلة رقم (36) المقدرة و حسب الجدول رقم (17) ، و بالاستناد إلى اختبار t ثبتت معنوية معلمة الثابت و معلمة الاستثمار الأجنبي المباشر إذ كانتا أكبر من قيمة t الجدولية $t=1,746$ و ذلك عند درجة حرية (18-2) ، كما أن قيمة الاحتمال $P.value$ كانت تساوي 0,000 و 0,033 لكل من الثابت و متغير الاستثمار الأجنبي المباشر و هي أقل من مستوى المعنوية 5% .

كما تبين عدم معنوية معلمة الواردات ، حيث كانت قيمة t المحسوبة $t=1,49$ أقل من قيمة t الجدولية ، و كذلك قيمة الاحتمال $P.value = 0,158$ أكبر من مستوى المعنوية 5% . كذلك تبين عدم معنوية معلمة الاستثمار المحلي ، حيث أن قيمة t المحسوبة $t=1,63$ أقل من قيمة t الجدولية ، و كذلك قيمة الاحتمال $P.value$ تساوي إلى 0,126 أكبر من مستوى المعنوية 5% .

بالرجوع إلى قيم المعاملات ، يتضح الأثر الإيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تظهر النتائج أن مرونة الاستثمار الأجنبي المباشر (0,0244) أي أن زيادة بنسبة واحدة في المائة في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر تؤدي إلى زيادة في الناتج الإجمالي بـ (0,0244) ، وهذا الأثر على الرغم من صغره ، إلا أنه إيجابي. كما تشير النتائج إلى الأثر الإيجابي للواردات على الناتج الإجمالي حيث تبلغ مرونته (0,444) ، و تعتبر هذه المساهمة كبيرة ، و يرجع سبب ارتفاع هذه المساهمة نتيجة ارتفاع حجم الواردات خاصة سنة 1995 بسبب شروع الجزائر بتحرير تجارتها الخارجية ، و كذلك اعتماد الإنتاج المحلي على العالم الخارجي لتوفير جزء كبير من السلع الرأسمالية الضرورية لعملية الإنتاج. بالإضافة إلى هذا تشير النتائج إلى الأثر الإيجابي لرأس المال المحلي على الناتج الإجمالي حيث بلغت مرونته (0,373)، أي أن الزيادة بنسبة واحد في المائة في حجم الاستثمار المحلي تؤدي إلى زيادة في الناتج الإجمالي بـ(0,373).

كما قد بلغت قيمة معامل التحديد المعدل $R-Sq(adj)$ نسبة 96 %، مما يعني أن المتغيرات التفسيرية المستقلة تفسر هذه النسبة من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع أي الناتج الإجمالي، و الباقي 4% يرجع إلى عوامل أخرى منها الخطأ العشوائي. كما أن نتائج القياس خلال الفترة (1991-2008) من الجدول رقم (18) بينت معنوية النموذج باعتبار معلمات النموذج المجمعة معنوية، لأن F المحسوبة كانت أكبر من F الجدولية ($F=3,34$) ، كما أن قيمة الاحتمال $P.value = 0$ وهي أقل من مستوى المعنوية 5%.

الجدول رقم(13): يوضح نتائج اختبار تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر و الواردات على

النمو الاقتصادي

المعاملات	قيمة معاملات الانحدار	قيمة إحصائي الاختبار (ت)	P.VALUE
α_1	1,2131	5,05	0,000
α_2	0,3728	1,63	0,126
α_3	0,02445	2,37	0,033
α_4	0,4437	1,49	0,158

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات البنك العالمي و باستعمال برنامج Minitab V.15 .

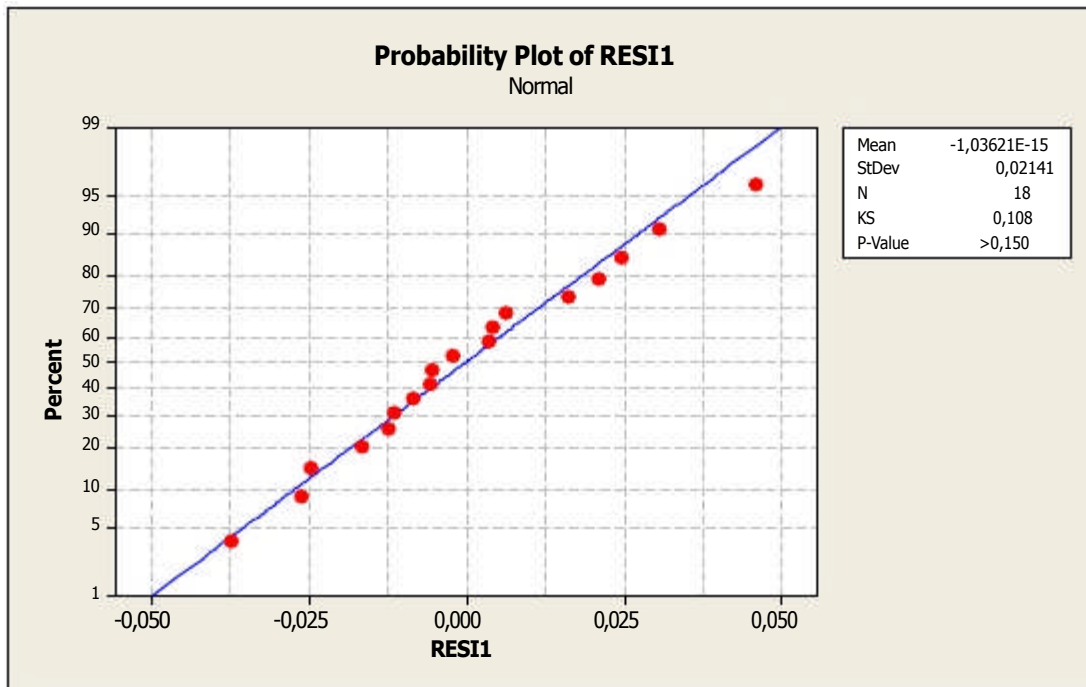
الجدول رقم(14): يوضح تحليل التباين ANOVA لاختبار تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر و الواردات على النمو الاقتصادي

المصدر	درجات الحرية DF	مجموع المربعات SS	متوسط المربعات MS	ف المحسوبة F.CAL	قيمة الاحتمال
الانحدار	3	0,2277	0,0759	136,41	0.000
الخطأ	14	0,0077	0,0005	*	*
المجموع	17	0,2355	*	*	*

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات البنك العالمي و باستخدام برنامج Minitab V.15

ومن نتائج اختبار اعتدالية التوزيع الاحتمالي للبواقي باستخدام اختبار "كولوموغروف-سميرنوف" Kolmogorov-Smirnov تبين أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي ، حيث أن قيمة الاحتمال $P.value=0,15$ وهي أكبر من مستوى المعنوية 5%، مما أدى بنا إلى قبول فرضية العدم التي تقول أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي و هذا ما يؤكد الشكل التالي :

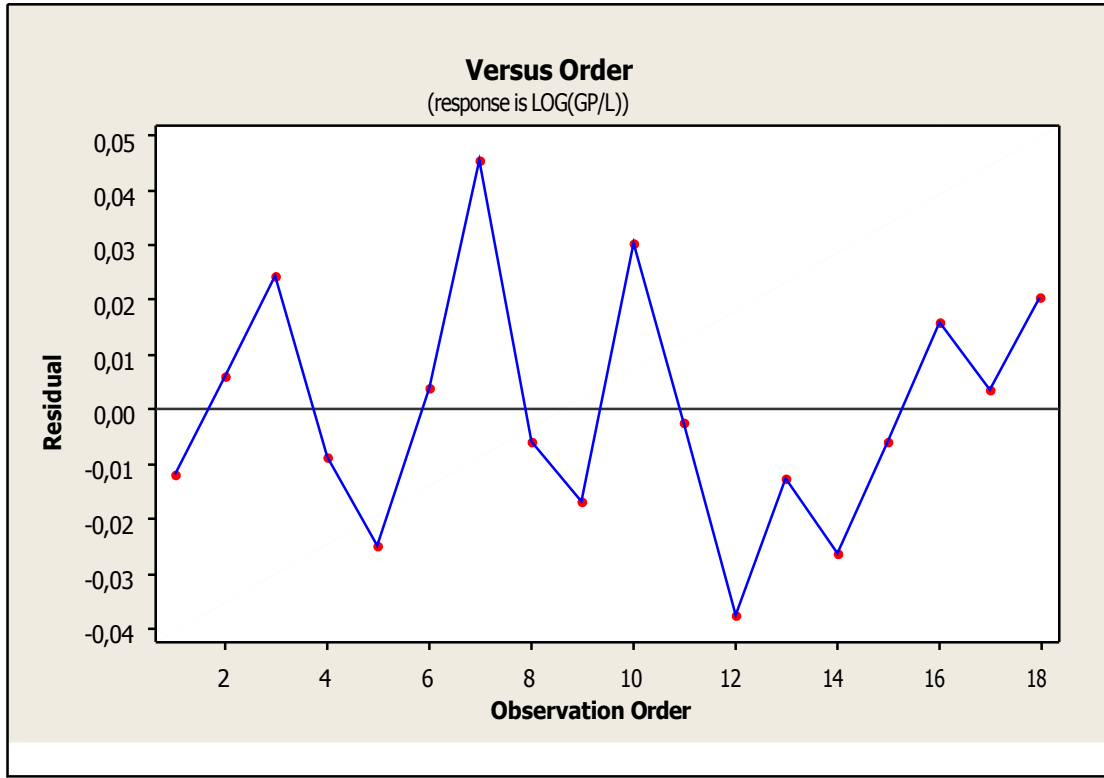
شكل رقم (06): يوضح التوزيع الاحتمالي للبواقي



المصدر: من نتائج التقدير و باستخدام برنامج Minitab V.15

كما أظهر اختبار $D.W$ وجود استقلال بين البواقي أي لا يوجد ارتباط ذاتي بينها ، حيث كان من نتائج الاختبار $D.W = 1,7988$ وهي محصورة بين 2 و القيمة الجدولية العليا $d_u = 1,69$. كما أن النموذج خال من مشكلة الارتباط الذاتي ما بين المتبقيات العشوائية، و الشكل الموالي يبين اتجاه و سلوك المتبقيات العشوائية لتحديد نوع الارتباط الذاتي ما بين هذه المتبقيات :

شكل رقم (07): يوضح سلوك بواقي النموذج المقدر



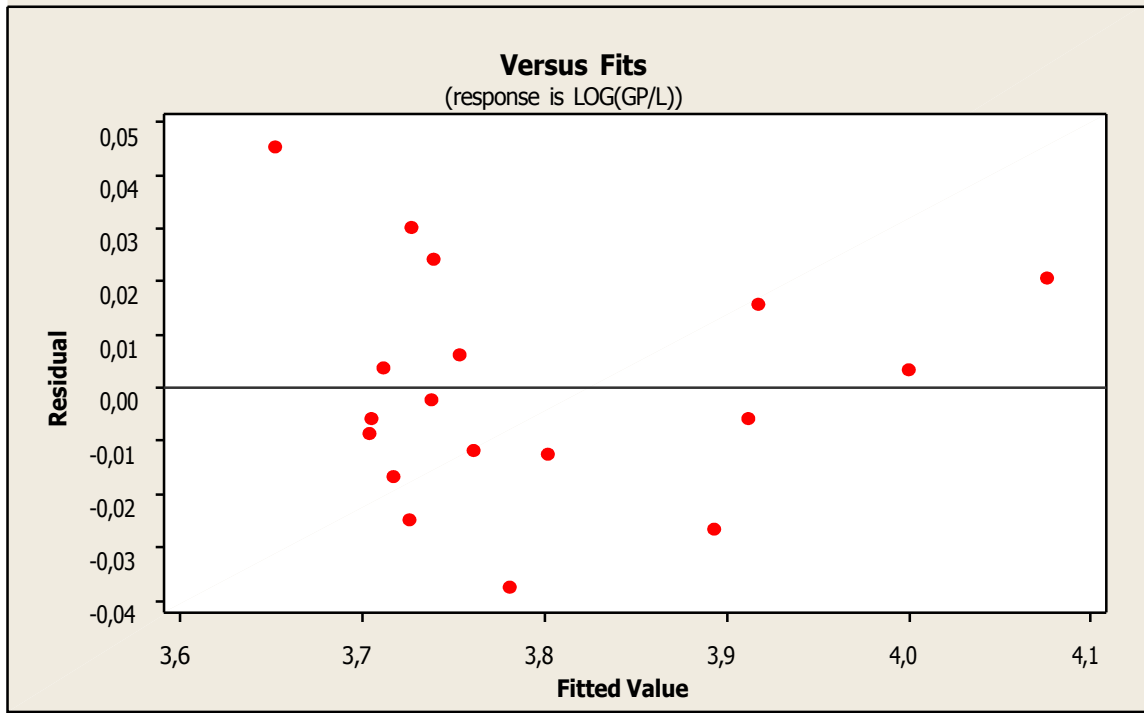
المصدر: من نتائج التقدير و باستخدام برنامج Minitab V.15

نلاحظ من خلال الشكل الموضح أعلاه الذي يبين اتجاه و سلوك المتبقيات العشوائية، أنه يدل على عدم حدوث أي ارتباطات متسلسلة سالبة أو موجبة .

كما كان من نتائج التحليل أن انتشار و توزيع البواقي يأخذ شكل عشوائي على جانبي الخط الذي يمثل الصفر أي الخط الذي يفصل بين البواقي السالبة و البواقي الموجبة ، كما أنه لا يمكن

رصد نمط أو شكل محدد لهذه البواقي ، بمعنى أنها ليست متزايدة أو متناقصة أو تقع في جانب واحد لذا نحكم بعدم ثبات التباين، و هذا ما يؤكد الشكل رقم (08).

الشكل رقم (08): يوضح انتشار البواقي للنموذج المقدر



المصدر: من نتائج التقدير و باستخدام برنامج Minitab V.15

و من أجل الوقوف على مدى صحة فرضيات البحث أو نفيها فقد ارتأينا أن ندرس أثر كل عامل من عوامل الإنتاج السابقة على النمو الاقتصادي على حدا و ذلك باستعمال النموذج الخطي البسيط.

المطلب الثاني: فرضية تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي

شكل المعادلة المقدرة خلال الفترة 1991 - 2008 كالآتي :

$$LOG(GP/L) = 3,65 + 0,105LOG(FDI/L).....(37) \quad R-Sq = 31,5\%$$

يتضح من المعادلة المقدرة رقم 37 و حسب الجدول رقم 19، وبالاستناد إلى اختبار

t الجدولية ثبتت معنوية معلمة الثابت ومعلمة الاستثمار الأجنبي المباشر إذ كانتا أكبر من قيمة t الجدولية $t=1,746$ و ذلك عند درجة حرية (18-2) كما أن قيمة الاحتمال P.value لكل من

الثابت و متغير الاستثمار الأجنبي المباشر هي أقل من مستوى المعنوية 5%. كما تبينت المعنوية

الكلية للنموذج لأن F المحسوبة كانت أكبر من F الجدولية (F=4,49)، كما أن قيمة الاحتمال

P.value = 0,015 وهي أقل من مستوى المعنوية 5%. كما قد بلغت قيمة معامل التحديد

R- Sq نسبة 31,5%، مما يعني أن الاستثمار الأجنبي المباشر يفسر 31,5%

من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع أي الناتج الإجمالي، أما الباقي 68,5% يرجع إلى

عوامل أخرى منها الخطأ العشوائي.

و بالرجوع إلى قيم المعاملات، يتضح الأثر الإيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تظهر

النتائج أن مرونة الاستثمار الأجنبي المباشر (0,105) أي أن زيادة بنسبة واحدة في المائة في

حجم الاستثمار الأجنبي المباشر تؤدي إلى زيادة في الناتج الإجمالي ب (0,105)، وهذا الأثر

إيجابي، أي أن هناك علاقة طردية بين الاستثمار الأجنبي المباشر و الناتج الإجمالي، و هذا ما أثبتته

معامل بيرسون الذي قيمته 0,561 و الذي يعني وجود علاقة متوسطة موجبة بين المتغيرين.

الجدول رقم (15) : يوضح نتائج اختبار تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي

P.VALUE	قيمة إحصائي الاختبار (ت)	قيمة معاملات الانحدار	المعاملات
0,000	61,03	3,6463	$\alpha 1$
0,015	2,71	0,1049	$\alpha 2$

المصدر: بيانات البنك العالمي و باستعمال برنامج Minitab V.15

الجدول رقم (16): يوضح تحليل التباين ANOVA لاختبار تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي

قيمة الاحتمال	ف. المحسوبة F.CAL	متوسط المربعات MS	مجموع المربعات SS	درجات الحرية DF	المصدر
0,015	7,35	0,0741	0,0741	1	الانحدار
*	*	0,0100	0,1614	16	الخطأ
*	*	*	0,2355	17	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات البنك العالمي و باستعمال برنامج Minitab V.15

المطلب الثالث: قياس تأثير الواردات على النمو الاقتصادي
شكل المعادلة المقدرة خلال الفترة (1991-2008) كالأتي:

$$LOG(GP/L) = 0,764 + 0,985LOG(M/L) \dots\dots\dots(38)$$

$$R-Sq = 94,6\%$$

يتضح من المعادلة المقدرة رقم (38) وحسب الجدول رقم (21) ، وبالاستناد إلى اختبار t ثبتت معنوية معلمة الثابت و معلمة الواردات إذ كانتا أكبر من قيمة t الجدولية $t=1,746$ وذلك عند درجة حرية (18-2)، كما أن قيمة الاحتمال $P.value$ لكل من الثابت و متغير الواردات هي 0 أقل من مستوى المعنوية 5%. كما تبينت المعنوية الكلية للنموذج لأن F المحسوبة كانت أكبر من F الجدولية (49, 4) ، كما أن قيمة الاحتمال $P.value = 0$ وهي أقل من مستوى المعنوية 5%. كما قد بلغت قيمة معامل التحديد $R-Sq$ نسبة 94,6% ، مما يعني أن الواردات تفسر 94,6% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع أي الناتج الإجمالي، أما الباقي 5,4% يرجع إلى عوامل أخرى منها الخطأ العشوائي.

و بالرجوع إلى قيم المعاملات ، يتضح الأثر الإيجابي للواردات، حيث تظهر النتائج أن مرونة الواردات (0,985) أي أن زيادة بنسبة واحدة في المائة في حجم الواردات تؤدي إلى زيادة في الناتج الإجمالي ب (0,985)، وهذا الأثر إيجابي، أي أن هناك علاقة طردية بين الواردات و الناتج الإجمالي، و هذا ما أثبتته معامل بيرسون الذي قيمته 0,972 مما يعني أي وجود علاقة قوية موجبة بين المتغيرين.

الجدول رقم (17): يوضح نتائج اختبار تأثير الواردات على النمو الاقتصادي

P.VALUE	قيمة إحصائي الاختبار (ت)	قيمة معاملات الانحدار	المعاملات
0,001	4,20	0,7641	$\alpha 1$
0,000	16,67	0,9849	$\alpha 2$

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات البنك العالمي و باستعمال برنامج Minitab V.15

الجدول رقم (18): يوضح تحليل التباين ANOVA لاختبار تأثير الواردات على النمو

الاقتصادي

قيمة الاحتمال	ف المحسوبة F.CAL	متوسط المربعات MS	مجموع المربعات SS	درجات الحرية DF	المصدر
0,000	277,80	0,2227	0,2227	1	الانحدار
*	*	0,0008	0,0128	16	الخطأ
*	*	*	0,2355	17	المجموع

المصدر: بيانات البنك العالمي و باستعمال برنامج Minitab V.15

المطلب الرابع: فرضية تأثير الاستثمار المحلي على النمو الاقتصادي

شكل المعادلة المقدرة خلال الفترة (1991-2008) كالآتي:

$$LOG(GP/L) = 1,40 + 0,765LOG(K/L) \dots\dots\dots(39)$$

$$R-Sq = 94,8\%$$

يتضح من المعادلة المقدرة رقم (39) و حسب الجدول رقم (23) ، وبلاستناد إلى اختبار t ثبتت معنوية معلمة الثابت و معلمة الاستثمار المحلي إذ كانتا أكبر من قيمة t الجدولية $t=1,746$ و ذلك عند درجة حرية (18-2)، كما أن قيمة الاحتمال $P.value$ لكل من الثابت و متغير الاستثمار المحلي هي 0 أقل من مستوى المعنوية 5%. كما تبينت المعنوية الكلية للنموذج لأن F المحسوبة كانت أكبر من F الجدولية (49, 4) ، كما أن قيمة الاحتمال $P.value = 0$ وهي أقل من مستوى المعنوية 5%. كما قد بلغت قيمة معامل التحديد $R-Sq$ نسبة 94,8%، مما يعني أن الاستثمار المحلي يفسر 94,8% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع أي الناتج الإجمالي، أما الباقي 5,2% يرجع إلى عوامل أخرى منها الخطأ العشوائي.

و بالرجوع إلى قيم المعاملات ، يتضح الأثر الإيجابي للاستثمار المحلي ، حيث تظهر النتائج أن مرونة الاستثمار المحلي (0,765) أي أن زيادة بنسبة واحدة في المائة في حجم الاستثمار المحلي تؤدي إلى زيادة في الناتج الإجمالي ب (0,765)، وهذا الأثر إيجابي، أي أن هناك علاقة طردية بين الاستثمار المحلي و الناتج الإجمالي، و هذا ما أثبتته معامل بيرسون الذي قيمته 0,974 و التي تعني وجود علاقة قوية موجبة بين المتغيرين.

الجدول رقم (19): يوضح نتائج اختبار تأثير الاستثمار المحلي على النمو الاقتصادي

المعاملات	قيمة معاملات الانحدار	قيمة إحصائي الاختبار (ت)	P.VALUE
$\alpha 1$	1,3980	10,00	0,000
$\alpha 2$	0,7562	17,16	0,000

المصدر: بالاعتماد على بيانات البنك العالمي و باستعمال برنامج Minitab V.15

الجدول رقم (20): يوضح تحليل التباين ANOVA لاختبار تأثير الاستثمار المحلي على

النمو الاقتصادي

المصدر	درجات الحرية DF	مجموع المربعات SS	متوسط المربعات MS	ف المحسوبة F.CAL	قيمة الاحتمال
الانحدار	1	0,2234	0,2234	294,42	0,000
الخطأ	16	0,0121	0,0007	*	*
المجموع	17	0,2355	*	*	*

المصدر: بالاعتماد على بيانات البنك العالمي و باستعمال برنامج Minitab 15

خاتمة الفصل الثالث :

من خلال الفصل الثالث المتعلق بقياس اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر لقد قمنا بالإجابة على فرضية الدراسة من خلال قياس تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر، حيث تم ما يلي :

- **التعريف بالنموذج المستخدم من خلال توظيف دالة الانتاج -cobb"**

"douglas وهذا باستخدام رأس المال، العمل، و الواردات كعوامل إنتاج ، كما تم التمييز بين رأس المال المحلي و الأجنبي كعوامل مستقلة ، حيث أن هذا الأخير مقاسا بالاستثمار الأجنبي المباشر و لأن النموذج تضمن الواردات كعامل إنتاج ، تم استخدام الناتج الإجمالي GP .

إن هذا النموذج يساعد على تجنب مشكلة عدم تجانس التباين ، و التي يعني وجودها أن التباين يتغير مع تغير المشاهدات، الأمر الذي يقود إلى نتائج غير كفؤة لا تساعد في اتخاذ القرار الصحيح بشأن اختبار الفرضيات، كما يساعد هذا النموذج على تجنب مشكلة الارتباط الخطي المتعدد، و التي يعني وجودها ترابطا بين المتغيرات المستخدمة في تفسير المتغير التابع.

- **دراسة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر و الواردات و الاستثمار المحلي**

على النمو الاقتصادي، في شكل نموذج انحدار متعدد و اتضح لنا ما يلي :

- ✓ أن نتائج القياس كانت متوافقة مع النظرية الاقتصادية، إذ أظهرت الدراسة أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر و دوره الهام في تعزيز النمو الاقتصادي في الجزائر
- ✓ الأثر الإيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر، بالرغم من صغره كان له اثرا ايجابيا على الناتج الاجمالي

✓ كما اشارت النتائج للاثر الايجابي للواردات على الناتج الجمالي حيث كانت مساهمته كبيرة و يرجع سبب ارتفاع هذه المساهمة نتيجة ارتفاع حجم الواردات خاصة سنة 1995 بسبب شروع الجزائر بتحرير تجارتها الخارجية بالإضافة إلى هذا تشير النتائج إلى الأثر الإيجابي لرأس المال او الاستثمار المحلي على الناتج الإجمالي ✓ كما أشارت النتائج ان الأثر الايجابي للاستثمار المحلي و الواردات على الناتج الإجمالي في الجزائر يفوق اثر الاستثمار الأجنبي المباشر خلال فترة الدراسة ، مما يدل على أهمية تراكم رأس المال المحلي و أهمية الواردات في الاقتصاد الجزائري، و ذلك نتيجة ارتفاع حجم الاعتماد على العالم الخارجي لتلبية الحاجات الضرورية و مستلزمات الإنتاج.

● دراسة أثر كل عامل من هذه العوامل على النمو الاقتصادي ، والتي جاءت في شكل نموذج انحدار بسيط ، تحصلنا على نفس النتائج السابقة :

✓ الاثر الايجابي للاستثمار الأجنبي المباشر، أي أي أن هناك علاقة طردية بين الاستثمار الأجنبي المباشر و الناتج الإجمالي، و الذي يعني وجود علاقة متوسطة موجبة بين المتغيرين

✓ الأثر الايجابي للواردات على الناتج الإجمالي أي أن هناك علاقة طردية بين الواردات و الناتج الإجمالي أي وجود علاقة قوية موجبة بين المتغيرين.

✓ الأثر الايجابي للاستثمار المحلي على الناتج الإجمالي أي أن هناك علاقة طردية بين الواردات و الناتج الإجمالي أي وجود علاقة قوية موجبة بين المتغيرين.

الخطمة

من خلال هذه الدراسة المتعلقة ب الاستثمار الاجنبي المباشر ودوره في النمو الاقتصادي في الجزائر تبين لنا ما يلي :

- أن الاستثمار الأجنبي المباشر شهد ازدهارا خلال القرن 19 مع بداية الثورة الصناعية و حتى 1914 ثم شهد تراجعاً خلال الفترة مابين الحربين العالميتين الأولى و الثانية، ثم عاد الاستثمار للازدهار مع انتهاء الحرب العالمية الثانية و حتى منتصف الثمانينات، ثم شهد تطورات متسارعة جدا بتحول الاستثمارات من استثمارات أجنبية مباشرة عامة إلى استثمارات أجنبية مباشرة خاصة، و التوجه نحو الأسواق ذات العائد الكبير، و كذا زيادة تدفقات الاستثمارات بين الدول المتقدمة نفسها أكثر من هذه الزيادة من الدول النامية نظرا لتوفر الأسواق الواعدة و القدرة على التصدير للأسواق العالمية.
- لقد تعاضم دور الاستثمار الأجنبي المباشر كأحد مصادر التمويل الخارجية نظرا لما يقدمه من خدمات للتنمية الاقتصادية و تخفيف أعبائها و مساهمته في توظيف العمالة الوطنية و التقليل من معدلات البطالة، علاوة على أنه يساهم بشكل كبير في نقل التقنية الحديثة ، و هذا ما أدى بالكثير من الاقتصاديين إلى القيام بدراسات عديدة لحصر و تدقيق مزايا تلك الاستثمارات ، حيث تباينت تلك الدراسات من حيث طرق المعالجة و النتائج التي تم التوصل إليها . و نظرا لأهمية هذا النوع من الاستثمار فقد اتجهت معظم الدول سواء المتقدمة أو النامية إلى فتح أبوابها أمامه، حيث أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر مجالا للتنافس بين الدول و ساحة للتسابق المحموم نحو اجتذاب المزيد منها.
- إن الجزائر بوصفها من دول العالم المنافسة للفوز بأكبر نسبة ممكنة من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، و لمواكبة ما هو سائد عالميا من استخدام واسع للحوافز الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، عملت على إصدار عدة تشريعات تتميز بحزمة هائلة من الحوافز الضريبية، و بالتالي تهيئة الأرضية القانونية و التشريعية لتسهيل عملية الاستثمار و حماية المستثمرين، وبالتالي إعطاء دفعة جديدة للاقتصاد الوطني.

- من خلال هذه الرسالة التي تم فيها محاولة قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر، اتضح لنا
- أن نتائج القياس كانت متوافقة مع النظرية الاقتصادية، إذ أظهرت الدراسة أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر و دوره الهام في تعزيز النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1991 - 2008)، فعلى الرغم من صغر حجمه بالنسبة للاستثمار المحلي، إلا أن تأثيره إيجابي.
- كما أشارت النتائج للأثر الإيجابي للاستثمار المحلي و الواردات على الناتج الإجمالي في الجزائر خلال فترة الدراسة، مما يدل على أهمية تراكم رأس المال المحلي و أهمية الواردات في الاقتصاد الجزائري، و ذلك نتيجة ارتفاع حجم الاعتماد على العالم الخارجي لتلبية الحاجات الضرورية و مستلزمات الإنتاج.
- في ظل دراسة تجربة الجزائر في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر و تحليل أهم المعوقات التي تقف أمام تدفقه إليها، وحتى يتم تحسين مستقبل الاستثمار في الجزائر يجب العمل على:
- تنمية العنصر البشري و توعيته و الارتقاء بمستوى مهاراته، و خلق الكفاءات القادرة على توليد التكنولوجيا الأكثر ملائمة للظروف المحلية، و تنمية مهارات الترويج لفرص الاستثمار من خلال تكثيف جهود التعاون مع المنظمات الدولية، التي لها دور في عمليات الترويج و تقديم الخدمات الاستشارية و إنشاء مكاتب ترويج للأشطة محل الاستثمارات في مختلف أنحاء العالم.
- العمل على تعزيز كفاءة الإطار التشريعي، من خلال الحد من تعددية التشريعات المنظمة للاستثمار، مع تبسيط الإجراءات و الرسوم و سرعة إصدار و تفعيل قوانين المنافسة و منع الاحتكار و حماية الملكية الفكرية و براءات الاختراع، مع العمل على إدخال تعديلات مستمرة على التشريعات و القوانين السائدة بالشكل الذي ينسجم مع تشجيع النشاط الاستثماري.
- توجيه الحوافز الضريبية نحو القطاعات التي تتميز بمزايا تنافسية .
- ضرورة توفير البنية التحتية اللازمة للاستثمار و تطوير الأسواق المالية والعمل المصرفي .

- ضرورة توفير محيط أعمال شفاف و خال من البيروقراطية و الرشوة .
- توفير الاستقرار السياسي و الأمني .
- الزيادة في نفقات البحث و التطوير و إعطائها الأهمية اللازمة لتنمية القدرات الإبداعية في شتى المجالات.
- الاستفادة من تجارب الدول النامية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

فهرس العالم

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1	الهيئات والإدارات الموجودة داخل كل شبك وحيد مركزي.	66
2	حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر خلال الفترة (1995 - 2011)	74
3	توزيع الاستثمارات الأجنبية حسب المناطق خلال الفترة 2000 - 2011	79
4	الاستثمارات العربية في الجزائر خلال 2010	81
5	توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة المصادق عليها على أهم القطاعات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (2002-2011)	83
6	تطور بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية خلال السنتين 1998 - 2011	84
7	المؤشر المركب لمكونات السياسة الاقتصادية لمناخ الاستثمار في الجزائر سنة 2010	88
8	الوضعية التنافسية للجزائر وتونس والمغرب سنة 2011	89
9	مؤشر التأسيس القانوني للأعمال في الجزائر و تونس و المغرب سنة 2009	90
10	ترتيب الجزائر - تونس - المغرب في عدد من المؤشرات الدولية المختارة	91
11	مؤشر تقويم المخاطر القطرية (2002 - 2010)	95
12	العلاقة بين تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1995-2011	106
13	نتائج اختبار تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر و الواردات على النمو الاقتصادي	117
14	تحليل التباين ANOVA لاختبار تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر و الواردات على النمو الاقتصادي	118
15	نتائج اختبار تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي	122
16	تحليل التباين ANOVA لاختبار تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي	122
17	نتائج اختبار تأثير الواردات على النمو الاقتصادي	124
18	تحليل التباين ANOVA لاختبار تأثير الواردات على النمو الاقتصادي	124
19	نتائج اختبار تأثير الاستثمار المحلي على النمو الاقتصادي	125
20	تحليل التباين ANOVA لاختبار تأثير الاستثمار المحلي على النمو الاقتصادي	126

فهرس الأكل

قائمة الاشكال

الصفحة	عنوان الشكل	الرقم
22	دورة حياة السلعة و مراحل تطورها	1
72	مؤشر حماية المستثمرين في الجزائر مقارنة مع مجموعة من الدول .	2
72	ترتيب الجزائر في مؤشر حماية المستثمرين مقارنة مع مجموعة من الدول	3
75	تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر خلال الفترة (1991 – 2011)	4
108	العلاقة بين تدفقات النمو الاقتصادي و تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خلال الفترة : 1995 – 2011	5
118	التوزيع الاحتمالي للبوافي	6
119	سلوك بوافي النموذج المقدر	7
120	انتشار بوافي للنموذج المقدر	8

الملاحق

الملاحق

الملحق رقم (1): جدول البيانات الخاصة بالجزائر في الفترة (1991-2008)

ANNEES	GP/L	K/L	IED/L	M/L
1991	5609,86	1447,71	7,92	1085,78
1992	5752,95	1438,24	2,9	1113,47
1993	5804,11	1368,45	2,55	1085,32
1994	4958,34	1180,56	2,49	1023,15
1995	5016,91	1205,61	2, 32	1127,83
1996	5191,3	1088,5	24,08	1004,77
1997	4989,32	907,149	22,25	865,92
1998	4999,24	1097,39	42,26	934,82
1999	5014,5	1132,31	42,15	970,55
2000	5720,1	1181,84	37,79	992,74
2001	5437,87	1203,46	96,61	980,6
2002	5537,8	1373,37	82,7	1107,56
2003	6152,66	1488,55	46,25	1190,84
2004	7355,97	1926,56	60,57	1517,9
2005	8047,98	2076,9	68,56	1557,67
2006	8572,51	2107,99	107,65	1545,86
2007	10070,74	2783,78	100,2	1883,15
2008	12491,79	3351,46	157,16	2335,86

Source :- www .worldbank.org

-www.ons.dz

GP/L: الناتج الإجمالي كنسبة من عدد العمال

K/L: الاستثمار المحلي كنسبة من عدد العمال

IED/L: الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من عدد العمال

M/L: الواردات كنسبة من عدد العمال

الملحق رقم (02): جدول البيانات المستخدمة في التحليل القياسي الخاص بالجزائر في الفترة
(2008-1991)

ANNEES	LOG (GP/L)	LOG (K/L)	LOG (IED/L)	LOG (M/L)
1991	3,74895189	3,16068018	0,89855797	3,03574144
1992	3,7598909	3,15783091	0,4623194	3,04668045
1993	3,76373535	3,13622823	0,40668931	3,03555807
1994	3,69533647	3,07208718	0,39750593	3,00993927
1995	3,70043661	3,08120859	0,36698425	3,05224489
1996	3,71527616	3,03682782	1,38166131	3,00206572
1997	3,69804134	2,95767866	1,3473818	2,93747527
1998	3,69890384	3,04036249	1,62589954	2,97072657
1999	3,70022731	3,05396366	1,62481454	2,98701687
2000	3,7574037	3,07255834	1,57739068	2,99683763
2001	3,73542868	3,08043261	1,98501054	2,99149153
2002	3,743337	3,13778868	1,91749782	3,044367
2003	3,78906264	3,17276221	1,66510249	3,0758522
2004	3,86663969	3,28478308	1,78224756	3,18124249
2005	3,90568667	3,31741496	1,83604908	3,19247622
2006	3,9331079	3,32386932	2,03199861	3,18917075
2007	4,0030615	3,44463531	2,00087627	3,27488423
2008	4,09662473	3,52523356	2,19634061	3,36844746

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية.

أولاً: الكتب.

1. أحمد هني، (1993)، اقتصاد الجزائر المستقلة، الطبعة الثانية، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية،
2. أسامة كردي، (2001)، آفاق وضمانات الاستثمارات العربية الأوربية، الطبعة الأولى، بيروت، مركز الدراسات العربي الأوربي، .
3. حسين عبد الحميد أحمد رشوان، (2009)، التنمية-اجتماعيا، ثقافيا، اقتصاديا، سياسيا، إداريا، بشريا، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة .
4. حسين عمر، (2000)، الاستثمار والعمولة، الطبعة الأولى، القاهرة، دار الكتاب الحديث
5. رضا عبد السلام، (2002)، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة، دراسة مقارنة لتجارب كل من شرق وجنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية مع التطبيق على مصر، الطبعة الأولى .
6. رضا عبد السلام، (2007)، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة، دراسة مقارنة لتجارب كل من شرق وجنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية مع التطبيق على مصر، الطبعة الأولى، مصر، المكتبة العصرية بالمنصورة .
7. طاهر لطرش، (2003)، تقنيات البنوك، الطبعة الثانية، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية .
8. عبد السلام أبو قحف، (2001)، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، الطبعة الأولى، مصر، دار الجامعة الجديدة .
9. عبد السلام أبو قحف، (1989)، نظريات التدويل والاستثمارات الأجنبية، مصر، مؤسسة شباب الجامعة.
10. عبد السلام أبو قحف، (2002)، إدارة الأعمال الدولية، مصر، دار الجامعة الجديدة، .
11. عبد القادر محمد عبد القادر عطية، (2000)، اتجاهات حديثة في التنمية، الإسكندرية، الدار الجامعية بالإسكندرية .
12. عثمان أبو حرب، (2008)، الاقتصاد الدولي، الطبعة الأولى، عمان، دار أسامة للنشر .

13. علي عباس ، (2007) ، إدارة الأعمال الدولية، الأردن، دار الحامد، .
14. عمر صقر، (2003) ، العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة ، مصر، الدار الجامعية .
15. فليح حسن خلف ، (2004) ، التمويل الدولي ، عمان ، مؤسسة الوراق .
16. فليح حسن خلف، (2007) ، اقتصاد المعرفة، الأردن، عالم الكتب الحديث .
17. مبارك سلوس، (2001) ، التسيير المالي، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية .
18. محمد محمد أحمد سويلم، (2009) ، الاستثمارات الأجنبية في مجال العقارات، دراسة مقارنة بين القانون والفقہ الإسلامي، الطبعة الأولى، الإسكندرية، منشأة المعارف بالإسكندرية.
19. محمد صالح القريشي، (2008) ، المالية الدولية، الطبعة الأولى، عمان، الوراق للنشر والتوزيع.
20. محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، (2003) ، التنمية الاقتصادية ، الإسكندرية، الدار الجامعية بالإسكندرية.
21. محمد عبد العزيز عجمية ،إيمان عطية ناصف ، (2000) ، التنمية الاقتصادية، دراسات نظرية وتطبيقية، الإسكندرية ، قسم الاقتصاد ، كلية التجارة بالإسكندرية .
22. محمد مدحت مصطفى ، سهير عبد الظاهر احمد، (1999) ، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية ، مصر، مكتبة الإشعاع الفنية .
23. مدحت القريشي، (2007) ، التنمية الاقتصادية، نظريات وسياسات وموضوعات، الطبعة الأولى، الأردن .
24. موسى بودهان ، (2000) ، الأسس والأطر الجديدة للاستثمار في الجزائر، الجزائر، دار الملكية .
25. موسى بودهان، (2006) القوانين الأساسية للاستثمار في الدول المغاربية، نصوص منقحة وفقا، لأحداث تعديلاتها، الجزائر، دار مدني .
26. موسى سعيد مطر، شقيري نوري موسى، ياسر المومني، (2008) ، التمويل الدولي، الطبعة الأولى، عمان، دار صفاء .

ثانيا: الأطروحات

1. صدر الدين صوالي، (2006)، النمو والتجارة الدولية في الدول النامية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير .
2. بلال بوجعة، (2007)، تحليل واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة و آفاقها في ظل اتفاقية الشراكة الأوروبيةمتوسطة، دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير .
3. رفيق نزاري، (2008)، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، دراسة حالة تونس- الجزائر- المغرب، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، باتنة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير .
4. زياد محمد أبو ليلى، (2003)، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر و المستوردات على النمو الاقتصادي في الأردن، رسالة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير، الأردن .
5. فيصل حبيب حافظ، (2005)، دور الاستثمار المباشر في تنمية اقتصاد المملكة العربية السعودية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير في علوم التسيير، الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير .

ثالثا: الملتقيات

1. عبد المجيد أونيس، (2006)، الاستثمار الأجنبي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية، 17-18 أفريل، الجزائر .
2. حاتم القرنشاوي، (2006)، تجارب عربية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، مؤتمر الاستثمار والتمويل، مصر .
3. طارق نوري، (2006)، تقييم جودة إحصائيات الاستثمار الأجنبي المباشر، مؤتمر الاستثمار والتمويل، تجارب عربية في جذب الاستثمار الأجنبي، مصر .

4. عاطف علاونة، (2008) ، الاستثمار في أسواق رأس المال ودورها في جذب الاستثمارات الأجنبية ، الملتقى الدولي السادس للمؤسسات المالية والاستثمارية ، 17-18 نوفمبر ، دمشق .
5. عبد الرحيم شيبي، محمد شكوري، (2009) ، معدل الاستثمار الخاص بالجزائر، المؤتمر الدولي حول القطاع الخاص في التنمية، تقييم واستشراف، 23-24-25 مارس، بيروت .
6. عيسى محمد الفارسي، سليمان سالم الشحومي، (2006) ، البيئة الملائمة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة للاقتصاد الليبي، المؤتمر الوطني حول الاستثمار الأجنبي في الجماهيرية العظمى، طرابلس .
7. محمد قويدري، (2006) ، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في ترقية أداء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، 17-18 أفريل، الجزائر .
8. معاوية أحمد حسين ، (2009) ، الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على النمو والتكامل الاقتصادي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الملتقى السنوي السابع عشر لجمعية الاقتصاد السعودية، الرياض .

رابعاً: التقارير

1. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، التقرير السنوي، 2009.
2. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2006.
3. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2007.
4. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير الاستثمار العالمي، 2003.
5. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير الاستثمار في العالم ، 2006.

خامساً: القوانين و المراسيم

1. قانون رقم 63 _ 277 المؤرخ في 26 جويلية 1963 المتضمن قانون الاستثمارات ، الجريدة الرسمية رقم 1993/63 .

2. قانون الاستثمار رقم 66-284 المؤرخ في 15 جوان 1966 المتضمن قانون الاستثمار الجريدة الرسمية رقم 180.
3. قانون رقم 82/13 المؤرخ في 28 سبتمبر 1982 المتعلق بتأسيس الشركات مختلطة الاقتصاد وكيفية تسييرها ، الجريدة الرسمية ، العدد 35 .
4. قانون رقم 90/10 المؤرخ في 14/04/1990 المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية، العدد 39.
5. المرسوم الرئاسي رقم 90-319 المؤرخ في 17 أكتوبر سنة 1990 يتضمن المصادقة على الاتفاق الرامي إلى تشجيع الاستثمارات بين الحكومة الجزائرية الديمقراطية الشعبية وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية ، الجريدة الرسمية رقم 45 / 1990.
6. المرسوم الرئاسي رقم 90-420 المؤرخ في 22 ديسمبر سنة 1990، يتضمن المصادقة على الاتفاقية لتشجيع وضمان الاستثمار بين دول اتحاد المغرب العربي، الجريدة الرسمية رقم 06 / 1991.
7. المرسوم الرئاسي رقم 91-346 المؤرخ في 05 أكتوبر سنة 1991 يتضمن المصادقة على الاتفاق المبرم بين حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وحكومة الجمهورية الإيطالية حول الترقية والحماية المتبادلة للاستثمار، الجريدة الرسمية رقم 46 / 1991.
8. المرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في 5 أكتوبر 1993 المتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 64.
9. المرسوم الرئاسي رقم 94-01 المؤرخ في 02 يناير سنة 1994 يتضمن المصادقة على الاتفاق بين حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وحكومة الجمهورية الفرنسية بشأن التشجيع والحماية المتبادلين فيما يخص الاستثمارات وتبادل الرسائل المتعلقة بهما ، الجريدة الرسمية رقم 01 / 1994
10. الأمر رقم 95-05 المؤرخ في 24 ديسمبر سنة 1994، الخاص بإنشاء الوكالة الدولية لضمان الاستثمار، الجريدة الرسمية رقم 07 / 1995

11. المرسوم الرئاسي رقم 95-88 المؤرخ في 25 مارس سنة 1995 يتضمن المصادقة على الاتفاق بين حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية و المملكة الاسبانية والمتعلق بالترقية والحماية للاستثمارات، الجريدة الرسمية رقم 23 / 1995 .
12. المرسوم الرئاسي رقم 95-306 المؤرخ في 07 أكتوبر 1995 يتضمن مصادقة الجزائر على الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية ، الجريدة الرسمية رقم 59 / 1995
13. الأمر 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار ، الجريدة الرسمية ، العدد 47 / 2001 .

سادسا: المجالات

1. أحمد زغدار، (2004)، الاستثمار الأجنبي المباشر كشكل من أشكال دعم التحالفات الإستراتيجية لمواجهة المنافسة ، مجلة الباحث ، العدد 03، الجزائر .
2. إبراهيم بختي، (2002)، الإنترنت في الجزائر، مجلة الباحث ، العدد 01 .
3. بولعيد بعلوج، معوقات الاستثمار في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 04.
4. زين منصور، (2005)، واقع وآفاق سياسية الاستثمار في الجزائر، مجلة اقتصادية شمال إفريقيا، العدد الثاني، جامعة شلف، الجزائر .
5. صالح مفتاح، دلال بن سمينة، (2008)، واقع وتحديات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية، دراسة حالة الجزائر، مجلة بحوث اقتصادية عربية ، العددان 43-44 .
6. علي عبد الله ، (2003)، موقع التنمية البشرية ضمن الإصلاح الهيكلي، مجلة الباحث، العدد 02، الجزائر .
7. علي همال، فاطمة حفيظ ، (2005)، آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في ظل اتفاق الشراكة الأورو متوسطية، مجلة الاقتصاد والمناجمت ، الجزائر ، العدد 04 .
8. محبوب بن حمودة ، إسماعيل بن قانة، (2007)، أزمة العقار في الجزائر ودوره في تنمية الاستثمار الأجنبي، مجلة الباحث ، العدد 05 .

9. محمد طالبي، (2008)، أثر الحوافز الضريبية وسبل تفعيلها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 06، الجزائر .
10. منور أوسرير، نذير عليان، (2004)، حوافز الاستثمار الخاص المباشر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 02، الجزائر .
11. مولود حشمان، عائشة مسلم، (2006)، اتجاهات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2004، مجلة علوم الاقتصاد و التسيير و التجارة ، الجزائر .
12. ناجي بن حسين، (2009)، تحليل و تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 31 .
13. نصيب رجم، (2005)، ظاهرة الفقر و أثارها على التنمية الاقتصادية، مجلة الاقتصاد و المناجنت، العدد 04، جامعة تلمسان، الجزائر .

I- Ouvrage :

1. CLAUDE Pottier,(2003) , **les multinationales et la mise en concurrence des salaires**, France, Edition l'Harmattan.
2. DAVID Begg, STANLEY Fischer, RUDIGER Dornbusch, **macro économie**, 2^{ème} Ed, Paris, Dunod Edition.
3. MICHEL Menry Bouhet , **(2005) ,la globalisation , introduction à l'économie du nouveau monde** , France ,Edition Pearson éducation.
4. PIERRE Dallence, LUC Lecru, **(1999) , croissance et mutations de l'économie mondiale depuis 1945**, Edition de Seuil.

II- Revues et Séminaires:

1. AMINE V.Sarkan, (mars 2003) , **Poverty alleviation towards sustainable development**, Revue Economie et Management , Université de Tlemcen , N° 02 .
2. ABDEL HAMEED M.Bashir ,(1999), **Foreign Direct Investment and Economic Growth in Some MENA countries**, Department of Economics, Grambling University.
3. ALAYA Marouane,(Mars, 2004) ,**Investissement Direct Etranger et Croissance Economique**, le cas de la Tunisie, Séminaire Doctoral, Université de Montesquieu, Bordeaux, 25-26 .
4. MAITENA Duce ,(2003), **Definition of Foreign Direct Investment, a methodological note** , Banco de Espana , final draft , july 31.
5. MOHAMMAD Mafizur, MOHAMMAD SHAHBAZ, **(2011), Do Imports and Foreign Capital Inflows Lead Economic Growth in Pakistan**, MPRA Paper, N°29805, Pakistan, 23 Mars.

III-Rapports:

1. ANDI,(2004), **texte régissant le développement de l'investissement en Algérie**, Alger.
2. CNUCED, (Mars ,**2004**), **examen de la politique de l'investissement en Algérie** , Nations Unies, Genève.
3. OECD, **(1999), third edition of the detailed benchmark of foreign direct investment**, Paris .

IV-Sites Internet:

1. world investment report, (2009) , www.unctad.org/fdistatistics.
2. annex tables, (2009), www.unctad.org.
3. doing business in Algeria, (2010), www.doing business.org/

المخلص

إن التوجه الجديد، توجه اقتصاد السوق الذي تبنته الجزائر في مطلع التسعينات القرن الماضي و رغبتها في تطوير آليات الاستثمار و النهوض بالتنمية ودخولها مؤخرا في الشراكة مع الاتحاد الأوربي و انضمامها المرتقب إلى المنظمة العالمية للتجارة يجعل الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم وسائل الانفتاح على الأسواق الخارجية و جلب التكنولوجيا و التفاعل مع العولمة. من المعروف أن الاستثمار الأجنبي المباشر عادة ما يترك أثارا في مجملها ايجابية على اقتصاد الدول المستضيفة له و الاقتصاد الجزائري لا يمثل استثناء عن ذلك، وتبقى قدرة الجزائر على استقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة و آثارها المتوقعة على النمو مرهون بالقدرة على الترويج للأفكار و الفرص وذلك في سبيل تنميين المقدرات الاقتصادية و توسيع القاعدة الإنتاجية، إضافة إلى تنويع الشركات الاقتصادية والاستفادة من إمكانياتهم و خبرتهم.

الكلمات المفتاحية:

الاستثمار الأجنبي المباشر؛ النمو الاقتصادي؛ التنمية الاقتصادية؛ المناخ الاستثماري؛ المحددات؛ الإطار القانوني؛ الاستثمار المحلي؛ الواردات؛ المؤشرات الاقتصادية؛ بيئة الأعمال.